جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –

كلية الحقـوق والعلوم السياسية

قسم العلـوم السياسيـة

إستراتيجية الوساطة الأمنية لحل أزمة اللا استقرار بالساحل

دور الوساطة الجزائرية لحل الأزمة المالية (2010 – 2015) – دراسة حالـة –

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية (فرع العلاقات الدولية)

تخصص : دراسات أمنية واستراتيجية

إعداد الطـالب :

محمود نتـاري

إشـراف الأستـاذ :

أ . د قـوي بوحنيـة

نوقشت بتاريخ 2015/05/31 من طرف اللجنة :

لجنة المناقشة		
د . عبد المؤمن مجدوب	أستاذ محاضر (أ)	**رئيسا**
أ . د . بوحنية قوي	أستاذ التعليم العالي	**مشرفا**
أ . نور الدين حشود	أستاذ مساعد (أ)	**مناقشا**

2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الى الوالدين الفاضلين ، حبا وتكريما لهما

الى الزوجة الكريمة ، تقديرا لسنوات المؤازرة والعون

الى ابنائي وبنائي ، قرة عيني

الى كل الأساتذة ، تقديرا واجلالا

الى كل من يعيش للعلم ويناضل لرفع رايته

اليكم جميعا ، نهدي هذا الجهد المتواضع

محمود

شكر وعرفان

بداية الشكر لله عز وجل على منّه وتوفيقه الإتمام هذا العمل والهامه إيانا الصبر لمواصلة المشوار طيلة هذه السنوات...

ثانيا الشكر .. كل الشكر للأستاذ الفاضل **فوزي بوجنية** على تفضله بقبول الاشراف على هذا العمل ، وعلى كل توجيهاته ونصائحه...

الشكر موصول أيضا الى جميع الأساتذة الأفاضل في قسم العلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة على نصائحهم في سبيل رفعة العلم وأهله...

الشكر أيضا الى جميع الزملاء والزميلات في دفعة الماستر وراسات أمنية واستراتيجية على روح المثابرة والاجتهاد والسعي للتفوق والأفضل...

الشكر موصول لكل زميل أو زميلة في العمل ساهم ولو بكلمة لرفع معنوياتنا في سبيل تحصيل العلم وتكملة المشوار...

*** فهرس المحتويات ***

إهـداء	/
شكر وعرفان.....	/
فهرس المحتويات	03
فهرس الأشكال ، الجداول والخرائط	04
مقدمة	أ – و
الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للوساطة الأمنية	13
المبحث الأول : مفهـــوم ومستـــويـــــــات الأمـــــــــن	14
المطلب الأول : مفهـــــــــوم الأمن	14
المطلب الثاني : مستويـــات الأمن	18
المبحث الثاني : مفهـوم ومضـامين الوســاطة	21
المطلب الأول : مفهـــوم الوســـاطة	22
المطلب الثاني: مضـــامين الوســـاطة	24
المبحث الثالث : البعد الاستراتيجي للوساطة الأمنية	27
المطلب الأول : مفهـوم الاستراتيجية	27
المطلب الثاني : الخلفية الاستراتيجية للوساطة الامنية	28
خلاصة واستنتاجات الفصل الأول .	31
الفصل الثاني : استراتيجية التعاطي مع الأزمة بمنطقة الساحل	33
المبحث الأول : الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل	34
المطلب الأول : المجال الحيوي الجيوستراتيجي لمنطقة الساحل	34
المطلب الثاني : التنافس الدولي لاحتواء منطقة الساحل	38
المبحث الثاني : واقع وأبعاد المأزق الأمني بدول الساحل	42
المطلب الأول : واقع المعضلة الأمنية بمنطقة الساحل	42
المطلب الثاني : أبعاد وتداعيات المعضلة الأمنية بمنطقة الساحل	46
المبحث الثالث : آليات معالجة الأزمة الأمنية بمنطقة الساحل	47
المطلب الأول : الآليات السياسية لمعالجة الأزمة	47
المطلب الثاني : الآليات الاقتصادية لمعالجة الأزمة	48
المطلب الثالث : الآليات العسكرية لمعالجة الأزمة	49
خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني .	51
الفصل الثالث : دور الوساطة الجزائرية في حل أزمة مالي 2010-2015	53
المبحث الأول : تداعيات الأزمة المالية 2010-2015	54
المطلب الأول : لمحة موجزة حول دولة مالي	54
المطلب الثاني : تمرد الطوارق وانعكاساته الاقليمية	56
المبحث الثاني : المقاربة الامنية الجزائرية لحل الازمة المالية	63
المطلب الأول : محددات العقيدة الامنية الجزائرية	63
المطلب الثاني :الجهود الجزائرية لحل أزمة مالي	64
المبحث الثالث : مستقبل الأزمة في مالي	69
المطلب الأول : استمرار الوضع القائم في علاقة المد والجزر بين الحكومة المالية حركات التمرد	69
المطلب الثاني : تقارب وتوثيق العلاقات المالية – الازوادية (تشكيل حكومة توافق)	70
المطلب الثالث : السيناريو الكارثي : تقسيم مالي واستقلال اقليم ازواد	72
خلاصة واستنتاجات الفصل الثالث	74
الخاتمـــــــة	77-75
ملخص الدراســـــــــة	80-78
المـــــــــراجـــــع	87-81

*** فهرس الأشكال ، الجداول والخرائط ***

	الرقم	التسمية	الصفحة
الأشكال	01	عناصر الاستراتيجية عند منتزبرج	28
الجداول	01	مساحة دول الساحل وتعداد سكانها	37
	02	فصور التمرد الطارقي في مالي منذ الاستقلال إلى 2009	57
الخرائط	01	تموقع منطقة الساحل الافريقي بين خطي 12و20 شمالا	35
	02	التواجد الارهابي بمنطقة الساحل	43
	03	أبرز التوترات والنزاعات بمنطقة الساحل خلال العقد الاخير من القرن الماضي	46
	04	إقليم دولة مالي وحدودها	54
	05	أماكن تواجد الطوارق	56
	06	مجال المنطقة المشتركة العملياتية	58

مقدمة

مقدمة

إن الأهمية الجيوستراتيجية التي تلعبها اليوم منطقة الساحل ، بمختلف أبعادها السياسية ، الأمنية والاقتصادية ، أضحت رقما مهما في معادلة التجاذب الدولي اليوم ، والذي أفرزته مختلف التداعيات الدولية إلى الساحة – بعد نهاية الحرب الباردة – إن لم نقل خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، فاستقرار منطقة الساحل والصحراء بصفة عامة يعني استقرار المصالح الفرنسية والأوروبية و المتمثلة في مصادر الطاقة و اليورانيوم ، حيث تشير الدارسات إلى أن باطن الساحل (التشاد ،موريتانيا ،النيجر) يمثل ثروة بترولية هامة [1].

إضافة إلى الأهمية الاقتصادية ،فإن منطقة الساحل منطقة عبور استراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء والذي يربط النيجر ، نيجريا والجزائر ويمتد على مسافة 4128 كلم بإمكانيات سنوية تصل إلى 30 مليار متر مكعب ،ينطلق من واري في نيجريا ويصل إلى حاسي الرمل بالجزائر مرورا بالنيجر، ويسمح لأوروبا التزود بالغاز الطبيعي، وبدأت أعماله بعد الاتفاق الذي أبرم بين الدول الثلاث في جويلية 2009[2] . كما لا نهمل ، و في اطار التنافس بين القوى الكبرى على التمركز في هذه المنطقة تسارع كلا من اسبانيا ، ايطاليا والولايات المتحدة الامريكية على ضرورة التواجد القوي بالمنطقة ..

وفي هذا السياق نذكر أنه ومن أهم المشاريع الأمريكية الامنية التي وجهت إلى الساحل هناك مشروعين هامين وهما : مشروع: Pan –sahel.و تم تبنيه في نوفمبر 2002 ، ويتضمن تدريب الجيوش الوطنية في مالي ،النيجر ،موريتانيا ،التشاد ،إلى جانب تشجيع التعاون الإقليمي بمساعدة التكنولوجيا الأمريكية وتبادل المعلومات .وقد خصصت الإدارة الأمريكية لهذا المشروع مبلغ 6 مليون دولار في السنة الأولى، و 7.75 مليون دولار في السنة الثانية إلى جانب إرسال ما يقارب من 150 جندي أمريكي في شكل مهمات لكل من الدول (مالي، التشاد، النيجر، موريتانيا) و التي تشكل قلب هذه الإستراتيجية [3]. هذا و في سنة 2005 استبدل هذا المشروع (Pan-sahel) ، ببرنامج الشراكة الصحراوية لمواجهة الإرهاب (le Partenariat transsaharienne contre le terrorisme ، و هو برنامج تشرف عليه كل من وزارة الخارجية، الوكالة الأمريكية للمساعدات الدولية USAIA ، ووزارة الدفاع ، ليتوسع بعدها المشروع ليشمل كلا من دول : الجزائر ، المغرب ،تونس ، بوركينافاسو ، نيجيريا ، السنغال و بعدما كان يضم : مالي، النيجر، التشاد وموريتانيا فقط ، حيث يتضمن البرنامج العمل على تحسين قدرات دول المنطقة لمجابهة المنظمات الإرهابية ومنع هذه الأخيرة من توظيف عناصر جديدة في

---

[1] - Luis Sémon , Alexander Mattelaer , Amelia . **A COHERENT EU STRATEGY FOR THE SAHEL. In** http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/etudes/join/2012/433778/EXPODEVE_ET%282012%29433778_EN.pdf

[2]– شمسة بوشنافة ، **استراتيجية الاتحاد الاوروبي للأمن و التنمية في منطقة الساحل(استراتيجية من اجل الساحل): الرهانات و القيود،** الملتقى الدولي حول: التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، يومي 27/28فيفري 2013.

[3]- André Bourgeot **. «Sahara de tous les enjeux»**, Hérodote n° 142, 2011, P 46-47.

صفوفها إلى جانب منع تحول المنطقة إلى ملجأ للإرهابيين المحليين والدوليين ويعتمد هذا المشروع على تحسين فعالية القوات المحلية من جهة ، والتعاون العسكري في إفريقيا –من جهة ثانية – وذلك من خلال التمارين العسكرية بين القوات الأمريكية والإفريقية وبعض دول الحلف الأطلسي (فرنسا، اسبانيا). و بناء عليه تم خلال الفترة 2005–2009، تخصيص مبلغ 490 مليون دولار لهذه الشراكة ، وجهت أغلبها إلى الدول الأربعة الساحلية (النيجر، التشاد، مالي، موريتانيا) [1]

وبين المحاولة من أجل بسط الهيمنة الأمريكية **Américafrique** والهيمنة الفرنسية **Francafrique** تأتي محاولات استنطاق الأحداث الأمنية في سياق قراءة أبعاد تلك المحاولات المتجهة إلى الهيمنة وبسط النفوذ على هذه المنطقة الإستراتيجية ، وتحليل العمق الاستراتيجي في أبعاد ومسببات مختلف التوترات الحادثة ، وآليات فك تشفيراتها اللامتناهية في بعض الأحيان .

I / أسباب اختيار الموضوع :

للموضوع أوجه عدة ومتعددة ما يدفعنا إلى محاولة استنطاق الأحداث وتحليل الواقع الأمني المرتبط به وعلى هذا الأساس كان اختيار الموضوع من وجهتين :

1/ الأسباب الموضوعية :

- محاولة فهم مختلف جوانب المعضلة الأمنية بمنطقة الساحل .
- قراءة وتفسير التنافس على منطقة الساحل الإستراتيجية .
- الاهتمام الاستراتيجي الجزائري بالمنطقة وخصوصا دول الجوار (مالي).

2/ الأسباب الذاتية:

- نظرا لارتباط الموضوع بتدخل الجزائر في المعضلة الأمنية بمالي (الجزائر بلد الباحث).

II / أهمية الموضوع :

تندرج العديد من النقاط كأهمية أكاديمية من جهة وواقعية من جهة أخرى للموضوع أهمها:

- تعميق الدراسة في الموضوع نظرا لنقص الكتابات حوله .
- إثراء المكتبة العلمية بالمراجع المتعلقة بالموضوع
- كشف أغوار المعضلة الأمنية بالمنطقة والأطراف المرتبطة بها .

[1] -Antonin Tisseron. **Quels enseignements de l'approche américaine au sahel**. ?.In : http://www.gabrielperi.fr/assets/files/pdf/tisseron-sahel.pdf

III/الإشكالية : ان التدافع والتكالب الملاحظ على ايجاد نقاط هيمنة وقوة بالمنطقة ، والتي أضحت مجالا جيوستراتيجيا مهما تتدافعه مختلف القوى الكبرى ما أنتج عديد التوترات بالمنطقة، يجعل الباحث يطرح الإشكال التالي :

إلى أي مدى يمكن اعتماد إستراتيجية وساطة أمنية متكاملة الأبعاد تدفع إلى الاستقرار الأمني بدول الساحل ؟

– تساؤلات فرعية : إضافة إلى الإشكال المطروح تتضح معالم جملة من الاستفسارات التي تبحث عن إجابات واضحة بين حنايا البحث في الموضوع ، أهمها:

– ماهي ابرز مفاهيم الوساطة الأمنية ؟

– ماهي الدوافع الحقيقية التي تمدد من عمر المعضلات الأمنية بالمنطقة ؟

– كيف يمكن فهم مختلف أبعاد المأزق الأمني بالمنطقة في ظل وجود العديد من الروافد المغذية له ؟

– هل يمكن إيجاد نقاط التقاء بين مختلف الفرقاء هنا وهناك ، في ظل المساعي الجزائرية للوساطة في حل الأزمة المالية ؟

– ماهي أبرز السيناريوهات المحتملة لحل الأزمة المالية ؟

IV / فرضيات الدراسة :

– اتساع الهوة بين مختلف الاثنيات وتجلي مظاهر الفشل الدولاتي ، يعمق من عمر الأزمات بالساحل .

– كلما ازداد تدخل القوى الكبرى بالمنطقة ازداد الوضع الأمني بها تفاقما..

– كلما ازدادت نقاط الاشتراك والالتقاء بين مختلف الحركات والطوائف في مالي كلما ساهم ذلك في حلحلة وفك تشفيرات الازمة ..

V/الدراسات السابقة : في هذا السياق اخترنا بعض الدراسات كمنطلقات للعمل للإثراء والمتابعة :

1 - دراسة كلا من Luis Sémon, Alexander Mattelaer, Amelia والموسومة بـ **A COHERENT EU STRATEGY FOR THE SAHEL** ، والتي استغرقت في الأهمية الإستراتيجية لدول الساحل لدى القوى العظمى سواء دول الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية .

2 - دراسة لـ André Bourgeot والمعنونة بـ «**Sahara de tous les enjeux**» والتي بين فيها الدول التي تشملها منطقة الساحل ، مبرزا حجم الإنفاق الأمريكي في المشاريع الأمنية بالمنطقة ..

3 - لبصير احمد طالب ، **المشكلة الأمنية في منطقة الساحل** (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير) . جامعة الجزائر 2010/2009 – والتي خلصت إلى أن المشكلة الأمنية بمنطقة الساحل مرتبطة أساسا بمشاكل النزاعات حول الحدود البرية بين دول المنطقة.

4 - بوحنية قوي ، **الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي** . مركز الجزيرة للدراسات ،جوان 2012 – والتي تناولت بشيء من التفصيل عمق الأزمة المالية أسبابها وخلفياتها وسيرورتها وعلاقة الدبلوماسية الجزائرية بها والرؤية الاستشرافية للمقاربة الأمنية الجزائرية للموضوع .

5 - بشكيط خالد . **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل** (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير) جامعة الجزائر 2011/2010 -- حيث بينت أن تحقيق الأمن الإنساني يقتضي المزاوجة بين الحلول الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ..

6 - أسماء رسولي ، **مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية** (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير) جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2011/2010 – والتي خلصت الى تزايد الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل ومحاولاته فرض الهيمنة على المنطقة في توجه تنافسي والقوى الكبرى للاتحاد الأوروبي.

VI/حدود الدراسة :

1 - الحدود الجغرافية : دول منطقة الساحل : النيجر – مالي – تشاد – موريتانيا ، والصحراء الجزائرية .

2 -الحدود الزمانية : تتناول الدراسة الفترة 2010 الى غاية 2015 نظرا لسيرورة الأزمة إلى حد الساعة .

VII/الإطار المنهجي للدراسة : يعتمد الباحث في الدراسة جملة من المناهج نظرا لطبيعة الموضوع:

1 -المسح التاريخي : وذلك من خلال تعقب مختلف الأحداث التاريخية كرونولوجيا ودراسة مختلف أبعاد التأثير والتأثر المرتبطة بها .

2 -المنهج الوصفي : في جمع وتحليل مختلف الجوانب المتعلقة بالفضاء الجيوستراتيجي لمنطقة الساحل ، وتحليل المقاربة الأمنية الجزائرية في الموضوع .

3 -منهج دراسة الحالة : الوقوف بالتحليل والتوصيف لأبعاد المقاربة الأمنية الجزائرية لحل الأزمة المالية .

IIX /الإطار النظري للدراسة : تعتمد الدراسة على نظريتين أساسيتين في التحليل وهما :

1 -النظرية الواقعية الجديدة : كمقاربة لتفسير الجوانب الأمنية المتعلقة بالساحل الإفريقي، حيث يرى "كينيث والتز" أن الهدف الأسمى للنظرية هو تحقيق الأمن ، معتبرا أنه يمكن التحكم في ميزان القوى عن طريق السلام والتعاون المتبادل ، مفضلا زيادة القوة بالأساليب الاقتصادية بدلا من الأساليب العسكرية .

2 -نظريـة الـــدور : في تحليل دور الجزائر البارز في تعميق الحوار في حل الأزمة المالية . وذلك لأن الدور يعرَف على أنه مفهوم صانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية .

IX /صعوبات الدراسة :

تعتري كل عمل علمي جملة من الصعوبات تقف أحيانا عقبة دون إتمامه بالوجه الأفضل ،وفي هذا السياق كانت قد قابلت الباحث جملة من الصعوبات التي يراها بسيطة على كل حال في انجاز الدراسة أهمها :

-كثرة الالتزامات الخاصة فالباحث موظف ، متزوج وأب لخمسة أبناء ،إضافة إلى التزامات أخرى متعلقة بالنشاط المجتمعي في صفوف الكشافة الإسلامية الجزائرية .

-نظرا لسيرورة الموضوع وتتابع أحداثه يوميا لا توجد كتابات أكاديمية تتكلم عنه .

-بعض المراجع باللغة الأجنبية ما حدى الباحث إلى ترجمتها بصفة شخصية مع نقص التكوين في هذا الجانب

X / تبرير خطة البحث :

في سياق الإلمام بالموضوع ، وعملا على تقريب وجهات النظر في مختلف جوانبه المفهوماتية والنظرية وكذا العملية اعتمد الباحث خطة ثلاثية ، تضم ثلاثة فصول **أولها** يتطرق إلى الإطار المفاهيمي للوساطة الأمنية حيث تم تقسيمه هو الآخر إلى ثلاث مباحث ، تم تناول مفهوم ومستويات الأمن في المبحث الأول ، ومفهوم وآليات الوساطة في المبحث الثاني ، لينتقل إلى البعد الاستراتيجي للوساطة الأمنية في المبحث الثالث ..

أما الفصل الثاني فقد عرَج على إستراتيجية التعاطي مع الأزمة الأمنية بمنطقة الساحل ، وتناول الباحث بالدراسة والتحليل من خلال ثلاثة مباحث عمق الأزمة الأمنية بالساحل ، حيث تناول في المبحث الأول الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل ، وواقع وأبعاد المأزق الأمني بدول الساحل في المبحث الثاني ، لينتقل إلى آليات معالجة الأزمة الأمنية بالساحل من خلال المبحث الثالث ..

هذا وخصص الفصل الثالث كدراسة حالة ليتناول دور الوساطة الجزائرية في حل الأزمة المالية (2010-2015) حيث تطرق الباحث في المبحث الأول إلى تداعيات الأزمة المالية (2010-2015) ، معرَجا على المقاربة الأمنية الجزائرية لحل الأزمة المالية في المبحث الثاني ، ويسدل ستار البحث على جملة سيناريوهات مستقبل الأزمة في مالي من خلال المبحث الثالث .. فالخاتمة .

X/ الكلمات الدلالية (المفتاحية) :

- **الأمن** — * **SECURITY**
- **حل النزاع** — * **To resolve the dispute**
- **الاستراتيجية** — * **Strategy**
- **الوساطة** — * **Mediation**
- **الساحل الافريقي** — * **The African Sahel**
- **الأزمـة** — * **The Crisis**
- **اللا استقرار** — * **The Instability**

الفصل الأول

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للوساطة الأمنية

المبحث الأول : مفهوم ومستويات الأمن

المبحث الثاني : مفهوم ومضامين الوساطة

المبحث الثالث : البعد الاستراتيجي للوساطة الأمنية

يعد مفهوم الأمن كغيره من المفاهيم ، خاضع لقانون التطور و التغير و التأثير والتأثر ، وذلك يرتبط غالبا بما يستجد على الساحة العالمية و الجهوية و الداخلية .ومع عديد الكتابات حول المسائل الأمنية ،لا زال هذا المفهوم يثير العديد من الاستفهامات خصوصا لدى أولئك المنشغلين بادراك كنه المسائل الأمنية والإستراتيجية.

هذا وقد ارتبط مفهوم الأمن في تشعباته المختلفة بآليات جديدة لدرء الحروب وتجنبها ، والابتعاد عن الكوارث الكونية بمختلف أصنافها وأبعادها على جميع الأصعدة .. ومن هذه الآليات نقف عند "الوساطة" ، و التي أضحت وسيلة ذات بعد استراتيجي مقارنة بمختلف الآليات الأخرى .....

المبحث الأول : مفهـــوم ومستويـــــــات الأمـــــن

عرف حقل الدراسات الأمنية منذ نهاية الحرب الباردة نقاشات عديدة تدور أساسا حول طبيعة مفهوم الأمن ، معانيه و مدلولاته . و يعود هذا بالدرجة الأولى إلى عجز المقتربات و الأطر التحليلية التي كانت توظف لتفسير وإدراك السلوكات و الظواهر الأمنية التقليدية خلال فترة الحرب الباردة على تقديم تفسيرات مقنعة للسلوكات والديناميكيات الأمنية المعقدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، أي أن هذه النقاشات تدور بين أولئك الداعين إلى ضرورة الحفاظ على المفهوم التقليدي للأمن من جهة، وأولئك الداعين إلى ضرورة توسيع هذا المفهوم من جهة ثانية ....

المطلب الأول : مفهـــوم الأمـــن

أولا/ تعريف الأمن لغة :

الأمن والأمان في اللغة مصدران بمعنى الطمأنينة وعدم الخوف ، قال ابن منظور في لسان العرب:

(الأَمانُ والأَمانةُ بمعنى وقد أَمِنْتُ فأَنا أَمِنٌ وآمَنْتُ غيري من الأَمْن والأَمان والأَمْنُ ضدُّ الخوف)[1].

و الأمن: من أمن الرجل يأمن أمْناً وأماناً وأَمَنةً وإمْناً، أي: زال خوفه وشعر أنه لا خطر عليه[2].

وورد مفهوم الأمن في القرآن الكريم بعديد الصيغ والأوجه منها قوله تبارك وتعالى :

(فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف)[3] ، وفي السنة النبوية نجد النبي صلى الله عليه وسلم يصفُ المؤمن الحقيقيَّ بأنهُ من أمِنَ الناسُ شره ، وهذا يجعلُ المجتمع المؤمن متمتعاً بالأمن على كافة الأصعدة

---

1 – ابن منظور ، **لسان العرب** – (**باب أمن**) **الجزء(13) الصفحة (21)**

2 –ابن منظور: لسان العرب، 178/4

3- قريش الآية 3 ، 4 .

الشخصية والمالية والفكرية والاجتماعية ، قال عليه الصلاة والسلام " المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ، والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم "[1].. رواه ابن ماجة وصححه الألباني[2].وجاء معنى الأمن في اللغة الفرنسية من المفردة **sécurité** والمشتقة من الكلمة اللاتينية **securitas** ومعناها : عدم وجود خطر أو مخاطر جسدية أو حادث أو سرقة كقولنا أمن شامل [3] ، وفي القاموس الانجليزي وردت مرادف **SECURITY** بمعنى أمن وسلام وطمأنينة ، وتدابير تتخذ للوقاية من التجسس والتخريب بخاصة [4]...

ثانيا / تعريف الأمن اصطلاحا:

لقد تمايزت في هذا السياق عديد التعاريف وفقا لتعدد رؤى باحثي وعلماء العلاقات الدولية ، فجاءت بذلك محاولات لحصر مفهوم الامن ضمن أطر عامة لتحديد أكثر ، وتباينت بذلك التعاريف بين مرحلتين حاسمتين : مرحلة ما قبل الحرب الباردة ومرحلة ما بعدها ، وعليه نميز بين التعاريف التقليدية للأمن التي تحصره في مجابهة التهديد العسكري وبين مناهضة نماذج أخرى للتهديد منها الاقتصادي ، الثقافي والايديولوجي .. وغيرها

وعليه نحاول في هذا الاطار تقديم أهم التعاريف إجمالا، ثم لنحاول الربط والتقريب بينها أكثر :

يعرف **باري بوزان** (**Buzan Barry**) الأمن بقوله أنه: (مجموعة دول ترتبط همومها أو هواجسها الأمنية الأساسية ارتباطا وثيقا فيما بينها مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لأمن دولة بمعزل عن أمن الدول الأخرى)[5]، ويعرف **هنري كيسنجر**(**HENERY KISEINGER**) الأمن بأنه : (أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء ، أو هو القدرة على التحرر من تهديد رئيس للقيم العليا الفردية والجماعية، وذلك من خلال جميع الوسائل الممكنة للحفاظ على حق البقاء على الأقل، أو هو غياب التهديد للقيم الأساسية)[6].

---

[1] – رواه ابن ماجة رقم 3934.

2- صحيح الترغيب والترهيب برقم 2555.

[3]-Le petit Larousse . France : Edition Larousse ; 2001 , p 928 .

[4] - منير البعلبكي ، **المورد (قاموس انجليزي – عربي)** . بيروت : دار العلم للملايين ، ط 37 ، 2003 ، ص 827 .

[5] - شليغم عبير ، **التحديات التي تواجه بناء الأمن في الجزائر - نموذج النزاع في مالي- (ملتقى سياسات الدفاع الوطني بين الإلتزامات السيادية والتحديات الإقليمية)** ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، يومي 23 ، 24 نوفمبر 2014 .

[6] - لخميسى شرابى ، **الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية- فترة ما بعد الحرب الباردة (1991م – 2008م)**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم الدراسات السياسية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 2009 ، ص 10 .

ويعرف الأمن من منظور آخر بمفاهيم التهديدات و الجروحات (**vulnérabilités**) ، فإن قلنا أنه الوضعية التي لا يشعر فيها الأفراد أو الجماعات بأنهم قي حالة إختراق، فهو إذا الشعور بغياب التهديد أو بامتلاك وسائل حله و مواجهته .و الوضعية الأمنية بهذه الصورة يمكن خلقها أو تقويتها بالسياسات الهادفة للدفاع و الدفاع العسكري [1].

ويتجه " ميكائل ديلون Michael Dillon" الى النظرة بازدواجية المفهوم ، إذ أنه لا يعني فقط التحرر من الخطر وانما هو وسيلة للحد من نطاق انتشاره ، فالأمن مفهوم غامض يتضمن في الوقت ذاته الأمن واللاأمن ، فيما عبر عنه "ديلون " بـ : in security [2] . هذا و يعرفه " ماكنامارا وزير الدفاع الأمريكي السابق: "الأمن يعني التنمية والأمن ليس هو القوة العسكرية على الرغم من أنها جزء منه، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي على الرغم من أنه جزء منه فالأمن هو التنمية والتطور وبدون تنمية لا يمكن الحديث عن الأمن [3].

أخيرا ، **وإجرائيا** يمكن القول أن : **الأمن مفهوم شامل مرتبط بالحماية الكلانية (الفردية والجماعية) ضد مصادر التهديد الشاملة (سواء أكانت عسكرية ، اقتصادية ، ثقافية أو إيديولوجية .. أو غيرها)** .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن هذا المفهوم الشامل – أي الأمن – يقوم على العديد من المقومات تضم **المقومات الجيوبوليتيكية** التي تشمل حجم الرقعة الجغرافية ، و التضاريس أو طوبوغرافية الأرض ، والموقع الجغرافي ، **والمقومات الاقتصادية ، والمقومات الاجتماعية ، والمقومات السياسية (الداخلية منها والخارجية)**.

ثالثا / أبعـــــاد الأمـــن :

انطلاقا مما أسلفنا ، وكون أن الأمن مفهوم شامل يرتبط بعديد الجوانب التي تمس الفرد أو الجماعة (الدولة) فهذا يضعنا أمام جملة من الأبعاد ذات العلاقة ، والتي يجب تحليلها وفهمها لتعميق واتضاح الصورة المرتبطة بذلك المفهوم أكثر

1 – **البعد السياسي** : والمرتبط أساسا بالحفاظ على سلامة كيان الدولة وديمومتها ، بالتلاحم والتظافر الاجتماعيين داخليا (فالاستقرار الداخلي للدولة مهم جد لتنميتها والحفاظ على قوتها) ، والسعي إلى تأمين محيطها من مختلف الأطماع خارجيا ، بمعنى تعامل الدولة مع تلك الأطماع والمصالح الخارجية التي تستهدف مواردها وخيراتها ومراعاة مدى تطابقها أو تعارضها ومصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية[4].

---

[1]- David DOMINIQUE, **Sécurité : l'après New York**, Paris, Presses des sciences politiques, 2002, p37.

[2] - سفيان منصوري ، **السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الافريقي وانعكاساتها على الأمن الجزائري** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية . جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2013/2012 ، ص 16.

[3] - قريب بلال ، **السياسة الأمنية للاتحاد الاوروبي من منظور أقطابه – التحديات والرهانات-** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية . جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2011/2010 ، ص22 .

[4]- Piere(vilanova),"**nouvelles menaces:le propleme de la perception**": . 24 ، ص **مرجع سابق** ، نقلا عن قريب بلال .

2 – **البعد الاقتصادي** : تأثير الاقتصاد واضح وجلي على الأمن ، ففي عديد الدول تعتمد المنظومة الدفاعية ، أو لنقل سياسة التسلح بصفة عامة على الإمكانات الاقتصادية للدولة ، فالبعد الاقتصادي للأمن يرتبط بالضغوط التي يخلقها الاختلاف في الثروة والتطلعات بين الدول [1]. كما تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن تشكيل مستويات معينة من الاستقرار ما لم تتوفر درجات معينة من التنمية الاقتصادية، فالعلاقة هنا علاقة تناسب طردي بين التكامل الوظيفي للشقين، فالأمن يعني بالضرورة توفر التطور التنموي[2] .

3 – **البعد العسكري** : يتأتى تحقيق مطالب الدفاع والأمن والهيبة من خلال بناء قوة عسكرية قادرة على تلبية احتياجات التوازن الاستراتيجي العسكري ، والردع الدفاعي على المستوى الإقليمي لحماية الدولة من العدوان الخارجي ، بواسطة الاحتفاظ بهذه القوة في حالة استعداد قتالي دائم وكفاءة قتالية عالية للدفاع عن حدود الدولة وعمقها . والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية في تأييد السياسة الخارجية للدولة وصياغة دورها القيادي [3] ، وبخاصة على المستوى الإقليمي. هذا ويمتد البعد العسكري إلى إعداد الدولة والشعب للدفاع ودعم المجهود الحربي في زمن الصراع المسلح ولتحقيق مطالب الردع في فترات السلم....

4 – **البعد الاجتماعي** : والذي يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء.. فبغير إقامة عدالة إجتماعية من خلال الحرص على تقريب الفوارق بين الطبقات وتطوير الخدمات يتعرض الأمن القومي للخطر[4]،

5 – **البعد الثقافي** : يبرز الأمن القومي من خلال العلاقات التفاعلية الدولية ، حيث أن التمييز بين الثقافات أو هيمنة ثقافة على ثقافات أخرى يخلق حالة من الصراع الثقافي (Acculturation) ، والتي تأخذ أشكالا متعددة ، أهمها الحروب العرقية ، كما تهدد الأمن الوطني في حده الأدنى المتمثل في بقاء الدولة عن طريق وصول الصراع إلى حد تقسيم الدولة ، أو انفصال أجزاء منها أو انهيارها [5].

6 – **البعد البيئي** : لقد أخذ حقيقة الاهتمام الأمني في بعده البيئي أبعادا مهمة في طريق معرفة علاقات التأثير والتأثر ، فندرة الموارد الطبيعية ، تغير المناخ و مختلف الكوارث الطبيعية أضحت تهدد حياة البشرية جمعاء ..

---

[1] - Victor-yves(ghebali),brigitte sauverviein,**european security in 1990: challenges and perspectives**(Under.geneva, 1995. P7

[2] - روبرت ماكنمارا ، **جوهر الأمـــن** ، (تر : يوسف شاهين) . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، 1970 ، ص 125.

[3] - سحر مهدي ، **بحوث ودراسات في مفهوم الأمن القومي (جريدة الاتحاد)** ، متاح على الرابط : بتاريخ 2014/12/06 الساعة : 22:25 http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=22433

[4] - محمد عبد المنعم النعناعي ، **نحو وعي سياسي – الأمن القومي أبعاده وصياغته** – بتاريخ 2014/12/10 على الساعة 21.35 ، على الرابط : http://da3watonaa.blogspot.com/2010/01/blog-post_08.html

[5] - عمر الميلي ، **الأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومي : التحديات الراهنة .. والتطلعات المستقبلية** . القاهرة : المركز العربي ، 1996 ، ص 117 .

يقول باري بوزان القضية البيئية مرتبطة بالجانب الاقتصادي عن طريق حساب التكاليف الناجمة عن التلوث إلا أن هذه القضية تتطلب تعاونا دوليا وسياسات رشيدة للحيلولة دون وقوع التلوث بجميع أنواعه [1] .

المطلب الثاني : مستويـــــات الأمـــن

أعطت مختلف التجاذبات والتفاعلات على الساحة الدولية العديد من الإفرازات ، والتي مايزت كما أسلفنا بين مختلف الأبعاد المتعلقة بالأمن ، وقد لاحظنا من خلال التعاريف المختلفة لتلك الأبعاد أنها تتأرجح بين مستويات عدة ، ما أفرز تباينا بين مضامين الأمن الوطني ، القومي و الدولي إلى أمن الأفراد أو ما يعرف بالأمن الإنساني ...

الفرع الأول : الأمن الوطني National Security

الأمن الوطني مفهوم مرتبط بقدرة الدولة على حماية أراضيها وشعبها ومصالحها وعقائدها وثقافتها واقتصادها ، من أي عدو خارجي، بالإضافة إلى قدرتها على التصدي لكل المشاكل الداخلية والعمل على حلها ، واتباع سياسة متوازنة تمنع الاستقطاب وتزيد من وحدة الكلمة، وتجذير الولاء والانتماء للوطن والقيادة . وكل ذلك يحتاج إلى حراك دائم على المستوى المحلي والخارجي قوامه الدراسات الاستراتيجية المبنية على استقراء الماضي ومراجعة الحاضر واستشراف المستقبل[2].

هذا وتناولت الموسوعة السياسية تعريف الأمن القومي على النحو :" كل ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية والداخلية،التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية،نتيجة ضغوط خارجية أو إنهيار داخلي"[3].

هذا وقد ارتبط الأمن القومي في بدايات تعريفه بالمقدرات العسكرية ، والتي تفضي الى العمل المسلح الرادع ، وفي هذا السياق كان والتر ليبمان (**walter lippmann**) من أوائل الذين وضعوا تعريفا لمصطلح " الأمن القومي " حيث يقول : " إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية ، إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب ، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه " [4] .كما ذهب (**HARMAN**) الى أن مفهوم الأمن القومي يعني بالنسبة للدول صيانة ما يعرف

---

[1] - عبد الحق زغدار ، **اشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف دول الجنوب** . رسالة دكتوراه ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2009 ، ص51 .

[2]- حمد بن عبد الله اللحيدان ، **مفهوم الأمن الوطني ومقوماته**. صحيفة الرياض اليومية - العدد15642 ، بتاريخ 2015/01/05 على الساعة 10.25 ، على الرابط : http://www.alriyadh.com/625802

[3]- عبد الوهاب الكيالي ،**الموسوعة السياسية** . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ج1 ، 1990 ، ص 331 .

[4]- سليمان الحربي ،**مفهوم الامن ومستوياته وصيغه وتهديداته : دراسة في المفاهيم والأطر** ،المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد19(2008)، ص ص 13 ، 14

بمصالحها الحيوية ، كما يقصد به تأمين كيان الدولة ضد الأخطار التي تتهددها داخليا وخارجيا ، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية [1].

الفرع الثاني : الأمن الإقليمي Regional Security

بداية ينصرف هذا المفهوم إلى وجود نظام تتوافر فيه المتغيرات الثلاثة اللازمة لنشأة النظم الإقليمية ، التي تشمل تعدد الوحدات الإقليمية بحيث تفوق الثلاث وحدات ، وجود تفاعلات منتظمة اجتماعيا بين تلك الوحدات تكشف عن أنماط ونماذج سلوكية معينة ، وانتمائها إلى منطقة جغرافية واحدة ، مع وجود قدر من التجانس والروابط بينها ، دون أن يعني ذلك ضرورة توافر هوية قومية مشتركة بينها ، مع أن ذلك من عناصر قوة النظم الإقليمية.

وينصرف المفهوم – ثانيا – إلى توافر نظام إقليمي للأمن يرتكز على اتفاق تلك الوحدات على الالتزام بمجموعة من المعايير التي يتم الاتفاق عليها ،لتحكم علاقاتها البينية الصراعية و التعاونية . فهذا النظام لا يعني إزالة كل الخلافات بين الوحدات السياسية ، وإنما يعني تطوير بيئة تحول دون خروج تلك الخلافات عن نطاق السيطرة ، بحيث تأخذ صيغة العلاقات التنافسية ذات النتيجة الصفرية [2]..

هذا وتتعدد اقترابات إقامة نظام الأمن الإقليمي على نحو يمكن معه التمييز بين أربعة اقترابات ، يتمثل الأول فيما يعرف باسم الأمن الشامل **Comprehensive Security** الذي يفترض إدراك وحدات النظام مدى الارتباط بين القضايا العسكرية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الأمن والحفاظ عليه ، ويفترض الاقتراب الثاني الذي يسمى باقتراب الأمن التعاوني **Cooperative Security** التعاون غير الرسمي بين الوحدات لتطوير مجموعة من مبادىء ومعايير السلوك والتي يتم التأكد من مدى الالتزام بها من خلال تنظيم الحوار والمناقشات . بينما ينصرف الاقتراب الثالث الذي سمي بالأمن المنسق **Coordinated Security** إلى تنسيق السياسات الأمنية للوحدات من أجل تحقيق أهداف متفق عليها . في حين يفترض الاقتراب الرابع إقامة ترتيب للأمن الجماعي **Collective Security** تحدد الوحدات في إطاره تهديداً معيناً يتم توجيه مواردها الدفاعية إليه للتعامل معه ، فيغدو أي هجوم على أي منها بمثابة هجوم عليها جميعاً [3]

---

[1]-charles philippe david , afef benessaiech ,**la paix par l'intégration : théories sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité , Revue Etudes internationales** , N° 02 , 1997 , p 05 .

[2] - يزيد الاحيدب ، **مفهوم الأمن القومي** . بتاريخ : 2015/01/27 على الساعة 04.35 ، على الرابط :
http://ahmedwahban.com/aforum/viewtopic.php?f=11&t=38731

[3] - عبد الجليل زيد المرهون ، **أمن الخليج بين نظريات ثلاث**. صحيفة الرياض اليومية العدد 13766، بتاريخ 2015/01/27 على الساعة 22.15 ،على الرابط : http://www.alriyadh.com/135135

. كما اعتبره البعض : " اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف ، وصولا إلى تتبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها " [1].

الفرع الثالث : الأمن الدولي International Security

برزت فكرة هذا النظام في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مع نشأة عصبة الأمم، وأساس فكرة الأمن الدولي تتمثل في وضع العدوان أمام قوى متفوقة في حالة عدم احتكامه إلى المنطق أو الأخلاقيات الدولية إضافة إلى ردع العدوان بغض النظر عن مصادر تمويله أو الدول التي تقف من وراءه [2]، ويعرَف بأنه""النظام الذي تعتمد فيه الدول في حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر خارجي ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة، أو مساعدة حلفاءها وإنما على أساس من التضامن والتعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذه الحماية" [3] . هذا ويجب أن نمايز بين هذا المفهوم ومفهوم الأمن الجماعي ، فالأول ما هو إلا محصلة حفاظ كل دولة على أمنها ، ليتشكل من خلال العمل الجماعي المنظم كالأحلاف ما يسمى بالأمن الدولي ، أما الأمن الجماعي فيقصد به مبدأ العمل الجماعي المشترك بين الدول ، داخل هياكل منظمة تنظيما قانونيا على تحقيق أهداف عالمية في مقدمتها تحقيق الأمن الجماعي أي الأمن لكافة الدول الأعضاء ، عن طريق أن تتحمل الجماعة الدولية المنظمة مسؤولية حماية كل عضو من أعضائها [4] .

إذن نلمس تمايزا محسوسا نوعا ما بين المصطلحين — في تقديري – يجب الانتباه إليه ، في كون تحرك الدول كهيئات وهياكل فردية لحماية أمنها يسمى أمنا دوليا — ولو تفاعل ضمنه تعاونا مشتركا – ، وعندما يكون ذلك ضمن تنظيم دولي رسمي يتحمل مسؤولية حماية الجميع على نطاق دولي يصبح أمنا جماعيا ...

الفرع الرابع : الأمن الإنساني HUMAN SECURITY

جاء مصطلح الأمن الإنساني كمفهوم جديد في العلاقات الدولية والدراسات السياسية عقب نهاية الحرب الباردة، وقد ذاع هذا المفهوم في النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن العشرين ، " كنتاج لمجموعة التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة لاسيما انتشار الصراعات المحلية (داخل الدول)، وما انجر عنها من ضحايا في صفوف المدنيين ولعولمة بعض المشاكل :البيئة، الأوبئة، الفقر.. " [5]

---

[1] - سليمان عبد الله الحربي ، **مرجع سابق** ، ص 19 .
[2] - قريب بلال ، مرجع سابق ، ص 35 .
[3] - زايد عبيد الله مصباح ، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة** . ليبيا : دار الرواء ، 2002 ، ص 203.
[4] -هشام محمود الأقداحي ، **العلاقات الاستراتيجية الدولية** .الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2014 ، ص 106 .
[5] - بن عنتر عبد النور ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر، اوروبا والحلف الاطلسي** . الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، 2005 ، ص 19 .

ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية الإنسانية على أنها عملية توسيع الخيارات المتاحة للأفراد عن طريق توسيع الوظائف والقدرات البشرية الأساسية الثلاثة وهي أن يحيا الأفراد حياة مديدة وصحية ،وأن يحصلوا على المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق [1] . فالفرد جوهر الأمن الإنساني، إذ يعنى بالتخلص من كافة ما يهدد امن الأفراد السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية مع البحث عن سبل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية تهدف إلى تحقيق امن الأفراد وهو مالا يمكن تحقيقه بمعزل عن امن الدول [2].

أما كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة في تقريره للأمم المتحدة عام 2000 والمعنون بـ "نحن البشر" أعطى توصيفا للأمن الإنساني على أنه يتضمن امن الإنسان بأوسع معانيه ما هو أكثر بمراحل من انعدام الصراعات العنيفة فهو يشمل حقوق الإنسان، الحكم الرشيد وإمكانية الحصول على التعليم وعلى الرعاية الصحية وكفالة إتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيق إمكاناته، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع الصراعات والتحرر من الفاقة وحرية الأجيال المقبلة في أن ترث بيئة طبيعية صحية هي اللبنات المترابطة التي يتكون منها امن الإنسان وبالتالي الأمن القومي [3].

المبحث الثاني : مفهوم ومضامين الوساطة .

أرست مختلف التحولات الحاصلة على مسرح العلاقات الدولية عديد موجات التأثير والتأثر بين مختلف الفواعل ، وهذا نظرا لما تكتسيه العلاقات بين هذه الأخيرة من درجات الحساسية المفرطة ، فهواجس الحرب والسلام ، الإقليم الجيو استراتيجي لكل دولة ، التطور التكنولوجي الحاصل في مجال التسليح .....

كل هذه الهواجس أضحت تشكل ضغطا من جهة أخرى للحفاظ على محيط آمن لكل المصالح هنا وهناك ، وعليه بات الحفاظ على الأمن العالمي توجه جماعي ومطلب دولي فتحركت جميع الآليات لفظ مختلف النزاعات سواء الداخلية أو الخارجية .. ومنها المساعي الحميدة ، الوساطة .. وغيرها ..فما مفهوم الوساطة ؟ ماهي خصائصها ؟ وأبعاد تنفيذها ؟

[1] - **Programme des nations unies pour le développement humain**, Rapport Mondial sur le développement humain 1992 (PNUD 1992), Paris : ECONOMICA,1992 , p .13.

[2] - عرفة خديجة ، **مفهوم وقضايا الأمن الانساني** . متاح بتاريخ 2015/01/15 على الرابط : boulemkahel.yolasite.com/.../

[3] - منى حسن علي،**مفهوم الأمن الإنساني**. متاح بتاريخ 2015/01/15 على الرابط : sudanpolice.gov.sd/pdf/55555.pdf

المطلب الأول : مفهوم الوساطة Mediation

وعرفت الوساطة على أنها : " عملية إدارة الصراع ، تتعلق بجهود الأطراف ذاتها ، حيث تطلب الأطراف المتنازعة مساعدة أو تقبل عرضا بالعون من فرد أو جماعة أو من دولة أو منظمة ، لتغيير أو لتأثير في مدركاتها أو سلوكها ، دون اللجوء إلى قوة مادية أو مناشدة سلطة القانون " [1]

كما تم تعريفها بـ أنها : " عملية يسعى من خلالها طرف ثالث إلى المساعدة في حل الأسباب الكامنة لصراع يتعارض مع تسوية محددة لنزاع " [2] ، كما تعرف على أنها وسيلة بديلة للتقاضي تهدف إلى حل النزاع عن طريق تدخل شخص محايد يعمل على مساعدة أطراف النزاع على التفاوض ، من أجل الوصول إلى تسوية النزاع [3] ، هذا ويعرفها الفقيه جلال الأحدب بأنها : إجراء مفاده أن يقوم شخص من خارج النزاع بتقريب وجهات النظر بين الخصوم وإيجاد الحل الملائم للنزاع المطروح [4] .

كما وردت في تعاريف هيئة الأمم المتحدة على أنها نشاط متخصص، فمن خلال اتباع نهج احترافي، يقوم الوسطاء وأفرقتهم بتوفير منطقة عازلة لأطراف النزاع، وغرس الثقة في العملية، والاعتقاد بأن التوصل إلى حل سلمي أمر قابل للتحقيق [5].

هذا ويخلص الباحث في **الأخير** إلى أن الوساطة كآلية دبلوماسية لفض النزاع تعتبر **عملية الانتقاء الدقيق لنقاط الالتقاء بين الطرفين واحتوائهما من طرف ثالث ارتضياه حكما ، يعمل بمهارة ودبلوماسية فائقتين للخروج من الوضع النزاعي بأقل الخسائر الممكنة وبأكثر فائدة وتحقيق الأهداف للطرفين .**

ثالثا / مفاهيم ذات علاقة :

للوساطة جملة من المفاهيم المرتبطة بها ، والتي تلتقي وتشابك معها في عديد الرؤى والتوجهات ومن جملة هذه المفاهيم نذكر مثالا لا حصرا : التفاوض ، المساعي الحميدة ،التحكيم ،...

1 – التفاوض : التفاوض مفهوم يشمل كل مجالات الحياة وفي كل الأوقات وفي كل الأماكن أي أنه نشاط يومي يقوم به الأفراد وبشكل غير رسمي [1] ، وعرفه الأستاذ عز الدين بن سالم بقوله : المفاوضة، وهي تبادل الرأي بين دولتين

---

[1] - Bercovitch, Jacob. & Rubin, Jeffrey. Z., Mediation in International Relations: Multiple Approaches to Conflict management" , New york: st. Martin's press, society for the psychological study of socialissues(1992): p67

[2] - Hopamann, Terrence. P. "The Negotiation process and the Resolution of International Conflicts " Columbia, SC: University of south Carolina press,(1996).p.230

[3] - علاوة هوام ، **الوساطة بديل لحل النزاع وتطبيقاتها – أطروحة ذكتوراه في العلوم الاسلامية -** . جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2013/2012 ، ص 34

[4] - جلال الأحدب ، **دراسة مقارنة بين قانون الاجراءات المدنية والادارية الجزائري وقانون المرافعات الفرنسي** . الجزائر : مجلة المحكمة العليا ، ع خ 2009 ، ص 21 .

[5] - هيئة الأمم المتحدة ، **توجيهات الأمم المتحدة من اجل وساطة فعالة** ، نيويورك ، 2012 . ص 04 .

متنازعتين بقصد الوصول إلى تسوية للنزاع القائم بينهما. ويقوم بالمفاوضة عادة المبعوثون الدبلوماسيون للدول الأطراف في النزاع عن طريق اتصال كل منهم بوزير خارجية الدولة الأخرى . أو عن طريق مندوبين مخصصين لهذا الغرض إذا كان النزاع ذا أهمية خاصة ويكون تبادل الآراء بين المفاوضات شفهياً أو كتابياً، وقد يتطلب الأمر إضافة فنيين لكلا الفريقين المتفاوضين إذا كان النزاع مثلاً يتعلق بالخلاف حول الحدود[2] .

2 – **المساعي الحميدة** : والمقصود بها قيام طرف ثالث (دولة أو منظمة دولية أو شخصية سياسية مرموقة) ، بالتقريب بين وجهات نظر الأطراف المتنازعة ، في محاولة لجمع الدول المتنازعة مع بعضها وحثها على البدء بالمفاوضات والوصول إلى حل للنزاع القائم بينهم3 ، وتهدف المساعي الحميدة إلى تقديم :

– خدمات ودية لغرض تفادي نزاع مسلح وحل نزاع دولي حلاً سلمياً.

– خدمات ودية لوضع نهاية لحرب قائمة.

3 – **التحكيم**: والتحكيم هو البت في النزاع عن طريق شخص أو هيئة يكلفها المتنازعون بذلك، ويخضعون لقرارها، لان له صفة الإلزام. وقد نظمت التحكيم مؤتمرات لاهاي (1899 ، 1907) وأفردت له الاتفاقية الخاصة بتسوية المنازعات السلمية الفصل الرابع (المادة 27 ،90) ويعرف التحكيم بالتسوية القضائية للمنازعات الدولية ، وهو يتصف بالإلزام لأطراف النزاع حول ما يصل إليه من قرارات إلا أنه لا يلجأ إليه إلا باتفاق الأطراف المتنازعة 4.

رابعا / مزايا وخصائص عملية الوساطة : :

تتميز الوساطة بمجموعة من المزايا أهمها : 5

– **البساطة** : عبر نظام أساسي (مثل نظام الوساطة الذي اعتمده المركز) يمتاز بالمرونة ويترك الحرية للأطراف والوسيط للالتزام بقواعد القانون

– **السرية** : تضمن الوساطة سرية القضايا والنزاعات ،عبر مقتضيات نظامها الذي يقبل الأطراف الالتزام بها .

– **السرعة**: يحدد الأطراف آجال مسطرة للوساطة والتي لا يجب أن تتعدى 03 أشهر

إضافة إلى ذلك يمكن إجمال بعض الخصائص التي تميز الوساطة ، أبرزها :

---

[1] - جابر يوسف محمد يوسف ،ملخص كتاب (**المدخل الى فن التفاوض**) لـ محمد على و محمد الهزايمة .الدانمارك : الاكاديمية العربية المفتوحة . 2010

[2] - عز الدين بن سالم ، **طبيعة التفاوض** . متاح على الرابط 2015/01/15 : https://arabmediation.wordpress.com/2012/01/06/%

[3] - مجهـول ، **القانون الدولي العام** . متوفر بتاريخ 2015/01/18 على الرابط : http://forum.brg8.com/t150379.html

[4] - عز الدين بن سالم ، نفس المرجع .

[5] - سمر أو ركبة ، الوساطة لحل المنازعات الدولية . متاح بتاريخ 2015/01/18 على الرابط : http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/229301.html

– أن هذا التدخل اختياري ،ويتوقف على موافقة الأطراف المعنية ،لذا فهو يحترم سيادة الدول المعنية .

– كما أنه يجوز أن يستدعي الطرفان المتنازعان وسيطا في حال استفحال النزاع بينهما.

– كما أن للدول أطراف النزاع الحق في قبول الوساطة أو رفضها وهي بدلك لا تكون مخالفة للقانون العام .

– أن شخصية القائم بالوساطة تلعب دورا هاما في تحقيق الهدف المناط إليه تحقيقه ،وهكذا فان الطرف الثالث يمكن أن يكون ملكا أو رئيسا أو غيره ...

المطلب الثاني : مضامين الوساطة

الوساطة عملية مهمة للغاية كما أسلفنا ، ويتوجب ضمانا لنجاحها توفرها على قدر هام من المضامين في شكل أخلاقيات وأدوار ومهام ، إلى غيرها من الشروط والمراحل والأنواع ...

أولا/ مبادئ وأخلاقيات عملية الوساطة : تميز الوساطة جملة من المبادئ و الأخلاق يمكن إيجازها فيم يلي: [1]

- ✓ الوساطة عملية تطوعية بحيث أن للأطراف حرية الاختيار للمشاركة في عملية الوساطة.
- ✓ الوسيط ينظم العملية والأطراف تنظم المحتوى وتمتلك النزاع.
- ✓ يجب على الوسيط أن يساند الأطراف ويحترمهم.
- ✓ يجب على الوسيط أن يحترم وجهات نظر الأطراف حتى ولو لم يتفق معهم.
- ✓ على الوسيط أن يخبر الأطراف بأمانة ماذا يتوقع من الوساطة.
- ✓ على الوسيط أن يكون واقعيا فيما يتعلق بإمكاناته كوسيط ولا يبالغ فيها.
- ✓ على الوسيط ألا يستغل مركزه لتحقيق مكاسب شخصية.
- ✓ عدالة الوسيط أثناء عملية الوساطة مطلوبة في جميع المراحل .
- ✓ على الوسيط مراعاة موازين القوى بين الأطراف وبالتالي لا يكون أداة لتمرير قرار الطرف القوي .

ثانيا / مهارات الوسيط في إنجاح العملية :

لدور الوسيط ومهاراته تأثير كبير في نجاح أو فشل عملية الوساطة ، وأبرزها :

1 –خلق إطار تعاوني وبناء التفاوض وذلك لإيجاد حل عادل يبني على فهم حاجات ومصالح بعضهم البعض.

2 –الاستماع وإعادة الصياغة بهدف توفير جو إيجابي للتفاوض بعيداً عن التوتر والانفعال وذلك بحذف العبارات السلبية وإعادتها من قبل الوسيط بأسلوب بناء لتخفيف حدة المشاعر وللتركيز على جوهر الفكرة وصولاً إلى الاتفاق.

[1] - سمر أبو ركبة ، **المرجع السابق** .

3 –تحديد خيارات إستراتيجية لخلق مرونة وتشمل:

ا– المقابلة المنفصلة مع الأطراف

ب– منع ومقاطعة المجادلات الساخنة

ج– فحص الواقعية: فحص المكاسب التي سيجنيها الأطراف وكذلك المخاطر والخسارة من عدم الوصول إلى اتفاق .

د– توسيع أدراك رؤية المستقبل والعلاقات الإيجابية المطلوبة وذلك بالتركيز على المصالح المشتركة والعلاقات المستقبلية بعيدا عن اللوم والشكوى.

هـ– صياغة الحل في عبارات مقبولة بحيث تكون واضحة تؤكد على المصالح بعيدا عن المواقف .

4 –اقتراح خيارات لإثارة أفكار الطرفين ؛ ويشترط بان تكون الأفكار والخيارات ذات مزايا متساوية للطرفين وليست لطرف دون الآخر.

5 –– استثمار فترة الهدوء والراحة ؛ وذلك لإعطاء كل طرف الفرصة لتقييم المقترحات والبدائل والعواقب الناجمة عن عدم الوصول لاتفاق.

6 –استخدام الفكاهة ورواية القصص والحكايات ؛ وذلك يهدف إلى الشعور بالاسترخاء والانفتاح نحو الاستمرار في التفاوض والوصول إلي الحلول المرضية للطرفين.

7 –الاستعانة بشخص آخر ؛ قد يكون قبل الوساطة أو أثناء الوساطة للمساعدة في التأثير على الأطراف شريطة أن يكون هذا الشخص مقبولا على الطرفين مثل :شخصية هامة في العائلة أو المجتمع أو صديقا مشتركا للطرفين

8 – الاستعانة بوسيط آخر ؛ وهذا يفيد في الحد من قضية التحيز ويعطي دعم اكبر للوسطاء إلى انه يفيد في تدريب عدد اكبر من الوسطاء مع احتفاظ شخص بقيادة عملية الوساطة ويكون الآخر مساعدا له وهذا يتم بين الوسطاء لحفظ النظام والهدوء أثناء عملية الوساطة.

ثالثا /شروط استخدام الوساطة :

للجوء إلى عملية الوساطة في حل النزاعات شروطا يجب الوقوف عندها ، وذلك حتى يتسنى للطرف الوسيط القدرة على المساعدة لإيجاد الحلول الممكنة لموضوع النزاع [1]:

-1- تعريف وتحديد أطراف النزاع ؛ استقلالية الأطراف المتنازعة

-2- امتلاك الأطراف المتنازعة للقدرات الشخصية والعقلية والعاطفية لتمثيل أنفسهم

-3- التركيز على الاهتمامات المشتركة بين الأطراف المتنازعة

-4- طرح البدائل والآراء المجمع عليها حول القضية المتنازع عليها

[1] - متاح بتاريخ 2015/01/20 على الرابط التالي : http://www.startimes.com/f.aspx?t=24061464

رابعا / المراحل الأساسية التي تمر بها عملية الوساطة :

إن عملية الوساطة الناجحة ، يجب أن تمر بجملة من الخطوات الهامة – ضمانا لنجاحها– ، والتي أبرزها 1:

المرحلة الأولى : الافتتاح ، ويتم فيها توضيح الغاية من تواجد الوسيط ، مع توضيح ما يتوقعه أطراف النزاع من الوسيط ، إلى إظهار الموضوع محل النزاع .

المرحلة الثانية : يجري خلالها تبادل المعطيات والمعلومات من الطرفين ،وإعطاء الفرصة للأطراف لإبداء وجهات نظرهم في الصيغ الممكنة للحل ، والشروع في الصياغة الدقيقة للمشكلات ومقترحات حلولها ...

المرحلة الثالثة : إعادة الحوار بين الأطراف :إن الهدف خلال هذه المرحلة هو تطوير وتحسين التفاهم بين الأطراف بالانتقال التدريجي من النقاط البسيطة إلى الساخنة ، وتشجيع طرفي النزاع دائما لمحاورة بعضهما البعض بصورة مباشرة ، ومحاولة وضع إطار عام للاتفاق ..

المرحلة الرابعة : عقد الاتفاق ، حيث تتقارب الرؤى والمصالح ، وتجتمع البيانات والمعطيات في صيغة عقد اتفاق يتم إمضاؤه من الطرفين ..

خامسا / أنواع الوساطة :

للوساطة نوعين أساسيين أو صورتين اثنتين على العموم ، وساطة فردية ووساطة جماعية 2

أولا/ الوساطة الفردية : يقصد بالوساطة الفردية قيام دولة واحدة ممثلة في حاكمها – في الغالب– بالتوسط بين الأطراف المتنازعة وطرح مقترحات لحل وتسوية النزاع...

والأمثلة كثيرة في هذا الشأن ، ونذكر على سبيل المثال تدخل الرئيس السوداني الأسبق" إبراهيم عبود "في الحرب الحدودية بين الصومال وإثيوبيا في الفترة 1963-1964بهدف وقف إطلاق النار بين الجانبين ..

ثانيا/ الوساطة الجماعية : الوساطة الجماعية هي تلك التي تقوم بها أكثر من دولة وفي غالب الأحيان يتم هذا النوع من الوساطة في إطار منظمة دولية ، كمنظمة الوحدة الأفريقية مثلا ..

والأمثلة في هذا الشأن كثيرة هي الأخرى ، ونذكر هنا العمل الذي قامت به لجنة الوساطة المشكلة في إطار منظمة الوحدة الأفريقية عام 1965 م في الحصول علي وعد من دولة غانا بعدم التدخل في شئون الدول المجاورة لها وقبول التسوية السلمية للمنازعات معها.

---

[1] - خالد سليم ، **دليلك في الوساطة- كيف تكون وسيطا ناجحا-** . فلسطين : مؤسسة تعاون لحل الصراع . (د.ت.ط)، ص 58 .

[2] - محمد عاشور مهدي ، **دور الوساطة في حل منازاعات الحدود الافريقية** . مجلة آفاق افريقية (م 13 ، ع38)، مصر : الهيئة العامة للاستعلامات ، 2013 . ص 29.

المبحث الثالث : البعد الاستراتيجي للوساطة الأمنية

يقول الإستراتيجي الصيني الشهير" Sun Zi":" إن الأكثر تميزا من القادة بيننا هم هؤلاء الأكثر حكمة و الأكثر استشرافا و رؤية". ليأتي بعدها بنحو عشرين قرنا القانون العسكري الياباني متأثرا بشكل عميق بهذه المقولة و ليفرض على العسكريين :" يجب أن يعرفوا في نفس الوقت الفنون و النظريات العسكرية". ثم يأتي "فريدريك الثاني " في أوربا ليؤكد أن "قراءة الأدب و الرسائل الجميلة هي ضرورية لهؤلاء الذين هم في الحياة العسكرية". فما المقصود بالإستراتيجية ؟ والى أي مدى يمكن محاكاة الأبعاد الإستراتيجية ضمن ما يعرف بالوساطة الأمنية في حل النزاعات ؟

المطلب الأول : مفهوم الإستراتيجية

إذا انطلقنا من التحليل الكلاسيكي للمصطلحات، نجد أن مفهوم أو مصطلح الإستراتيجية يوجد في مختلف اللغات الأوربية أو اللغات الإغريقية/ اللاتينية. ففي الألمانية نجد strategie ، وفي الروسية strategija وفي الهنغارية strategi . وعندما نقول (stratos agein)فهو مصطلح الإستراتيجية ذاته مقسم إلى جزئين ويعني " الجيش الذي ندفع به إلى الأمام". وبوصل طرفي المصطلح stratos و agein نحصل على strategos وهذا يعني " الجنرال "، وفعل strategô يعني قاد أو أمر، أما الصفة منها strategikos و التي تجمع strategika فهي تعني وظائف و أعمال الجنرال بالمفهوم العسكري للكلمة،وتعني الصفات التي يمتلكها الجنرال . الإستراتيجية إذا هي فن القيادة للجيش أو بشكل أشمل هي فن القيادة.[1]

كلمة strategia أيضا خرجت من نفس الجذر ككلمة strategema و التي خرجت منها كلمة stratagème. ولكن المارشال De Puységur (القرن الثامن عشر) يرى أن :" هذه الكلمة الأخيرة كان لها معنى آخر في اللاتينية لم يكن في الفرنسية : حيث تعني في اللاتينية الحيلة أو الخديعة أو الوسيلة في الحرب" ، انه مفهوم قديم عريق اشتق من من الكلمة الاغريقية (strategos) والتي تبلورت أثناء الإصلاحات الديمقراطية ، بالإشارة إلى الوحدات العسكرية والسياسية التي كونت مجلس الحرب [2]. والمستوى الاستراتيجي هو الذي يجري فيه التصور العام للعمليات ، والتنبؤ بمجموعة التحركات والإدارة البعيدة للقوات المشتبكة في المعركة ، والقائد الاستراتيجي يستوحي أفكاره من المذاهب العسكرية ليضع على أساسها الخطط الشاملة على المدى القريب والبعيد [3] . كما يأتي مفرد الإستراتيجية في معجم الجيب أكسفورد بمعنى فن الحرب ، خاصة تخطيط حركة القوات والسفن ، إلى مواقع مختارة . [4]

---

[1] - نيوف صلاح ، **مدخل الى الفكر الاستراتيجي** . الدانمارك : الاكاديمية العربية المفتوحة ، د . ت . ط ، ص 09 .

[2] - بني حمدان خالد محمد ، **الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي** .عمان – الاردن : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2009 ، ص 166 .

[3] - بيير سيليريه ، **الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاستراتيجية (تر : أحمد عبد الكريم)**. دمشق : دار الأهالي للنشر والتوزيع ، ط1 ، 1988 ، ص 85.

[4] - جاسم سلطان ، **التفكير الاستراتيجي والخروج من المأزق الراهن** . المنصورة : مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع ، ط2، 2010 ، ص 33.

كما يقدم **منتزبرج** 1998 ، محاولة أخرى ومقاربة لتعريف الإستراتيجية بطريقة مختلفة ، فهو يرى أن تعريفات الإستراتيجية المختلفة عند دراستها ، سنجد أنها تحتوي على كلمات محورية أساسية ، وهو يجمعها في خمس كلمات في الشكل الموالي[1]:

شكل1: عناصر الإستراتيجية عند منتزبرج

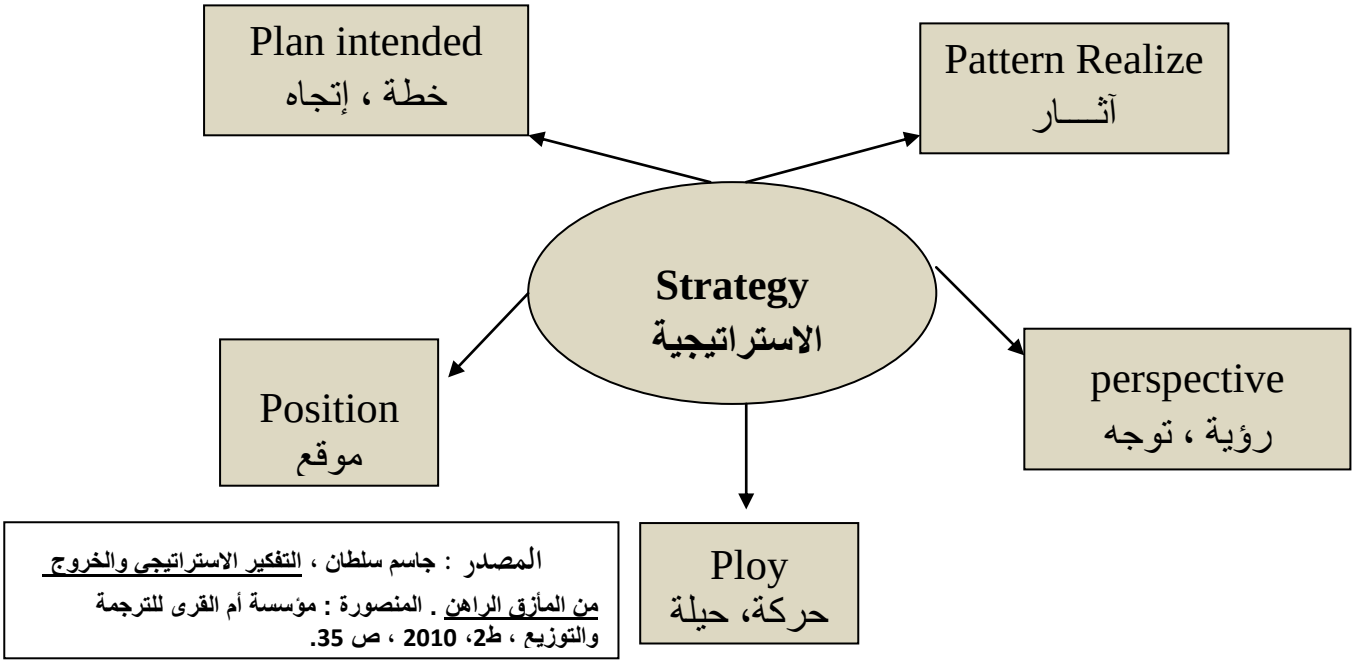

المصدر : جاسم سلطان ، التفكير الاستراتيجي والخروج من المأزق الراهن . المنصورة : مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع ، ط2، 2010 ، ص 35.

هي إذن خطة **plan** أي إتجاه ودليل أو مسار مستقبلي للعمل ..، و هي نمط **pattern** أي آثار تدل على الخطة ، وهي موقع **position** أي تعيين مستوى وموقع منتوج معين في سوق معين .. ، وهي تصور **perspective** أي رؤية وطبيعة عمل ..، وهي حيلة **ploy** أي حركة معينة للإخلال بتوازن الخصم .[2]

أخيرا يمكن القول أن **الإستراتيجية** هي عمل فني لتصور مستقبلي ،يبنى على رؤية ورسالة واضحتين لبلوغ هدف واضح

المطلب الثاني : الخلفية الإستراتيجية للوساطة الأمنية

يشكل موضوع الأمن ، كما أسلفنا محور اهتمام الأمم والأفراد ، فالكل ينشد أمنه لتحصين حاضره ومستقبله ، وفي هذا السياق تتحرك الدول والجماعات لإيجاد حيز كاف يحيط بها يكون بمنأى عن كل التهديدات ، فهذا الحيز يشكل حمى الدولة ،كما جاء في الحديث الشريف:" كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه ، ألا وإن حمى الله محارمه " فإذا لامست التهديدات تلك الحمى أو ذلك الحيز انطلقت صفارات الإنذار معلنة أن خطرا داهما وشيكا على الأبواب وحمى الدولة حدودها طبعا ، فالخط الحدودي لأي دولة يعتبر رمزا سياديا لا يمكن التنازل عنه بأي حال من الأحوال ..

[1] - جاسم سلطان ، **نفس المرجع** . ص 35 .
[2] - جاسم سلطان ، **المرجع السابق** ، ص 36.

إضافة إلى أن الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها على الساحتين الإقليمية والدولية فرضت نفسها وبشكل حتمي على ارض الواقع ، واقتضت بالضرورة مواجهة ما أفرزته من مشكلات لها انعكاسات على الأمن بدرجات متفاوتة فضلا عن مواجهة الجريمة في سائر صورها وأشكالها ودرجاتها بأسلوب علمي يواكب النمط العلمي المتخصص الذي ترتكب به الجريمة سواء في جانبه المتعلق بفكرة الجريمة ذاتها أو في طريقة ارتكابها ووسيلة إتمامها ، خاصة ما يعرف بالجريمة المنظمة أو جرائم خارج النطاق [1] ، وجرائم العنف والإرهاب التي أصبحت ظاهرة خطيرة تهدد وجود المجتمعات في ذاتها [2]. ناهيك أن مواجهة تلك المخاطر والتحديات يتطلب صياغة خطط واستراتيجيات تتميز بالثبات والاستقرار النسبي ، والتي يجب أن تعتمد على منطلقات ومقومات لا غنى عنها حتى تحقق أهدافها المرجوة ألا وهي تأمين المحيط الداخلي والخارجي للدولة .

أولا / متطلبات (منطلقات) الإستراتيجية الأمنية :

تجدر الإشارة بداية إلى أن التوجهات الإستراتيجية للدولة ، في إطار المقاربات الأمنية الحديثة – والتي تسعى من خلالها كما أسلفنا لتأمين محيطها – قد تتعداه إلى انتهاج آليات التدخل لفض النزاعات المجاورة بهدف التصدي المسبق لكل التهديدات المحتملة سواء الجريمة المنظمة ، الإرهاب ، صفقات التسلح وتجارة المخدرات .. وغيرها . وتحكم تلك الإستراتيجية الأمنية دعائم مختلفة، تتمثل في مجموعة من الأفكار الأساسية التي تعتبر منطلقات لتحقيق أهداف معينة [3]:

1 – **مبدأ العلمية**: أي الاستناد دائما إلى الأساس العلمي القائم على الاستفادة من الخبرات والتخصصات ودراسة الخطط والاستفادة من التجارب السابقة ، والاستخدام العلمي المتطور عند وضع خطط مواجهة التهديدات

2 –**مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ** : التخطيط المركزي يكفل إيجاد التوازن والتنسيق الضروري بين خطط القطاعات المختلفة ، وكذلك يحقق التنسيق عند التنفيذ ، والى جانب ذلك يوجد مبدأ آخر يقوم على لامركزية التنفيذ ، بمعنى أن تلقى مسؤولية التنفيذ على عاتق القطاعات المختلفة كل حسب موقعة وقدر اختصاصه .

3 –**مبدأ الإلزامية والمرونة** : أي ضرورة الالتزام في التنفيذ بخطط تحقيق الأهداف عقب اعتمادها وإبلاغها إلى جميع الاجهزه في المناطق المختلفة والعمل على إمكانية استجابة الخطة للظروف الطارئة اعتمادا على الدراسات التنبؤية ، ومدى قابليتها مواجهة أي مشاكل عند التنفيذ .أما المرونة فتعني أن تكون الخطة ذات بدائل مختلفة بحيث يمكن مواجهة الاحتمالات الطارئة ...

4 –**مبدأ الواقعية** : بمعنى مدى ملاءمة الوسائل والأساليب للواقع الذي سوف تنفذ فيه وتقدير الإمكانات المتاحة التي سيتم التنفيذ في حدودها أما الشق الأولى من المبدأ والذي يتمثل في مدى ملاءمة الوسائل والأساليب للواقع فان

[1] - أحمد جلال عز الدين ، **الملامح العامة للجريمة المنظمة** (مجلة الفكر الشرطي). الإمارات العربية المتحدة : شرطة الشارقة ، ديسمبر 1994.
[2] - ابراهيم عيد نايل ، **جرائم الإرهاب ، السياسية الجنائية في مواجهة الإرهاب في القانونين الفرنسي والمصري.** دار النهضة العربية 1995 ، ص 5.
[3] - محمد حسين محمود ، **الجريمة العصرية ، مزيج رهيب من العنف والتكنولوجيا** ، مجلة الأمن العام المصرية ، العدد 70.

تقدير هذه الملاءمة من اطلاقات القيادة ، أما الشق الثاني فمؤداه ، تقدير الإمكانات المتاحة التي سيتم التنفيذ في حدودها ، فهذا الشق يرتبط بالأول ارتباطا وثيقا أو ارتباط السبب بالنتيجة ذلك إن تنفيذ الوسائل والأساليب يعتمد بالدرجة الأولى على الإمكانات المتاحة وعلى قدر هذه الإمكانات يأتي التنفيذ محققا لأهدافه .

5 - **مبدأ الاستمرار و المشاركة** : والمقصود بذلك أن تحديد الوسائل والأساليب والتخطيط لمواجهة متطلبات الأمن ليس عاملا عارضا تلجا إليه في ظروف معينة فقط ، بل له صفة الاستمرارية بالإعداد السابق والتطوير المستمر القائم على التنظيم الدقيق وإعادة التقييم كذلك ، كما يفضَل أن يتم بمساهمة العاملين ، فضلا عن تنفيذها بواسطتهم ، ويكون تدخل سلطة القيادة في الخطة لغرض التوجيه والتنسيق في إعدادها والإشراف والرقابة على تنفيذها [1].

ثانيا / مقومات الإستراتيجية الأمنية:

إن الرؤية الإستراتيجية المبنية على الخلفية الأمنية ، في ضوء مستجدات وإفرازات الساحة الدولية وتداعياتها المعقَدة ، إضافة إلى تلكم المتطلبات التي أسلفنا تقوم على جملة من المقومات يجب مراعاتها من طرف صانعي القرار لضمان المحيط الأمني ، والتي يمكن حصرها فيم يلي :

1 -**مقومات بشرية** : ونقصد هنا الكلام على مختلف الأفراد الذين يكونون الأجهزة العسكرية والأمنية المختلفة ، الذين يجب أن يتلقوا رعاية كافية واهتماما خاصا ، بتكوين ملكاتهم وتنمية قدراتهم ، ورفع مستوى تدريبهم ، وذلك لإشباع حاجاتهم إلى الإحساس بالأمن والاستقرار وزيادة ثقتهم بأنفسهم وبما يؤدونه من أعمال ، وهي عوامل لتنمية الانتماء للأجهزة التابعين لها [2] .

2 -**مقومات مادية** : ونقصد هنا الوسائل والإمكانات العملية الحديثة التي تمكن أولئك الأفراد من أداء أدوارهم بفاعلية واقتدار،وهذا يتعلق أساسا بأربعة مجالات هامة وهي :الأسلحة،النقل والمواصلات ،وسائل الاتصال ،الأجهزة الالكترونية.

3 -**مقومات تنظيمية** : إن هيكلية المؤسسات الأمنية والعسكرية المختلفة قد يوحي بتعدد القيادات ، وبالتالي تعدد الأوامر ،هذا عامل مهم في معادلة الرؤية الأمنية ،لأن وحدة الأوامر تعني وحدة الصف وبالتالي وحدة الهدف ، وفي هذا السياق يجب التأكيد على ضرورة اختيا ر قيادات أثبتت عمليًا أن لديها القدرة الحقيقية على إدارة الخطط الإستراتيجية ، قيادات قادرة على اكتشاف إمكانيات رجال الأمن ، والتعرف على العوامل التي تعوقهم ، قادرة في ذات الوقت على سد نواحي القصور، واستثارة حماس الرجال ، والشجاعة في الإقرار بالخطأ والبدء فورا بتصحيحه[3].

---

[1] - ماجد الحلو ، **علم الإدارة العامة** . الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ، 1987 ، ص274

[2] - عبد الكريم درويش ، **التدريب منظور علمي وعملي** . الرياض ، المجلة العربية للتدريب ، العدد الثاني ، 1988 ، ص11.

[3] - عبد الكريم نافع ، **تنمية القادة أهميتها وعناصر مقاومتها** . القاهرة : مجلة الأمن العام ، العدد 88 ، ص 11.

4 - **مقومات تشريعية** : ويقصد به جملة النصوص واللوائح التي تنظم وتضبط عمل مختلف الأجهزة العسكرية والأمنية ، سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، وخصوصا النصوص والاتفاقيات الدولية التي تضبط آليات التدخل في فض النزاعات ، والتي تؤطر علاقات حسن الجوار...

خلاصة واستنتاجات الفصل الأول

وقفنا خلال هذا الفصل عند بعض المفاهيم التي ارتبطت ارتباطا وثيقا بالتطور المتسارع لمختلف الأحداث الدولية ، الأمر الذي أحدث ثورة على جملة المفاهيم والنظريات ، والتي منها مفهوم الأمن الذي انتقل من التعاريف التقليدية الى الحديثة ، لنصل إلى تعريفه على أنه " **مفهوم شامل مرتبط بالحماية الكلانية (الفردية والجماعية) ضد مصادر التهديد الشاملة (سواء أكانت عسكرية ، اقتصادية ، ثقافية أو إيديولوجية .. أو غيرها)** " ، ثم مفهوم الوساطة ، والذي تشابك علائقيا هو الآخر بمعية مفردات أخرى لا يفصل بينها الا بعض المسافات البسيطة ، وأجملنا تعريف هذا المفهوم في كونه " **عملية الانتقاء الدقيق لنقاط الالتقاء بين طرفي النزاع واحتوائهما من طرف ثالث ارتضياه حكما ، يعمل بمهارة ودبلوماسية فائقتين للخروج من الوضع النزاعي بأقل الخسائر الممكنة وبأكثر فائدة وتحقيق الأهداف للطرفين** " ، إلى مفهوم الإستراتيجية ، والذي أضحى هو الآخر توجها مهما لدى كل المؤسسات ،المنظمات والدول أسال حبر العديد من الاستراتيجيين في محاولات حصر معالمه ، لنخلص أيضا إلى تعريفه بكونه "**عملا فنيا لتصور مستقبلي ،يبنى على رؤية ورسالة واضحتين لبلوغ هدف واضح** " ، وبين هذا وذاك تتضح معالم الخلفية الأمنية لإستراتيجية الوساطة التي تنتهجها الدول لغرض تأمين محيطها – داخليا وخارجيا – ضد كل أنواع ومصادر التهديد المحتملة من الجريمة المنظمة و الإرهاب إلى صفقات التسلح وتجارة المخدرات ...

الفصل الثاني

الفصل الثاني : إستراتيجية التعاطي مع الأزمة الأمنية بمنطقة الساحل

المبحث الأول : الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل .

المبحث الثاني : واقع وأبعاد المأزق الأمني بدول الساحل .

المبحث الثالث : آليات معالجة الأزمة الأمنية بالساحل .

تعيش إفريقيا أشكالا متعددة من الصراعات والعنف المسلح التي تسببها العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وارتبطت معظم الصراعات ، بالحدود والنزاعات الإقليمية ؛ و الحروب الأهلية والصراعات الداخلية التي لها تداعيات دولية ، إلى جانب الصراعات السياسية والأيديولوجية ؛ والمطامع و نزعات الانفصال .. . وقد أدت هذه الصراعات إلى سقوط الكثير من الدول في معترك التناحر والتوترات الأمنية الداخلية ، الممزوجة بالمطامع الخارجية في بعض الأحيان..

وتعرف بوجه خاص منطقة الساحل الإفريقي اهتماما متزايدا مطلع القرن الواحد والعشرين ، الأمر الذي أقحم دول المنطقة – دون إرادتها – في مناورات عدة للتخلص من مختلف الهزات أحيانا في سبيل الحفاظ على استقرارها ، أو الانجذاب إلى بعض مغريات القوى العظمى أحيانا أخرى للهروب إلى الأمام ، وسواء كان الأمر الأول أو الثاني ، فقد استرعى الواقع الأمني بالمنطقة اهتمام الباحث ليحدوه إلى إدراك : **– الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل .**

-واقع وأبعاد المأزق الأمني بالمنطقة .

-آليات معالجة الأزمة الأمنية بالمنطقة .

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي

إن المتأمل إلى واقع منطقة الساحل الإفريقي وما إعتراها من تهميش استراتيجي ، اقتصادي وسياسي طيلة فترة الحرب الباردة وما بعدها، أضحت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر تكتسب قيمة إستراتيجية دولية جعلتها من أولويات اهتمامات مختلف القوى الكبرى خاصة منها الولايات المتحدة ، الصين وفرنسا ... ولمعرفة كنه هذا الاهتمام المتزايد نحاول تسليط الضوء بداية على هذه المنطقة ..

المطلب الأول : المجال الحيوي الجيوستراتيجي لمنطقة الساحل

أولا / تحديد الموقع الجغرافي للمنطقة

الساحل الإفريقي كلمة عربية المنشأ تعني الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء ، ويمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر ا لأحمر ، فاصلا بذلك بين الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة السافانا جنوبا ، ويمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا ، مالي ، بوركينافاسو ، النيجر ، تشاد ، السودان حتى اثيوبيا شرقا [1]

[1] - Mehdi Taje , sécurité est stabilité dans le sahel africain , **collège de défonce de l'OTAN**, vdc occasional paper ; Rome , 2006 , p 6 .

انه عبارة عن شريط يمتد خطه الأفقي العلوي (20°) من شمال عاصمة موريتانيا–نواقشوط –إلى غاية البحر الأحمر مرورا بمنطقة–أتبرة –السودانية في حين يمتد الخط السفلي (12°) من عاصمة السنغال – داكار– إلى غاية البحر الأحمر ،بحيث يمتد هذا الشريط على طول يقدر ب 5500 كيلومتر وعرض يتراوح مابين 400 إلى 500 كيلومتر [1] (**أنظر الخريطة**) .

خريطة رقم 01 : توضح تموقع منطقة الساحل الإفريقي بين خطي عرض 12 و20 شمالا

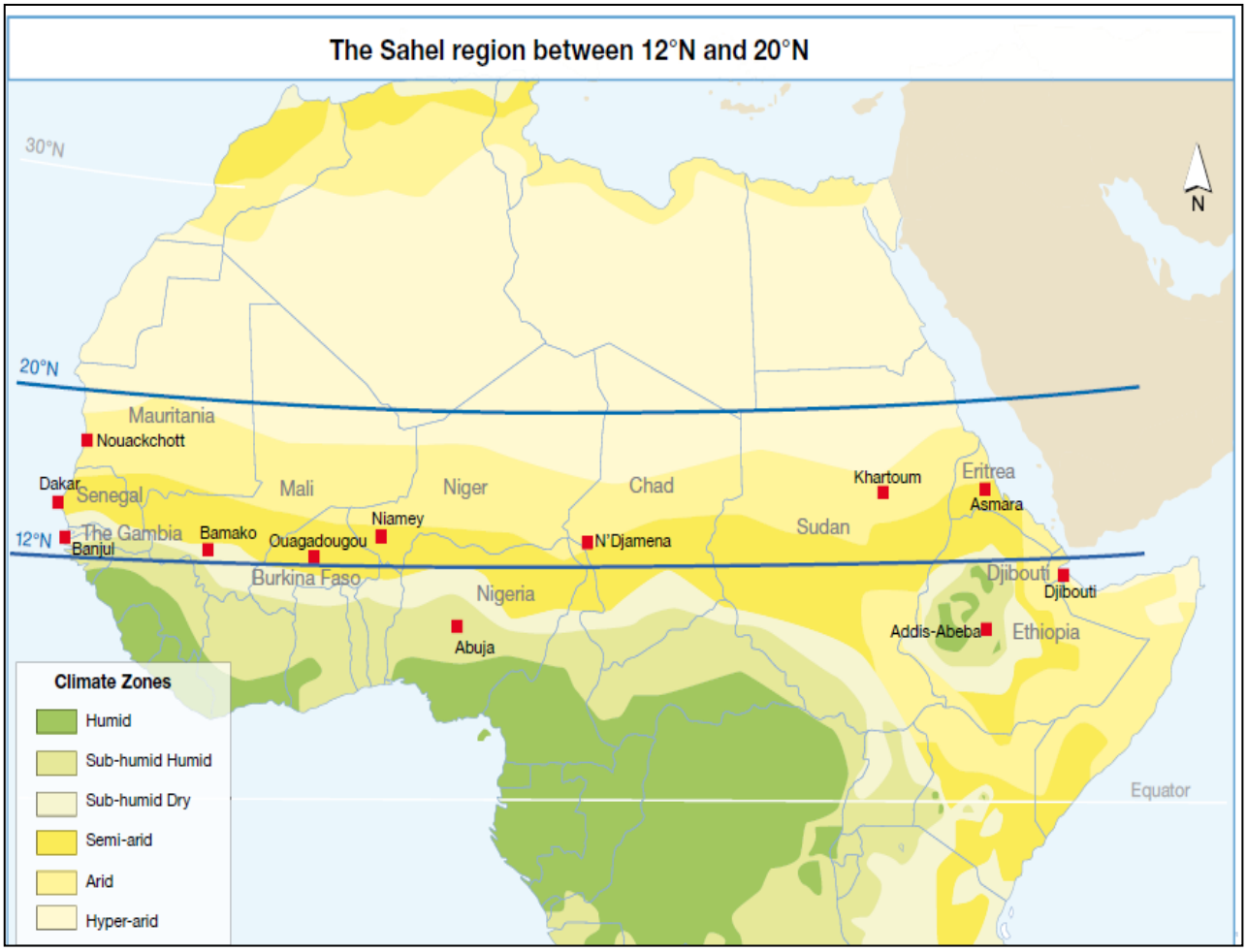

المصدر : http://www.oecd.org/swac/ourwork/siccs.htm

ونظرا لحالة اللاإستقرار السياسي والأمني في منطقة الساحل الأفريقي، فإنه يطلق عليه تسمية"قوس الأزمات" انطلاقا من الأزمات الإثنية المستعصية بالسودان(جنوب السودان "دارفور") ، تشاد وصولا إلى الإنقسامات الداخلية والتهديدات الأمنية التي تعرفها النيجر، مالي و موريتانيا ..[2]

[1] - Mehdi Taje " Vulnerabilities and factors of insecurity in the Sahel", **West African Challenges No. 1**, August 2010.pp1-8

[2] - خالد بشكيط ، **دور المقاربة الامنية الانسانية في تحقيق في الساحل الافريقي** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر 3) ، 2011/2010 ، ص 10 .

كما انه من المهم التأكيد على أن العامل المناخي لعب دورا في في رسم الخريطة الاقتصادية ، وحتى الأمنية بالمنطقة ، فمعظم السكان شبه بدو يعتمدون بصفة كبيرة على الزراعة وتربية المواشي ، ناهيك على عامل التعدد الاثني الذي ألقى بظلاله على البناء الاجتماعي بالمنطقة ، حيث تعتبر المنطقة الساحلية الصحراوية فسيفساء إثنية ، ونقطة إلتقاء عدة أعراق تمثل كل فئة أنماطا معيشية مختلفة أهمها : الرعاة الرحل المنتشرين خاصة في الشمال [1] . واستنادا إلى المعيار السياسي ،فإن منطقة الساحل تشير إلى ساحل كبير "Un grand sahel" يضم الدول التي تواجه أزمة اقتصادية و سياسية و بيئية بدأت منذ سنوات 70 وأهمها : السنغال ،موريتانيا ،مالي ،بوركينافاسو ،النيجر، التشاد ،غينيا الاستوائية وتبلغ مساحة 5مليون كلم2 [2] ، وعليه ستركز الدراسة على الدول الخمس الأساسية المشكلة لقوس الأزمات ألا وهي : السودان ، تشاد ، النيجر ، مالي ، موريتانيا ، مع الإشارة إلى الجزائر بحكم تبعية جزء هام من صحرائها الجنوبية إلى هذه المنطقة .

[1] - على عشوي ، **سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي** . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، (جامعة الجزائر) ،1997/1996 ، ص 10 .
[2] - شمسة بوشنافة ، **مرجع سابق .**

ثانيا / التركيبة البشرية لسكان الساحل الإفريقي :

يتضح من خلال الجدول الموالي أبرز المعطيات المتعلقة بالدول محل الدراسة :

الجدول 01 : مساحة دول الساحل وتعداد سكانها

الرقم	الدولة	المساحة /كم^2	تعداد السكان حسب إحصاء2013/ 2014(ن)
01	السودان	1.865.813	37.964.000
02	جنوب السودان	619.745	11.337.138
03	تشاد	1.284.000	12.825.000
04	النيجر	1.267.000	17.466.172
05	مالي	1.240.000	16.455.903
06	موريتانيا	1.030.700	3.461.041

المصدر : http://ar.wikipedia.org/wiki **بتصرف**

فمنطقة الساحل كما هو ملاحظ تضم أكبر الدول الإفريقية مساحة ، فالسودان (شمالا و جنوبا) قبل تقسيمها كانت تحتل المركز الأول بمساحة إجمالية تقدر بـ 2.5 مليون كم 2 ، ثم تتربع تشاد على مساحة 1.28 مليون كم^2 ، لتأتي بعد ذلك النيجر بـ 1.26 مليون كم^2 ثم مالي 1.24 مليون كم^2 وأخيرا موريتانيا بنحو 1.04 مليون كم^2 ، وعليه تتربع دول المنطقة على مساحة اجمالية تتجاوز 7.32 مليون كم ^{2} ، وبالرغم من شساعة المنطقة كما هو ملاحظ (ضعف مساحة الهند تقريبا) إلا أن التركيبة السكانية للمنطقة لا تتجاوز في مجملها 100 مليون نسمة .

إن ما يميز المجتمع في الساحل الإفريقي هو تعدد الإثنيات والعرقيات فيه مما يضعف التجانس الاجتماعي ويخلق مشاكل داخل الدولة الواحدة وحتى بين دول الإقليم، والتي ساهم التقسيم الاستعماري فيها بشكل كبير ، فمجمل الدول المشكلة للساحل الإفريقي تعرف تعددا للعرقيات داخلها، فنجد في مالي(البامبارا Bambara و السونغاي Songhaï و البولس Peuls ،والكانوري Kanouri والتوارق Touareg والعرب) ، وفي النيجر(الهاوسا Haoussa ،الجرما Djerma و السونغاي و البولس و الكانوري و التوارق والعرب). أما في تشاد (العرب السودانيون 30,3% ، الباقيرمي Bagmirmes ،الكريش Kreish ،التيدا Tedas ، مبوم Mbums ،ماساليت Massalits ، تاما Tams ، موبو Moubous،كانوري، هاوسا، العرب) . وفي السودان(العرب المسلمون في الشمال، البانتو المسيحين وأصحاب المعتقدات المحلية في الجنوب [1] .

[1] - عمر جفال ، "وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر " . **العالم الاستراتيجي** ، الجزائر : مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ، العدد 07 ، نوفمبر 2008 ، ص 10.

المطلب الثاني : التنافس الدولي لاحتواء منطقة الساحل الإفريقي .

تُعتبر دول منطقة الساحل الإفريقي من بين أفقر بلدان العالم رغم ما تتوفر عليه من موارد طبيعية تشمل المعادن (الحديد ، النفط ، اليورانيوم ..) وموارد طبيعية أخرى ، وهذا ما يفسر الاهتمام الخاص الذي توليه القوى الكبرى لهذه المنطقة [1]، هذا وتشهد المنطقة تجاذبات وصراعات بين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية و باقي القوى الكبرى في العالم في ظل التوجهات الإستراتيجية الجديدة لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وكذا محاولة كل طرف تطبيق المشاريع الإستراتجية للهيمنة على مناطق النفوذ و الثروة في القارة الإفريقية انطلاقا من سياسة جيوبوليتكية براغماتية ،. وللوقوف على حجم ذلك التنافس نتعرض فيم يلي إلى تواجد كل من : فرنسا ، الولايات المتحدة الأمريكية و الصين بالمنطقة ..

أولا/ التواجد الفرنسي بمنطقة الساحل :

تجدر الإشارة بداية إلى الاهتمام الأوروبي أساسا بالمنطقة ، حيث جاء في تقرير " إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنمية والأمن في منطقة الساحل 2011-2013 "[2] : في سياق الواقع الأمني المتدهور ، نشر الاتحاد الأوروبي في سبتمبر 2011 إستراتيجية للأمن والتنمية ، مشيرا إلى الصلة القوية بينهما ، وعليه فهو يعمل بجدية لدفع ودعم استراتيجيات وسياسات كلا من موريتانيا ، مالي والنيجر ... ومن خلال التقييم لسنة من العمل ، استوجب الأمر تعزيز وتفعيل ديناميكية جديدة بالمنطقة خلال 2013.

وبالعودة الى نتائج مؤتمر برلين 1884-1885 والقاضي بتقسيم مناطق النفوذ لمختلف القوى الأوروبية باتجاه القارة السمراء ، شرعت فرنسا في احتلال عديد دول المنطقة تباعا ، فاجتاحت غينيا في 1859 ، ثم الغابون 1862 ، وأنشأت السودان الافريقي (مالي حاليا) مابين 1880 و 1895 ، لتتجه الى تأسيس افريقيا الغربية (موريتانيا ، السنغال ، ساحل العاج ، بوركينافاسو ، النيجر ، والبنين) سنة 1906 ، ثم تأسيس افريقيا الاستوائية عام 1910 (الغابون ، الكونغو ، افريقيا الوسطى ، وتشاد) ، الى افريقيا الشرقية لتضم جيبوتي الى ما يعرف بالساحل الصومالي الفرنسي 3 ، ورغم تصفية الاستعمار خلال المنتصف الثاني للقرن العشرين إلا أن فرنسا احتفظت بوجودها العسكري في مستعمراتها السابقة عن طريق عقد عديد الاتفاقيات التي تمكنها من البقاء كشريك مميز [4] .

هذا وتركز فرنسا في توجهاتها للتواجد بمنطقة الساحل على عديد الأبعاد نذكر منها التالية :

---

[1] - يحيى زبير ، " **الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل : منع الحرب ومكافحة الارهاب** " . مركز الجزيرة للدراسات ، نوفمبر 2012 ، ص 02 .

[2] - Bérangère Rouppert, **La Stratégie de l'UE pour le développement et la sécurité au Sahel 2011-2013**: Des efforts continus à pérenniser, Note d'Analyse du GRIP, 17 avril 2014, Bruxelles sur net : http://www.grip.org/fr/node/1268

[3] -jules Duval,¨ **Les colonies et la politique coloniale de la France**¨, Paris : Arthus Bertrand,1864 , sur net : http://www.manioc.org/patrimon/FRA11039 (22/02/2015).

[4] .Philippe Hugon ,¨la France et l'Afrique :vers une nouvelle équation stratégique ¨ , Dans ; Jean Du Fourocq (éditeur) , **les défis stratégiques africains exploration des racines de la conflictualité , cahier de l'IRSEM** , p 126 .

1 –**البعد الاقتصادي** : حيث تتجه لتحصيل أكبر قدر من الموارد الأولية (النفط ، اليورانيوم) من خلال تدعيم أهم شركاتها متعددة الجنسيات (TOTAL) ، ناهيك عن تركيزها على التجارة البينية مع هذه الدول ، فلا زالت فرنسا هي المستورد الأول للمواد الخام من هذه المنطقة ، اضافة الى منطقة الفرنك والتي تربط نحو 16 دولة في غرب ووسط افريقيا للتعامل النقدي بهذه العملة الفرنسية [1].

2 –**البعد السياسي** : تعمل فرنسا جاهدة الى مد اذرع التوجه الفرانكفوني ليصبح تيارا سياسيا منافسا للتيار الانكلوساكسوني الأمريكي – خاصة في الوسط والعمق الإفريقيين – معتمدة على الدعم الاقتصادي والثقافي لمختلف الدول الفرانكفونية بالمنطقة ، اضافة الى تمويل مختلف الاحزاب السياسية من موارد مختلف الشركات الكبرى ، بل وحتى التمويلات المباشرة أحيانا (قضية تمويل الحملة الانتخابية للرئيس السابق نيكولاي ساركوزي من طرف الرئيس الليبي السابق معمر القذافي في 2007)[2] .

3 –**البعد الاستراتيجي** :لا تملك فرنسا تواجدا اقتصاديا ولا سياسيا في آسيا وأوروبا ، لذلك ومن خلال موروثات الاستعمارات السابقة تعمل جاهدة على تعزيز التواجد ضمن الاطار الافريقي ، خصوصا منطقة الساحل في محاولة جادة لاحتواء النفوذ الامريكي والصيني بالمنطقة ، ودعم وتعزيز قواعدها العسكرية المنتشرة بهذه الأخيرة [3].

ثانيا / التواجد الأمريكي بمنطقة الساحل

منذ نهاية الحرب الباردة ،بادرت أمريكا إلى وضع أسس لتمركزها في إفريقيا و تكثيف تواجدها على المستوى الاقتصادي و الأمني خاصة ، وقد أعطت هجمات 11 سبتمبر 2011 دافعا قويا لهذا التمركز ، وذلك في إطار السعي الأمريكي لتامين علاقاتها الطاقوية مع شركائها في الشرق الأوسط عبر شمال إفريقيا و منطقة إفريقيا السوداء كحلفاء في ظهرها . ومن أهم المشاريع الأمريكية الأمنية التي وجهت إلى الساحل هناك مشروعين هامين وهما : مشروع: Pan –sahel. والذي تم تبنيه في نوفمبر 2002 ، و المتضمن تدريب الجيوش الوطنية في مالي ،النيجر ،موريتانيا ،التشاد ،إلى جانب تشجيع التعاون الإقليمي بمساعدة التكنولوجيا الأمريكية وتبادل المعلومات .وقد خصصت الإدارة الأمريكية لهذا المشروع مبلغ 6، مليون دولار في السنة الأولى و 7.75 مليون دولار في السنة الثانية إلى جانب إرسال ما يقارب من 150 جندي أمريكي في شكل

---

[1] - سفيان منصوري ، **مرجع سابق** ، ص 84 .

[2] -France Soir ,¨ **Sarkozy –Kadhafi : les révélations de medipart** ¨, sur net : http/www.francesoir .fr/actualite/politique/revelation medipart-sarkozy-doit-s-explique-par-le camp-hollande-227449-html. (23/02/2015)

[3] -l'express , "**'état des lieu des bases militaires françaises en Afrique**" sur net :le 02/03/2015 . http://www.lexpress.fr/actualite/monde/afrique/etat-des-lieu-bases-militaires-francaises-enafrique-835100.html

مهمات لكل من الدول (مالي، التشاد، النيجر، موريتانيا) و التي تشكل قلب هذه الإستراتيجية[1]. و في سنة 2005 استبدل هذا المشروع (Pan-sahel) ، ببرنامج الشراكة الصحراوية لمواجهة الإرهاب (le Partenariat transsaharienne contre le terrorisme) ، و هو برنامج تشرف عليه كل من وزارة الخارجية، الوكالة الأمريكية للمساعدات الدولية USAIA ووزارة الدفاع: والملاحظ على هذا المشروع انه وسع عدد الدول المعنية به . .فالى جانب الدول الأربعة التي تضمنها مشروع Pan-Sahel وهي: مالي، النيجر، التشاد وموريتانيا، تم أيضا دمج الجزائر، المغرب، تونس، بوركينافاسو، نيجيريا، السنغال وليبيا و بدوره يتضمن البرنامج العمل على تحسين قدرات دول المنطقة ضد المنظمات الإرهابية ومنع هذه الأخيرة من توظيف عناصر جديدة في صفوفها إلى جانب منع تحول المنطقة إلى ملجأ للإرهابيين المحليين والدوليين ويعتمد هذا المشروع على جانبين من العمل: الجانب الاول و يعتمد على تحسين فعالية القوات المحلية من خلال تقاسم المعلومات، التكوين وتقوية التوافق و الجانب الثاني يتعلق بالتعاون العسكري في إفريقيا من خلال التمارين العسكرية بين القوات الأمريكية والإفريقية وبعض دول الحلف الأطلسي (فرنسا، اسبانيا). وتم خلال الفترة 2005-2009، تخصيص مبلغ 490 مليون دولار لهذه الشراكة أغلبها وجهت إلى الدول الأربعة الساحلية (النيجر، التشاد، مالي، موريتانيا).

ثالثا / التواجد الصيني بمنطقة الساحل :

إن الصين من الدول التي تستثمر كثيرا في مجال البحث والتنمية ، وعدد الجامعات والجامعيين ، وعدد الطلبة الصينيين خارق للعادة حتى بالمقارنة مع عدد السكان في الصين [2]، لقد أضحت الصين بتوجهاتها الإستراتيجية الحديثة – في إطار مجابهة الغرب – قوة لا يستهان بها ، ولعل علاقاتها ضمن العمق الافريقي ليست وليدة اليوم ، بل لها تاريخ ضارب نوعا ما في القدم فلقد كانت سباقة الاعتراف بالعديد بالدول المتحررة من وطأة الاستعمار خلال خمسينيات القرن الماضي ، ما أهلها لمحاولة لعب أدوار تنافسية في هذه المرحلة لايجاد مناطق نفوذ ، وتعزيز مصالحها الاقتصادية . لهذا الغرض أنشأت الصين شركات عملاقة بالمنطقة ابرزها chines national off-shore oil campany (cnooc) , chines national petroleum corporation (cnpc) الى غيرها من المؤسسات التي تعمل على تأمين نحو 28.7% من النفط

[1] -André Bourgeot **. «Sahara de tous les enjeux»**, Hérodote n° 142, 2011, P 46-47.

[2] -آلان غريش ، الرهانات الجيوسياسية في الشرق الأدنى والمغرب سبع سنوات بعد الحادي عشر سبتمبر. **وقائع الملتقى " العالم العربي : صدام الحضارات أو استراتيجيات هيمنة ؟** .الجزائر : منشورات ANEP. 2008 ، ص 52.

المستورد من إفريقيا .. بل استطاعت الصين أن تكون الرقم الأول في تصنيع الأسلحة الخفيفة بالمنطقة حيث أنشأت عدة مصانع لصناعة الذخيرة والأسلحة الخفيفة في السودان ومالي [1].

هذا وتعتبر السوق الإفريقية أرضا خصبة لاختبار مختلف المعدات العسكرية الصينية غير المسموح بها في السوق الأوروبية كطائرات التدريب k8 ، إضافة إلى تزويد دول الساحل بالمروحيات ، الشاحنات العسكرية ، الأزياء العسكرية ووسائل الاتصال [2] .

... وتنتهج الصين في سبيل المحافظة على لعب هذه الأدوار بالمنطقة جملة من الآليات أبرزها :

- الزيارات المتكررة للدول الإفريقية ، وتكثيف العمل الدبلوماسي بالمنطقة .
- تنظيم مختلف المؤتمرات والندوات حول العلاقات الصينية الإفريقية .
- تنظيم عروض وأيام فنية ثقافية بالمنطقة لغرس القيم والثقافة الصينية لدى الشعوب الإفريقية .

رابعا/ التواجد الإسرائيلي

أنشأت وزارة الخارجية الإسرائيلية في داخلها "المؤسسة الدولية للتعاون والتنمية ,(MASHAV) " التي تقوم بمهام الربط ما بين مؤسسات الدولة وشركات القطاع الخاص لإحداث إختراق إسرائيلى محكم للقارة الإفريقية، ويعد جهاز التعاون الدولي الإسرائيلى أحد أ ذرع وزارة الخارجية فى تنفيذ وتحقيق سياساتها فى القارة الإفريقية، و يرأس جهاز التعاون الدولى نائب وزير الخارجية، و هو الجهاز المس ؤول عن تصميم وتنفيذ سياسات التعاون مع دول القارة الأفريقية، وكان "الماشاف" من وسائل الاتصال الأساسية مع كبار المس ؤولين في دول القارة الأفريقية فى كل من أثيوبيا وأرتريا وكينيا وتنزانيا ويوغندا والكنغو وبورندى ورواندا وغانا ونيجريا وموريتانيا والعديد من البلدان الإفريقية الأخرى [3]، ولضمان الهيمنة وبسط النفوذ بالمنطقة فقد أدركت إسرائيل أن إفريقيا – تلك القارة التى تمتد من النهر إلى المحيط، حيث البحر المتوسط شمالًا والمحيط الهندى من الجنوب الشرقى والشرق، والمحيط الأطلسى من الغرب – تشكل إحدى أهم ساحات الصراع العربى الإسرائيلى، فعملت من هذا المنطلق على التغلغل فى إفريقيا، وعلى خلق علاقات حيوية مع دولها فى مختلف المراحل، وذلك لما تمثّله إفريقيا من عمق استراتيجى وأمنى وثقافى وحضارى للوطن العربى، وعملت إسرائيل جادة – وعبر التعاون مع دول الاستعمار القديم والحديث – على الإحاطة بالوطن العربى وتطويقه وعزله عن إفريقيا [4]

---

[1] - سفيان منصوري ، **مرجع سابق** ، ص 103 .

[2]-VALERIE NIQUET , ¨ la stratégie africaine de la chine¨ ;**revue des revues de janvier 2007**,(publication initiale dans politique étrangère , 2eme semestre 2006), p 02 .

[3] - ....، **التدخلات الإسرائيلية فى السودان ودول محيطه الغربى**، متاح في 2015/03/15 على الرابط : http://www.sudaress.com/sudanile/42924

[4] - .....، **العلاقات الإسرائيلية الإفريقية.. من إثيوبيا لأوغندا.. جبل صهيون يسدّ منابع النيل**، متاح في 2015/05/18 على الرباط : www.cairodar.com/310613/html

المبحث الثاني : واقع وأبعاد المأزق الأمني بدول الساحل

صرح مسؤول جزائري في السابق بأن منطقة الساحل (ممر لكل الأخطار) ، خصوصا بالنسبة لبلاده التي تشترك في حدود واسعة مع هذه المنطقة الكبيرة و السائبة ، التي ينتعش فيها تهريب الأسلحة والسجائر والمخدرات والاتجار بالبشر [1] . إن واقع التوترات الأمنية بالساحل جعلت منه محط الأنظار بما يدفعنا لاستنطاق الأحداث الجارية من خلال الحقب الماضية ، والوقوف على تشريح دقيق لهذا الواقع وأبعاده وتداعياته المختلفة حاضرا ومستقبلا ...

المطلب الأول : واقع المعضلة الأمنية بمنطقة الساحل

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى معالم الفشل الدولاتي بالمنطقة ، ومختلف التهديدات الأمنية الصلبة واللينة التي تعرفها ..

أولا / أزمة بناء الدولة في منطقة الساحل الإفريقي

تعيش معظم الدول الإفريقية – خصوصا منطقة الساحل – وبالنظر للتبعية الاستعمارية التاريخية ، جملة من التبعات والأزمات ، نوجزها فيم يلي [2] :

- أزمة الشرعية السياسية . – أزمة بناء الدولة في ظل التعددية السياسية .
- أزمة علاقات مدنية وعسكرية . – أزمة تبعية اقتصادية .

هذا ويشير **روتبرغ Rotberg** أن الدولة الفاشلة هي حالة وسطية أو مرحلة إنتقال والشكل اللطيف لدولة منهارة, وهي تتأرجح بين الدولة القوية والمنهارة ، وعلى هذا الأساس يحدد جملة من الخصائص التي يمكن الإعتماد عليها لتحديد الدولة الفاشلة منها [3]:

- انتشار الاجرام والعنف السياسي . – انتشار التوترات والنزاعات الداخلية .
- تدني فاعلية البنى التحتية . – ضعف أداء السلطات التشريعية ، التنفيذية والقضائية
- استعمال أدوات وأساليب الإكراه الإجباري ضد المواطنين .

وهنا ينتقل ولاء المواطن – حسب روتبرغ – من الدولة إلى الجماعة الضيقة أو الاثنية ، وبالتالي تنفصم عرى الصلة (العقد الاجتماعي) بين الحاكم والمحكوم .

---

[1] - يحي زبير ، **مرجع سابق** ، ص 02 .

[2] - حمدي عبد الرحمن حسن ، **قضايا في النظم السياسية الافريقية** .القاهرة : مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، ط1، 1998، ص ص 78،77.

[3]-Rotberg.I.Rotberg, "**the new nature on nation state failure," the Washington quarterly**, Summer,2002. <http//:www.twq.com/2summer/rotberg.pdf>, p.85 -

وبإسقاط هذه التوجهات النظرية لمفهوم الدول الفاشلة ، يتضح بما لا يدع مجالا للشك حجم المعضلة التي تعانيها دول الساحل من تفكك في البنى ، إلى مشكل المشروعية ، ليصل إلى تهلهل الروابط الاجتماعية كافة ... وكل هذه الوقائع كانت وليدة مجموعة أسباب هامة نوجزها [1] :

1 -**خلال فترة الاحتلال** : - حدود مصطنعة أو عشوائية

- كسر الهياكل التقليدية (القبيلة / العشيرة / العائلة)
- تطبيق ديمقراطية مزيفة مبنية على الاكراه والتسلط

2 -**مرحلة ما بعد الاستقلال** : - إبتعاد الانظمة السياسية عن أداء دورها بفاعلية

- زيادة عسكرة المنطقة بسبب عديد التهديدات الداخلية والخارجية
- فقر مدقع رغم حجم الاحتياطات الباطنية (النفط / المعادن)
- تخلف وأمية كبيرين بالمنطقة

ثانيا / التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل

على ضوء ما سبق أضحت المنطقة عرضة للعديد من التهديدات ، التي مست عمق جوانبها الأمنية ناهيك عن السياسية والاقتصادية .. كالإرهاب ، الجريمة المنظمة والنزاعات الداخلية

1 -**الإرهاب وتهديداته المترامية** : لقد أضحت منطقة الساحل ملاذا لمختلف الجماعات الإرهابية ، ما جعل المجتمع الدولي يحول كل اهتماماته باتجاه هذه المنطقة المنسية لفترة طويلة من الزمن ، خصوصا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي [2] ، هذا و يتمركز عموما التيار الإرهابي في كل من الحدود المالية الموريتانية ، شمال مالي ، الحدود المالية النيجيرية ، شمال تشاد والتخوم الجنوبية الليبية الجزائرية مثلما توضحه الخريطة المقابلة :

خريطة رقم 02 : التواجد الإرهابي بمنطقة الساحل

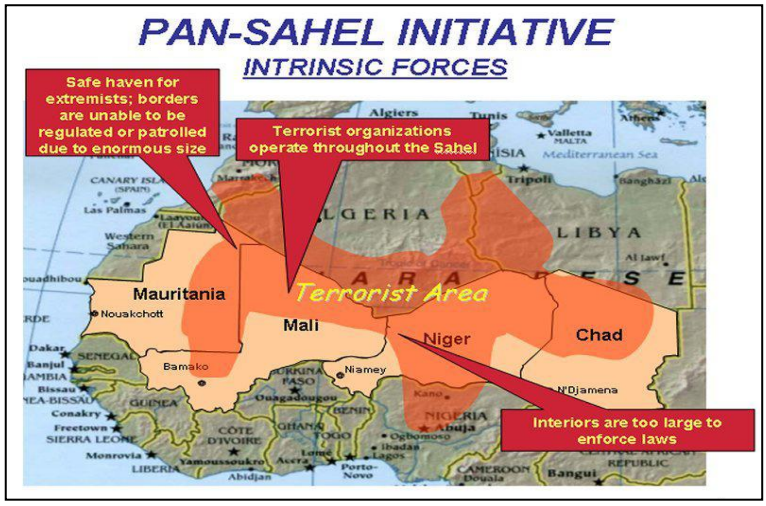

المصدر :http://concernedafricascholars.org/bulletin/issue85/mundy

[1] - خالد بخيت ، **مرجع سابق** ، ص ص ، 70-75 .

[2] -Mehdi Taje , l'importance stratégique du sahel , dans (la sécurité du sahara et du sahel), **cahier de CEREM** , n° 13 , paris ,2009 , p 23 .

و من أبرز هذه التيارات الإرهابية المتواجدة بالمنطقة ما يلي [1]:

- **تنظيم القاعدة في منطقة المغرب الإسلامي** الذي يعتمد على أموال الفدية التي كانت تعرض على الدول التي ينتمي إليها الرهائن ، يضاف إلى ذلك حصولها على أسلحة متطورة عبارة عن صواريخ بإمكانها إسقاط طائرات على ارتفاع 11000 ميل تحصلت عليها بفعل الأزمة الليبية التي مكنت من تدفق كبير للسلاح.كما ازداد هذا التنظيم قوة بتدعمه بـ 600 إرهابي فروا من افغانستان بعد اشتداد الضربات و الضغط عليهم وفروا إلى الصحراء الإفريقية و تمكن التنظيم من تجنيدهم .
- **حركة التوحيد و الجهاد** : يعتمد على اختطاف الرهائن هو الآخر و يحاول فرض منطقه في المنطقة .
- **تنظيم الجماعة السلفية للجهاد** : و مركزها الأساسي ليبيا و تكني نفسها جماعة خالد بن الوليد .
- **أنصار الشريعة** : و مقرها الأساسي تونس و تفرعاتها ليبيا و في شمال مالي ، و قد كانت وراء عدد من العمليات الإرهابية من أهما اغتيال السفير الأمريكي في بنغازي ، هذه التنظيمات الإرهابية قامت خلال السنوات الثمانية الأخيرة بـ 100 هجوم إرهابي آخرها مهاجمة قاعدة تقنتورين في الجزائر ، و قد نتج عنها أكثر 160 قتيل
- **تنظيم أنصار الدين** : تحت زعامة إياد آغ و هو من أقدم و أبرز زعماء المتمردين الطوارق .
- امتدادا إلى محاولات نقل تجربة داعش إلى المنطقة ،كحالة اعدام الرعية الفرنسي متسلق الجبال هيرفي —غوردال ذبحا ، الذي بث في شريط عبر اليوتيوب في 21 سبتمبر 2014 حمل توقيع جند الخلافة في ارض الجزائر ، والتي أعلنت في شريط فيديو بيعتها للتنظيم الجديد ، ونكث البيعة السابقة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي [2].

2– الجريمة المنظمة وتداعياتها المختلفة : تباعا لما سبق ، ونظرا لمظاهر التشتت العرقي و الفشل الدولاتي بمنطقة الساحل ، الأمر الذي خلف عديد الأعراض المرضية التي تفشت لتنخر هذا الجسد الضعيف أصلا .. من أهمها توسع دوائر الهجرة السرية ، وازدياد معدلات تجارة المخدرات ... وصولا إلى تجارة الأسلحة .

2–1– الهجرة السرية : تعد هجرة الموت أو هجرة اليأس أحد الحركيات الإنسانية المعبرة عن عدم إنتاج بيئة داخلية قادرة على الإستجابة لتطلعات السكان وذلك ما يجعل الشباب منهم على وجه الخصوص يتطلعون للعيش في ظروف أفضل ماديا "بالأساس" وهذا ما دفعهم للبحث عن أي سبيل للهجرة لقارة الحلم الأخير حتى وإن كان على حساب فقدان حياتهم [3].

---

[1] - عمر فرحاتي ، **اثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي** . **(ملتقى سياسات الدفاع الوطني بين الإلتزامات السيادية والتحديات الإقليمية)** ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، يومي 23 ، 24 نوفمبر 2014.

[2] - قوي بوحنية ، **الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الافريقي " المخاوف من استنساخ داعش في الساحل الازماتي** . مركز الجزيرة للدراسات . ديسمبر 2014 ، ص 02 . متاح في 2015/03/18 على الرباط :
http://studies.aljazeera.net/reports/2014/12/201412111019506275 44.htm

3 - امحند برقوق ، **منطق الأمننة في ساحل الأزمات** .متاح في 2015/03/20 على الرابط : http://politics-ar.com/ar2/?p=3003

2-2- تجارة المخدرات : كشف مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، أن 15% من التجارة العالمية للكوكايين، تمر عبر منطقة الساحل والصحراء، ما يهدد اقتصاديات دول يصنفها الاقتصاديون ضمن "الأفقر عالميا" [1]. بالرغم من أن النزاع الدائر في مالي أدى إلى تعطيل إحدى أهم طرق تهريب الكوكايين من دول الساحل الإفريقي إلى أوروبا، إلا إن المهربين باتوا يتكيفون مع هذه الظروف المستجدة معدلين مسار حمولاتهم .فقد تحول الغرب الإفريقي في السنوات العشر الأخيرة إلى ممر رئيسي للكوكايين القادم من أميركا اللاتينية والمتجه إلى أوروبا، في ظل الفقر وضعف بنى الدولة في مالي ودول المنطقة .وتقوم بواخر تهريب المخدرات بإنزال حمولاتها في مرافئ غينيا، وتنقل كميات أخرى من الكوكايين على متن الرحلات المباشرة التي تصل فنزويلا بمالي أو موريتانيا.وتكدس هذه المخدرات بعد ذلك قبل أن يجري توزيعها إلى الدول المطلة على الشاطىء الشمالي للبحر المتوسط. ويطلق الخبراء على هذا الطريق اسم "اوتوروت آ- 10"، وهو من أهم طرق تهريب المخدرات في العالم . وأشار تقرير صادر عن الأمم المتحدة في العام 2009 إلى أن كمية الكوكايين التي عبرت هذا الطريق تصل الى نحو 250 طنا [2]

2-3- تهريب الأسلحة : إثر وفاة القذافي وتداعيات الثورة الليبية ، نجحت عام 2013 صحيفة" صنداي تايمز "في تسريب تقرير صادر عن الاستخبارات البريطانية يؤكد أن بوكو حرام استطاعت تأمين طريقها لتهريب السلاح من ليبيا إلى نيجيريا عبر تشاد، وأنه من بين السلاح المهرب مدافع مضادة للطائرات وقذائف هاون، وصواريخ أرض-جو.. هذا وتواجه عدة بلدان في منطقة الساحل، عمليات تمرد عنيفة انطلاقًا من ليبيا، ويشكِّل شمال مالي وشمال النيجر ودارفور، دواعي رئيسية للمخاوف الأمنية في المنطقة جرَّاء تنقل الأسلحة غير المشروع الذي بات يشكِّل أكبر تحد لسلطات المنطقة، كما تمثل عمليات الاختطاف، وغيرها من الأنشطة العنيفة التي تمارسها جماعات إرهابية مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، تهديدات وتحديات هائلة للأمن القومي لعدة بلدان في المنطقة وخاصة مالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا، وتسهم عائدات هذه الأنشطة- يضيف التقرير - في تعزيز القدرة الاقتصادية للمشترين الراغبين، وفي شراء واقتناء كميات كبيرة من الأسلحة، منها بنادق هجومية، ومدافع رشاشة، ومقذوفات آر.بي.جي ومدافع آلية ثقيلة مضادة للطائرات محمولة على مركبات، وذخيرة وقنابل يدوية، ومتفجرات من طراز سمتكس [3].

---

[1] - مجهول ، **خبراء يحذرون 80 ألف كلاشينكوف في منطقة الساحل الإفريقي**. متاح على الرابط (**2015/03/20**):
http://www.alarabiya.net/servlet/aa/pdf/2d0de2e5-2fd7-4431-b4b2-cc335a5351a7

[2] - مجهـول ، **حرب مالي تعطل أهم طرق تهريب الكوكايين من دول الساحل الأفريقي إلى أوروبا**. متاح على الرابط **(2015/03/22):**
http://www.france24.com/ar/20130310

[3] - عبيد أميجن ، **انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في افريقيا** . مركز الجزيرة للدراسات ، اكتوبر 2014 ، ص 06 .

المطلب الثاني : أبعاد وتداعيات المعضلة الأمنية بمنطقة الساحل

إن إنعكاسات الواقع الأمني سالف الذكر وبتزامنه مع الأرض الخصبة لتوتر الأزمات – متمثلة في تعدد الاثنيات وبروز الخطابات الانفصالية – جعل المنطقة في مواجهة موجات المد والجزر التي طفت الى السطح في شكل نزاعات داخلية عديدة (أنظر الخريطة رقم 03)توسع مداها تدريجيا ليصل الأفق الدولي ..

الخريطة رقم 03 : أبرز التوترات والنزاعات بمنطقة الساحل خلال العقد الأخير من القرن الماضي

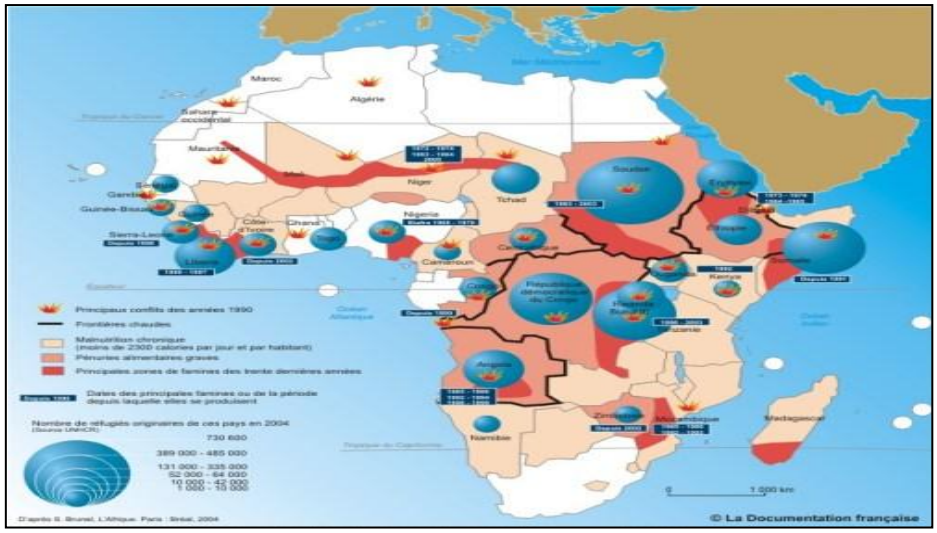

المصدر : http://julienassoun.wordpress.com/2008/12

أولا/ أزمة دارفور : نزاع دار فور نزاع مسلح نشب في إقليم دار فور غربي السودان منذ بداية فبراير 2003 على خلفيات عرقية وقبلية .هذا على الرغم من ان الفروق العرقية والقبلية بين قبائل دارفور غير واضحة ولا محددة المعالم وجميع القبائل تدين بالإسلام . واحتدم الصراع بين طرفين ، الطرف الأول يتألف من القوات الحكومية السودانية وقوات الجنجاويد*، وهي ميليشيا مسلحة مؤلفة من بعض بطون القبائل العربية مثل البقارة والرزيقات الذين هم عبارة عن بدو رحّل يرعون الإبل يعتقد المراقبون أنهم مدعومون من قبل الحكومة السودانية.

والطرف الآخر هو خليط من المجموعات المتمردة، أهمها حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة الذين تنحدر اصولهم على الأغلب من القبائل غير العربية في دارفور مثل الفور والزغاوة والمساليت.[1] لازال النزاع يراوح مكانه بالرغم من توقيع اتفاق حسن النوايا وبناء الثقة بالعاصمة القطرية الدوحة في 17 فبراير 2009 بين حكومة جمهورية السودان وحركة العدل والمساواة [2] . ولأن دولة السودان صنفت كدولة فاشلة failed state حيث تحصلت على

---

* **الجنجاويد** : مصطلح يعني خيالة مسلحين ببنادق كلاشينكوف .

[1] - مجهـول ، **نزاع دارفور** . من ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، متاح على الرابط (2015/03/25):http://ar.wikipedia.org/wiki

[2] - مجهول ، **مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والدولية** . متاح على الرابط (2015/03/25) : http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Darfur/sec21.doc_cvt.htm

المرتبة الثالثة ضمن تقرير قائمة الدول العاجزة الذي أنجزته مجلة السياسة الخارجية سنة 2011 [1] يبقى التساؤل مطروحا حول مصير هذا الصراع ، خصوصا بعد التطاحن المرير بين الشمال والجنوب والذي دام لسنوات هو الآخر وانتهى بانفصال الجنوب رسميا بعد استفتاء تقرير المصير غداة فبراير 2011 .

ثانيا / الحرب الأهلية في تشاد : أُرتكبتْ عدّة مذابح فى تشاد ، وذلك من خلال الحروب الأهليّة ، ومن خلال الإنقلابات العسكريّة جريا وراء السُلطة والمال ، وذلك إبتداءً من الرئيس (طمبلمباى 1975م ، حيث أرتكبتْ المذابح على أيدى القوات العسكريّة , مروراً (بفليكس) 1978م ، ثمّ (حبرى) فى العام 1982م ، ومنذ أنْ أُستولى الرئيس الحالى على السُلطة فى العام 1993م ، بمساعدة حكومة السُّودان , فإنّ المذابح ماتزال تُرتكبْ [2] للإشارة فإن أطراف الصراع الرئيسية حاليا هي نظام حكم الرئيس إدريس ديبي المنتمي لقبيلة الزغاوة من جهة، وتكتل معارض جمَّعوا أنفسهم عام 2006 تحت اسم "الجبهة المتحدة من أجل الديمقراطية والتغيير" وحاولوا السيطرة على العاصمة نجامينا في أفريل 2006، لكنهم فشلوا وقُتلت منهم أعداد كبيرة [3].ولا زال الواقع يعرف حركة مد وجزر بين أطراف النزاع إلى يومنا هذا ...

المبحث الثالث: آليات معالجة الأزمة الأمنية بالساحل

بالنظر لمختلف التداعيات سالفة الذكر ، ما جعل ساحل الأزمات يعيش أوضاعا جد مأساوية مرتبطة أساسا بالأمن الإنساني في المنطقة ، وهذا ما يدفعنا للنظر في مختلف الآليات التي اعتمدتها المجموعة الدولية لمحاولة حلحلة الأزمة الأمنية التي تعيشها المنطقة بكل جوانبها السياسية ، الاقتصادية والعسكرية ..

المطلب الأول: الآليات السياسية لمعالجة الأزمة

أدى غياب أو ضعف فلسفة المواطنة في هذه الدول، مع انتشار الفساد السياسي، وضعف الأداء المؤسساتي لاستحالة بناء آليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية ذات فعالية ومصداقية ،مما يجعل من تدخل طرف أجنبي ثالث أمرا ضروريا (الجزائر في أزمات التوارق بمالي والنيجر، الدول الإفريقية والغربية في التشاد و في السودان ومنظمة التعاون الاقتصادي لدول غرب إفريقيا في حالة موريتانيا)4، إن اعتماد آليات الوساطة والتفاوض بين أطراف النزاع من مختلف الدول التي دخلت على الخط ، أثمر بنجاح في بعض التجارب ولم يؤت أكله في أخرى نظرا لتداخل عديد

---

[1] - مستاك يحيى محمد لمين ، **قضية دارفور وأبعادها الاقليمية والدولية دراسة من 2003 الى 2015** .مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، 2012/2011 ، ص 107 .

[2] - حمّاد وادى سندْ الكرتى ، **دولة تشاد أكثر دول العالم تخلفاً وفقراً ، تنتهكْ القانُون الدولى بشكل خطير** . متاح على الرابط (2015/03/26): http://www.sudanjem.org/2010/07

3 - محمد عبد العاطي ، **تشاد خمسون عاما من الاضطرابات السياسية** . متاح على الرابط (2015/03/26):

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2008/2/3

[4] - امحند برقوق ، **مرجع سابق** .

المصالح سواء من دول الجوار ، أو القوى العظمى .. وفي هذا السياق شدد السفير الأمريكي " **ديفيد إنشر**" على هامش انعقاد مؤتمر الجزائر الدولي –سنة2011- حول الشراكة والأمن والتنمية بين دول ميدان الساحل والشركاء من خارج الإقليم، إن بلاده «تعتبر محاربة الإرهاب في الساحل الإفريقي من بين أهم المواضيع في العالم في الوقت الحاضر» [1]،.. ما دفع لظهور تجمع جديد حيث أنه في مساء الأحد 21 فبراير 2014 قرر رؤساء الدول الخمس (موريتانيا ,مالي ,بوركينا فاسو ,النيجر وتشاد) المجتمعة في العاصمة الموريتانية(نواكشوط)إنشاء تجمع الساحل الخماسي الذي أطلقوا عليه : مجموعة الدول الخمس في الساحل ,في خطوة رأى فيها المراقبون محاولة للاستفادة من الظرف الدولي أكثر مما هي استجابة للاستحقاقات الملحة للواقع التنموي والأمني بالمنطقة[2]. ومع عديد الاستفهامات حول المبادرة ، ومختلف التحديات التي ستواجهها سواء تلك المتعلقة بالجانب الأمني أو ما تعلق بالجانب الاقتصادي أو حتى السياسي تبقى العملية مبادرة تستحق المتابعة وينتظر منها الكثير لشعوب المنطقة .

المطلب الثاني : الآليات الاقتصادية لمعالجة الأزمة

تعيش المنطقة تباعا لما سبق ضعفل في الأداء الاقتصادي و أزمات بيئية كبيرة أنتجت أكثر من مليوني ضحية لأزمات المجاعة في الثلاثين سنة الماضية، إضافة إلى إنتشار الفقر المدقع إذ أن أكثر من 80 بالمائة من سكان التشاد يعيشون تحت مستوى واحد دولار أمريكي في اليوم؛ وأكثر من 60 بالمائة من سكان مالي والنيجر في نفس الحالة المعيشية تقريبا ، ونتيجة لتعقد الأوضاع بالمنطقة ، تقدمت ثماني دول أوربية وهي (فرنسا، ألمانيا، الدانمارك، اسبانيا، ايطاليا، البرتغال، السويد وهولندا) برسالة إلى المفوضية الأوربية مطالبة إياها بتنفيذ التزاماتها في المنطقة ، وهي الجهود التي كللت سنة 2011 بتبني الإستراتيجية من أجل الساحل [3] .

حيث تقوم هذه الإستراتيجية في شقها الاقتصادي على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يسمح بتحسين الظروف المعيشية لسكان المنطقة ومنحهم فرص اقتصادية ، وعليه خصص الاتحاد الأوروبي لتنفيذ هذه الإستراتيجية غلافا ماليا بحوالي 650 مليون أورو منها: حوالي 450 مليون خصصت للدول الثلاثة التي تمثل قلب الإستراتيجية وهي: موريتانيا، مالي والنيجر، أما مبلغ 200 مليون أورو فقد وجه لبقية دول غرب إفريقيا والمغرب العربي، إلى إلى جانب مبلغ 150 مليون اورو كمبلغ إضافي من الصندوق الأوربي للتنمية إضافة إلى الإنفاق عبر جهاز الإنفاق على الاستقرار4 ،

[1] - **منسق مكافحة الإرهاب في الخارجية الأمريكية: ندوة الجزائر فرصة لوضع استراتيجيات جديدة لمكافحة الإرهاب** ، متاح على الرابط : http://www.djazairess.com/akhersaa/51100

[2] -الحسين الشيخ العلوي ، **تجمع الساحل الخماسي ..تنسيق في ظل التعقيدات** . مركز الجزيرة للدراسات ، سبتمبر 2014 ، ص 02 .

[3] - شمسة بوشنافة ، **مرجع سابق** .

[4]- الإستراتيجية الأوربية للأمن والتنمية في منطقة الساحل، متاح على الرابط (2015/03/28) www.alakhbar.info:

و إلى جانب هذه المساعدات و لمواجهة الأزمة الغذائية ،فان المفوضية الأوروبية خصصت مبلغ 337 مليون اورو كمساعدات إنسانية لمنطقة الساحل في سنة 2012.هذا إلى جانب مشاريع التنمية الممولة من قبل الصندوق الأوروبي للتنمية بقيمة 2000 مليون اورو موجهة لكل من بوركينافاسو ،مالي، النيجر، موريتانيا و التشاد كما اقر الاتحاد الأوروبي مبلغ 164,5مليون اورو من الصندوق الإضافي توزع على ست دول افريقية و هي : موريتانيا بمبلغ 13 مليون اورو ،بوركينافاسو بمبلغ 17 مليون اورو ،مالي ب 15 مليون اورو ،النيجر ب 42,5 مليون اورو ،التشاد ب 35 مليون اورو و السنغال ب 5 مليون اورو [1]. وفي ذات السياق أكد وزير الخارجية الجزائري **رمطان لعمامرة** خلال الدورة الثانية للحوار الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية بالعاصمة الجزائر بمشاركة وزير الخارجية الأمريكي **جون كيري**: "إنه يتعين على دول المنطقة توحيد قواها للمساهمة في تقوية دول الساحل وإعداد خطط اقتصادية ناجعة من شأنها أن تهيئ أفضل الظروف لاستتباب الأمن والتنمية" [2]

المطلب الثالث : الآليات العسكرية لمعالجة الأزمة

يشهد هذا الجانب تدافعا كبيرا بين القوى العظمى لعسكرة منطقة الساحل خصوصا بين فرنسا و أمريكا ..

1 -**القواعد العسكرية الفرنسية** : بلغ عدد القواعد العسكرية الفرنسية حوالي 100 قاعدة, متمثلة في [3]:

-**قاعدة جيبوتي** :أكبر وأهم قاعدة لموقعها الاستراتيجي ، إذ تسمح لفرنسا بممارسة قدر من التأثير العسكري في الشرق الأوسط ،ليتمركز بها 2900 جندي ، كما تتمركز بها ثلاث سفن إنزال بإمكانها استقبال العديد من القطع البحرية .

-**قاعدة داكار** : غرب إفريقيا تحتوي على 2 كتيبتي مشاة من 170 جندي، 14 مركبة مدرعة أمل، طائرة مقاتلة , طائرة نقل ,هيلوكبتر.

-**قاعدة بوربون في كوت ديفوار** : بها كتيبة مشاة البحرية، 18 مركبة مدرعة أمل,هيلوكبتر.

-**قاعدة نجامينا –تشاد** : تحوي 2 كتيبة مشاة تضم 900 جندي، عدد من المركبات المدرعة أمل إضافة إلى 3 طائرات متعددة المهام ,طائرتين للاستطلاع ,و طائرتين للنقل و 3 هيلوكبتر.

- **قاعدة ليبرفيل– الغابون**: كتيبة مشاة من800-900 جندي ، 4 مركبات مدرعة أمل، 14 هيلوكبتر[4].

والى جانب التواجد العسكري الفرنسي –الأوروبي ،فان إفريقيا أيضا تعد مسرحا للتواجد العسكري الأمريكي ،فهي مراقبة من الولايات المتحدة انطلاقا من شتوتغارت بألمانيا(AFRICOM) و هي القيادة التي انشاتها أمريكا منذ أكتوبر 2007 ،تحت غطاء محاربة الإرهاب من خلال برامج تدريب الجيوش و المساعدة في حفظ الأمن . و تبحث

---

[1] - شمسة بوشنافة ، **مرجع سابق** .

[2] - **الجزائر تدعو إلى دعم الاقتصاد في دول الساحل لتعزيز الأمن ومكافحة الإرهاب** ، متاح على الرابط (2015/03/30):
http://arabic.news.cn/arabic/2014-04/04/c_133238888.htm

[3] - محمود ابو العينين والسيد فليفل ، **التقرير الاستراتيجي الافريقي2006-2007** ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جويلية 2007 ، ص ص 45-14

[4] - محمود أبو العينين والسيد فليفل ، **المرجع السابق** .

أمريكا إمكانية نقلها إلى داخل إحدى الدول الإفريقية(**الجزائر**) ، حيث تركز أمريكا أيضا عملها على الجانب العسكري على حساب الحلول الأخرى، و هو ما يظهر في تناقص المساعدات الاقتصادية الخارجية الموجهة لإفريقيا . فمن 750 مليون دولار المخصصة لميزانية برامج المساعدة الخارجية في 2003 ،هناك 500مليون دولار خصصت للتمويل العسكري الخارجي ،52 مليون دولار لتأسيس مركز محاربة الإرهاب، أما مبلغ 100 مليون دولار فقد خصص لمبادرة l'East Africa Counter –terrorisme Initiative (EACTI) [1].

[1] - شمسة بوشنافة ، **مرجع سابق الذكر** .

خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني ..

من خلال ما سبق ذكره ، ضمن مباحث هذا الفصل ومن خلال الوقوف المعمق لواقع منطقة الساحل وما تعرفه من تداعيات مست مختلف المجالات السياسية ، الأمنية والاقتصادية ... وغيرها ، يتأكد بداية بما لا يدع مجالا للشك البديهيات التالية :

- تحتل دول الساحل موقعا استراتيجيا كونه الخط الرابط بين الشمال والجنوب .
- يحتل الساحل مساحة مهمة على الخارطة العالمية نحو 7.4 كم^2 .
- رغم شساعة مساحة الساحل (ضعف مساحة الهند تقريبا) إلا أن تعداد سكانه يعتبرا ضئيلا حسب آخر الإحصائيات 2014/2013 (لا يتجاوز تعداد سكانه 100 مليون نسمة)
- يشهد الساحل توترا رهيبا منذ العقدين الأخيرين من القرن الماضي (ما اصطلح عليه بساحل الأزمات)

وعليه ومن خلال استعراض مختلف الوقائع والتداعيات سالفة الذكر يستنتج الباحث النقاط التالية :

- تجلي مظاهر التشتت الاثني بدول المنطقة ، وتميزها بكل مواصفات الفشل الدولاتي (وقد لاحظنا في هذا السياق العجز والانهيار الدولاتي الذي تعرفه السودان مثلا ، إضافة الى التعدد الاثني بها ما جعلها عرضة لحرب طاحنة منذ أمد بعيد بين شماله وجنوبه لينتهي بها المطاف إلى إنفصال الجنوب عن الدولة الأم ... ولا زالت هذه الأخيرة تعيش أزمة على وقع الأولى لذات الأسباب تقريبا – ألا وهي أزمة دارفور – والتي قد تؤدي الى تقسيم آخر ربما ...)
- التزايد الرهيب لتدخل القوى العظمى بالمنطقة ، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الوضع الأمني بها (وهذا يتضح من خلال التكالب الكبير للشرق متمثلا في الصين ، الشمال متمثلا في فرنسا وحتى إسرائيل ، والغرب متمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية ، ووفقا لمبادئ الواقعية الجديدة التي تعتمد زيادة القوة بالأساليب الاقتصادية – حسب **كينيث والتز** – بدل العسكرية ، مع عدم إلغاء هذه الأخيرة تماما ، وهذا ما يتضح من حجم المبادلات والاستثمارات الصينية ، الفرنسية ، الإسرائيلية وكذا الأمريكية بالمنطقة دون الإخلال بالتواجد العسكري الذي يبقى العين الحارسة لهذه القوى على مصالحها بدعوى مكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن والاستقرار بالمنطقة ..)

الفصل الثالث

الفصل الثالث: دور الوساطة الجزائرية في حل أزمة مالي

المبحث الأول : تداعيات الأزمة المالية 2010 – 2015 .

المبحث الثاني : المقاربة الأمنية الجزائرية لحل الأزمة المالية .

المبحث الثالث : مستقبل الأزمة في مالي .

تتراء صور التشرذم والتشتت – السالفة الذكر– بالساحل ،لتأخذ أبعادا مختلفة وأشكالا متعددة وإن تجانست كلها تقريبا في نموذج يكاد يكون مستنسخا ، فمظاهر الفشل الدولاتي والتجاذب والتفكك بين مختلف الطوائف هنا وهناك يدفعنا لطرح المزيد من التساؤلات ، وتعميق البحث في جذور الأزمة بالمنطقة ، وإختيار دولة مالي – من وجهة نظري –كونها النموذج الأهم من مختلف الجوانب (الأسباب ، التداعيات والنتائج) من جهة ، وكونها أضحت حديث الساعة دوليا خلال السنوات الأخيرة من جهة ثانية ، هذا الأخير يدفعنا أكثر لتفكيك أطراف المعادلة الأمنية وعوامل التأثير والتأثر فيها ، من خلال دراسة وتحليل :

-تداعيات الأزمة المالية 2010-2015

-المقاربة الأمنية الجزائرية لحل الأزمة المالية .

-مستقبل الأزمة في مالي .

المبحث الأول: تداعيات الأزمة المالية 2010 -2015

إن التراكمات التاريخية في هذا الإقليم – مالي – والنظر إلى مختلف الحلقات الدراماتيكية التي مرت عليه ضمن جولات النزاع التي عرفها في إطار ما يعرف بمشكل الطوارق ، يجعلنا نقف في البداية عند تاريخ هذا الإقليم من جهة ، ومعرفة حيثيات نزاع الطوارق وانعكاساته الإقليمية من جهة أخرى...

المطلب الأول : لمحة موجزة حول دولة مالي

جمهورية مالي دولة غير ساحلية في غرب أفريقيا،تحدها الجزائر شمالا والنيجر شرقا ،وبوركينا فاسو وساحل العاج في الجنوب وغينيا من الغرب والجنوب، والسنغال وموريتانيا غربا. تزيد مساحتها عن 1,240,000 كم^2 ويبلغ عدد سكانها 14,5 مليون نسمة. عاصمتها باماكو ..

الخريطة رقم 04 : تبين إقليم دولة مالي وحدودها

المصدر : http://www.tetouan24.com/news.php?extend.2311

تتكون مالي من ثماني مناطق وحدودها الشمالية تصل إلى عمق الصحراء الكبرى ، أما المنطقة الجنوبية من البلاد حيث يعيش فيها أغلبية السكان فيمر بها نهري النيجر والسنغال .ويتمحور التركيز الاقتصادي في البلاد حول الزراعة وصيد الأسماك . و بعض الموارد الطبيعية: الذهب واليورانيوم والملح[1]

[1] - ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، متاح يوم 2015/04/10 ، الساعة 20.35 على الرابط : http://ar.wikipedia.org/wiki

وتجدر الإشارة أنه وفي القرن التاسع عشر اخضع الفرنسيون هذه المنطقة حيث سميت بالسودان الفرنسية عام 1904 وفى عام 1920 أصبحت جزءا من الاتحاد الفرنسي . لتستقل كل من الجمهورية السودانية والسنغال عن فرنسا في 22 سبتمبر 1960 باسم فدرالية مالي . وعندما انسحبت السنغال بعد ذلك بشهور قليلة، تم تغيير تسمية الجمهورية السودانية إلى مالي. حيث كان تركيزها في تلك الفترة على التنمية الاقتصادية , وتلقت عديد المساعدات من الكتلة السوفيتية ومن الدول الغربية ومن الوكالات الدولية كذلك، وفي أواخر الستينيات قام الجيش بانقلاب عسكري بزعامة الملازم موسى تراورى عندما تد هورت الأحوال الاقتصادية ، وأزاح كيتا من السلطة وتم تعطيل الدستور ،وفى عام 1974 صدر دستور جديد جعل مالي دولة الحزب الواحد يسيطر عليها حزب الشعب المالي الديمقراطي الاشتراكي القومي بزعامة تراورى . وفى أواخر الثمانينات قوت مالي علاقاتها مع العالم الغربي ، وفى المجال الاقتصادي انتهجت سياسات السوق الحرة وا لخصخصة بينما راح النفوذ السوفيتى هناك يضعف .وتم إنهاء الحكم الدكتاتوري عام 1991 بحكومة انتقالية. وفي 1992 تم إجراء أول انتخابات رئاسية ديمقراطية فاز فيها الرئيس ألفا كوناري ، ولدى إعادة انتخابه عام 1997 سار في نهج الإصلاح السياسي والاقتصادي ومحاربة الفساد. وفي 2002 خلفه بانتخابات ديمقراطية الرئيس أمادو توماني توري وأعيد انتخابه سنة 2007 بنسبة 70 بالمئة متقدما بقوة عن غريمه إبراهيم بوبكر كايتا.[1]. لتتم الإطاحة به في تجدد النزاع مطلع 2012.

لقد أضعف الفساد – الذي تفشى خلال حكم توري – مؤسسات الدولة ,وقوض الثقة الشعبية في النظام السياسي ,وفتح الباب أمام ممارسة الجماعات الإجرامية والجهادية في الشمال لأنشطة هدامة ,وقد كان تعليق الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا منحتين إلى مالي وإنهاء الثالثة في عام 2010 دليلا واضحا على القلق المتزايد بشأن الفساد الذي كان ينخر جسم النظام المالي[2]

هذا و يمكن تصنيف النزاع في شمال مالي على أنه من النزاعات الاجتماعية المتأصلة أو المتجذرة ،.... فمنذ فجر استقلال الدولة المالية عن الاستعمار الفرنسي مع مطلع الستينيات من القرن العشرين لم تستطع السلطة المركزية من ضبط النزاعات المسلحة المتكررة والدورية التي تطفو على السطح السياسي في مالي كلما ظهر تأزم أو مرحلة انتقالية في مالي، وهو ما يجعلنا نصنف النزاع على أنه يدمج ضمن النزاعات المجمدة التي استعصى علاجها بإيجاد حل نهائي لها[3].

---

[1] - ويكيبيديا ، **المرجع السابق** .

[2] - فريدوم أونوها ، **التدخل العسكرى الفرنسى الافريقى فى أزمة مالى والمخاوف الأمنية المتفاقمة** ، مركز الجزيرة للدراسات ،2013،ص04.

[3] - مصطفى صايج ، **الجزائر والأمن الجهوي:التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الجهوي(ملتقى سياسات الدفاع الوطني بين الإلتزامات السيادية والتحديات الإقليمية)** ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، يومي 23 ، 24 نوفمبر 2014.

المطلب الثاني : تمرّد الطوارق وانعكاساته الإقليمية

أولا/ جولات التمرد الطارقي بمالي قبل 2010

لقد كانت للطوارق جولات تمرّد متكرّرة على امتداد العقود الخمسة لاستقلال مالي، وشهدت الفترة ما بين عامي 1990 و2009 أكبر عددٍ من محاولات التمرّد، وهذا راجع بالأساس إلى عاملين رئيسيين :**أوّلهما** التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين إقليمَي مالي (الشمال والجنوب) وشعور سكّان الشمال وفي مقدّمتهم الطوارق بمحاباة إقليم الجنوب ببرامج التنمية على حساب إقليمهم، أو على الأقلّ فشل سياسات التنمية في الشمال على نحوٍ أشدّ وضوحًا من الجنوب. **وثانيهما** متمثل في التنوّع الإثني وهيمنة إثنية واحدة على مقاليد الحكم منذ الاستقلال، ما عزّز الشعور بعدم الانتماء لدى الطوارق والأقلّيات الإثنية الأخرى في الشمال التي أصبحت تنظر إلى الدولة كممثّلة لمجموعةٍ إثنية أو قبلية تهيمن على باقي الإثنيات والقبائل، فالدولة بالنسبة إليهم ليست سوى إثنية ''البومبارا'' المسيطرة على مؤسّسات الحكم منذ استقلال البلاد في عام 1960[1]، ولم تفشل دولة مالي الحديثة في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة بين أقاليمها فحسب، بل فشلت فشلًا ذريعًا في دمج مواطنيها في إطار هويّة واحدة أساسها المواطنة، تتجاوز حدود الانتماءات الإثنية والقبلية . وزيادة على مالي والنيجر فالجزائر وليبيا معنيتان بمتابعة تطورات النزاع عن قرب وبطريقة مباشرة ، كونه يجري أولا على حدودهما الجنوبية وثانيا بتواجد السكان الطوارق ضمن التركيبة البشرية للبلدين أيضا ، وإثارة الطوارق في مالي والنيجر من شأنه أن ينقل عدوى وآثار النزاع لدول المنطقة جميعا [2] .(**أنظر الخريطة**)

الخريطة رقم 05: توضح أماكن تواجد الطوارق

المصدر : http://tazrouk-online.alafdal.net/t39-topic

ومع أنه لا يمكن إعطاء رقم صحيح أو دقيق عن عدد الطوارق،لكن ثمة تقديرات غير رسمية تذهب إلى أن عددهم الإجمالي يناهز 3.5 ملايين، 85٪ منهم في مالي والنيجر والبقية موزعة بين الجزائر وليبيا وبوركينا فاسو. كما تذهب التقديرات نفسها إلى أنهم يشكلون حوالى 10٪ إلى 20٪ من إجمالي سكان كل من النيجر ومالي. وفي المقـــابل ثمة مصادر أخرى تقول إن عددهم يناهز 5.5 ملايين يوجد معظمهم في مناطق صحراوية تمتد من الجنوب الليبي حتى شمال مالي وجنوب الجزائر[1]

---

[1] - سيد يباب، **طوارق الفضاء الصحراوي بين الهوية والتهميش**، متاح يوم 2015/04/12 على الرابط :
http://www.alarabiya.net/articles/2012/03/02/198074.html20/04/2013

[2] - ظريف شاكر ، **مرجع سابق** ، ص 54.

[1] - احمد علو، الطوارق . **مجلة الجيش** ،العدد 324 . متاح في 2015/04/12 على الرابط :
http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?31659#.VUEvReGVO6Q

وفي ظل هذا الواقع ، انقسم الطوارق في رؤيتهم إلى موقفين : موقف رافض لواقعهم المقسم ويطالب بتكوين دولة طوارقية في الصحراء الكبرى،وموقف مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع بالحرية في التنقل والحكم والإدارة الذاتية ، حتى وإن كان أغلب الطوارق في الأصل لا يعترفون بفكرة الحدود ولا بتحديد مجال جغرافي لتنقلاتهم التي تتساير مع التقلبات المناخية .ومنذ ذلك الوقت وعلاقات الطوارق مع الأنظمة المتعاقبة على الدول التي يتواجدون فيها يسودها التوتر سيما دولتي مالي والنيجر ..[1]

هذا وتجدر الإشارة إلى أن تلك العلاقات المتوترة لم تكن وليدة الساعة أو بالأحرى بداية التسعينات، بل كانت متزامنة مع الاستعمار الفرنسي للمنطقة واشتدت جذوتها وأخذت في الظهور بُعيد الاستقلال (1959-1964) وفيم يلي نحوصل أبرز جولات التمرد السابقة (الجدول 02)

الجدول رقم 02 : فصول التمرد الطارقي في مالي منذ الاستقلال إلى 2009 .

التمرد	الفترة التاريخية	تسوية النزاع	جهات التسوية	الطرف المعني بالتمرد
الأول	1959 -1964	عسكريا	دعم المغرب والجزائر للحكومة المالية	نظام موديبو كايتا
الثاني	1990 – 1996	اتفاق سلام " تمنراست 91" + ملحقات الميثاق الوطني	الجزائر	نظام موسى تراوري
الثالث	ماي2006 - جويلية 2006	اتفاق سلام 2006 بروتوكول تفاهم 2008	- الجزائر - طرابلس ليبيا	هجوم على مركز عسكري "كيدال"

المصدر : الباحث بتصرف.

ثانيا / الفصل الرابع للتمرد الطارقي بمالي

شهدت الفترة من 2009 الى 2012 استقرارا نسبيا ، كان بمثابة الهدوء الذي يسبق العاصفة ، هذه الأخيرة التي إختلفت عن سابقاتها من أوجه عدة أهمها[2] :

1- إنّ هذا التمرّد هو محصّلة تحالف بين حركات طوارقية وطنية ومجموعات إسلاميّة متطرّفة متعددة (ماليّة، نيجيرية، موريتانية،وجزائرية) نشطت في مناطق الطوارق ،واستطاعت استمالة بعض المجموعات الطوارقية إلى برنامجها واستفادت من مخزون السلاح الذي وصل من كتائب طوارقية كانت من ضمن كتائب نظام القذافي قبل سقوطه ..

2- إنّ جميع اتفاقات السلام التي عُقدت بين الحكومة المركزية والحركات الطوارقية إلى ما قبل هذا التمرّد، وكانت برعاية دولٍ مجاورة وعلى رأسها الجزائر، قد استنفدت إمكانيات استمرارها لأنّها لم تكن ضمن إطار عملية سياسيّة كاملة في مالي..

[1] - قوي بوحنية ، **الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي** مركز الجزيرة للدراسات ، ص 03 .

[2] - المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، **أزمة مالي والتدخل الخارجي**،متاح في 2015/04/15 على الرابط :
http://www.dohainstitute.org/release/afe68c3a-2d7c-48cf-acab-40491fd0f9ad

3- جرت حركة التمرّد هذه في وقتٍ كانت فيه الحكوم ة الماليّة في أضعف حالتها، ففي 20 مارس 2012 خرجت تظاهرات منددّة بالحكومة شارك فيها عناصر من الجيش، وفي 22 مارس أطاح انقلابٌ عسكري بالرئيس أمادو توماني توري، وأصبحت السمة الرئيسة للوضع في العاصمة الماليّة باماكو هي صراع على السلطة في ظلّ توازن قوى هشّ بين النخب السياسية المدنيّة و الانقلابيّين العسكريّين الذين أمسكوا بزمام السلطة [1]

و بالعودة قليلا الى الوراء ، فقد كانت الأحداث التي شهدها عام 2010 بمثابة إرهاصات تنبئ بقدوم تلك العاصفة وذلك من جهتين :

أولهما : إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة: «CEMOC» Comité d'état–major opérationnel

رسميا بمدينة تمنراست في 21 أفريل 2010 من طرف رؤساء أركان الجيوش الأربعة للدول الأعضاء المشكلة من: الجزائر،موريتانيا، مالي، النيجر، حيث تعمل على التدخل في المنطقة الممتدة عبر شريط صحراوي على طول 1956 كم وعمق 933 كم، ما يغطي المناطق الحدودية للدول الأربعة كما هو موضح في الخريطة .

وقد دخلت هذه اللجنة حيز التنفيذ في أفريل 2010.

الخريطة رقم06: توضح مجال المنطقة المشتركة العملياتية

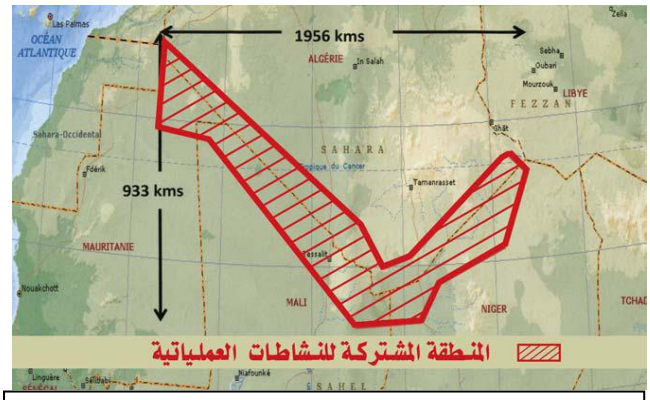

عمير، "لجنة الاركان العملياتية المشتركة: ثمرة لرؤية مشتركة"، **الجيش 579** (أكتوبر 2011): ص. 19 **المصدر**: بشير

أما في 2011 فقد أصبحت تسمى بـ"دول الميدان"، إلا أن المجموعة عرفت توسعا في نطاقها ليشمل بالإضافة إلى الدول الأربع كل من ليبيا وتشاد وبوركينا فاسو. ويرى العديد من المحللين أنّ قرار إنشاء القيادة الجديدة المشتركة رسالة موجّهة إلى المجتمع الدولي تعبر فيها الدول المعنية، وبالخصوص الجزائر، عن رفض أي تدخل أجنبي في المنطقة، سيما منها النوايا الفرنسية والأمريكية. وبذلك، فإنّ هذا القرار سيضع الدول المعنية أمام الواقع لتتحمل مسؤولياتها الأمنية بنفسها دون الحاجة إلى التدخل الأمريكي أو الفرنسي [2]

ثانيهما : تأسيس **الحركة الوطنية لتحرير أزواد** يوم 1 نوفمبر 2010 في مدينة تمبكتو، وجاء في بيانه ا التأسيسي: أن الحركة "تنظيم سياسي أزوادي يمثل النهج السلمي للوصول إلي الأهداف المشروعة واسترجاع كافة الحقوق التاريخية المغتصبة" لأمة الطوارق [1] .ولتضم مناطق كجدال ، غاو وتمبكتو ، معلنة ثلاثة أشهر فقط قبيل الانتخابات الرئاسية في مالي – التي كان مزمعا عقدها أفريل 2012 – تمردها ضد الحكومة المركزية وتأسيس إقليم أزواد المستقل .

هذا وترتكز الحركة الوطنية لتحرير أزواد على أربعة مكونات رئيسية تشكل القوة الضاربة عسكريا لها، وهي:

---

[1] - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، **المرجع السابق** .
[2] - عبير شليغم ، **مرجع سابق** .
[1] -**الحركة الوطنية لتحرير أزواد** ، متاح على الرابط :http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2015/3/23

أولا :المجندون الماليون والنيجريون من أصول طارقية ممن كانوا يخدمون تحت إمرة معمر القذافي، وكانوا يعملون في وحدة خاصة تسمى الوحدة 32 ، وكانت آخر مجموعة من هؤلاء المجندين الماليّين قد عادت في الثالث من أكتوبر 2011 واضطرت السلطات الإقليمية في 'كيدال' إلى استقبالهم لدمجهم في الجيش النظامي المالي [1]

ثانيا :المجندون السابقون في تحالف 23 ماي 2006 الذي كان يرأسه" إبراهيم أغ باهانغا" قبل موته ،سواء الذين انضموا للجيش النظامي المالي تطبيقا لاتفاقات السلام وملحقاتها والذين هربوا منه عند اندلا ع الأزمة الأخيرة أو من لم يدخلوا الجيش النظامي أصلا وتمسكوا بسلاحهم بعد اتفاقية الجزائر 2006. وينحدر غالبية زعماء ومجندي هذه الحركات من قبيلة "أيفوغاس" وهي قبيلة ترقية قليلة العدد ولكن نفوذها السياسي في الشمال المالي واسع جدا[2].

ثالثا :حركة أنصار الدين الأزوادية التي يعتبر زعيمها الآن: "إياد أغ غالي" أقدم وأبرز زعيم للمتمردين الطوارق بعد رحيل "أغ باهانغا" ومقتل القائد "بركة شيخ"، العضو في التحالف الديمقراطي لـ 23 ماي من أجل التغيير الذي يمثل تمرد الطوارق السابق، ، وقد عينته الحكومة المالية قنصلا عاما لمالي في جدة في خطوة قيل إنها سعي من الرئيس المالي توماني توري لإبعاد أغ غالي عن مركز قوته في كيدال قبل أن تطرده المملكة العربية السعودية لاتهامه بالقيام بمهام صنفتها المملكة "بالتخريبية."وتسعى حركة أنصار الدين إلى "ضرورة إظهار الحالة الدينية الإسلامية للشعب الأزوادي" ، وقد توحدت مع الحركات الطوارقية الأخرى التي ليس لها توجه ديني نتيجة لالتقاء مصالح الطرفين إضافة لكون عدوهما واحد وهو الحكومة المالية.

رابعا: تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" ودوره في توفير الدعم اللوجستي لبعض القيادات التي تنشط الآن في هذا الصراع، رغم حرص كل القيادات والمتحدثين باسم المتمردين الطوارق سواء في الداخل أو في دول الشتات في أوروبا على نفي أي صلة لهم بتنظيم القاعدة. ويحرص كل طرف على اتهام الطرف الأخر بالتعاون السري مع التنظيم الإرهابي لتسجيل نقاط عند الأطراف الإقليمية أو الدولية التي يشكل التحرك الحر للتنظيم في دول الساحل والصحراء تهديدا لمصالحها.

طرف آخر خامس :وهو طرف أخير، ليس بالمسلح ولم يشارك ميدانيا في النزاع القائم، ويتمثل في بعض الأعيان والموظفين السامين في الإدارة الإقليمية للشمال المالي كالحكام وعمد البلديات أو الدبلوماسيين السابقين، وينحدرون في مجملهم من قبائل العرب والطوارق الذين يشكلون الغالبية العظمى لسكان الشمال المالي ، من أبرز

[1] -الحاج ولد ابراهيم ،**أزمة شمال مالي ..انفجار الداخل وتداعيات الاقليم** . مركز الجزيرة للدراسات ،2012 ، ص 03.متاح 2015/04/15 على الرابط: http://studies.aljazeera.net/reports/2012/02/201221295821529 16.htm

[2] - محمد الأمين بن عائشة ،**الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي** .المركز الديمقراطي العربي ،متاح يوم 2015/04/15 على الرابط : http://democraticac.de/?p=8205

هؤلاء الرموز الوزير السابق في حكومة موسى اتراوري حمّه آغ محمد، وكذلك أحمد ولد سيد محمد وهو دبلوماسي موريتاني سابق، إضافة لشخصيات عسكرية ومدنية أخرى هربت من مناطق الصراع خوفا من التصفية من طرف لقوات المالية أو المواطنين الماليين الزنوج الذين شاهدوا ما فعل متمردو الطوارق بأبناء جلدتهم من الزنوج [1].

أطراف النزاع الطارقي / المالي المعاصر :

– أطراف داخل السلطة:

– الحكومة المركزية في باماكو جناح ''تومانو توري Tomano Touré'' و ''ديانكوندا تراوري Dioncounda Traoré''.

–الجيش المالي المتمرد بقيادة "أمادو هايا سانوجو" Amadou Haya Saonogo.

–المعارضة المسلحة:

–1محلية:

–الحركة الوطنية لتحرير أزواد Mouvement national de libération de l'Azawad.

–حركة أنصار الدين.

–ميليشيات مختلطة.

–2اقليمية:

– تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي (al-Qaïda au Maghreb Islamique AQMI)

– حركة التوحيد و الجهاد في غرب افريقيا Le Mouvement pour l'unicité et le jihad en Afrique de l'Ouest (Mujao)

– كتيبة الموّقعون بالدماء La katiba el-Mouwakaoune Bidima[2]

–أطراف خارجية:

–هيئة الأمم المتحدة.

–الاتحاد الافريقي.

–المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ECOWAS.من خلال جيش مختلط بالإضافة الى وسيط المجموعة في نزاع مالي ''بليز كومباوري.''

–الحكومة الفرنسية من خلال ارسال قوات عسكرية .

[1] - الحاج ولد ابراهيم ، **المرجع السابق** . ص 04.

2 - Christophe Carmarans, **Mali: les principaux acteurs de la crise**, sur net le 16/04/2015 : http://www.rfi.fr/afrique/20121212-mali-reperes-principaux-acteurs-crise-/

انفجار وتداعيات التمرد الطارقي

بدأ التمرّد المسلح ضد قوات مالي في 17 جانفي 2012، بعد ستة أشهر بالضبط من عودة الطوارق إلى ديارهم من ليبيا، و كان التمرّد بقيادة الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وخلال الفترة ما بين جانفي وأفريل 2012 اجتاحت MNLA بالتنسيق مع جماعات إسلامية أخرى مناطق شاسعة من الشمال المالي وتسارعت وتيرة الانتصارات العسكرية لـ MNLA بعد الانقلاب الذي أطاح بتوري في 22 مارس2012 وفي السادس من أفريل2012 أعلنت حركةMNLA رسميا استقلال" أزواد" ولكن المؤشر توجه إلى الانحدار، فسرعان ما فقدت هذه الحركة السيطرة السياسية والعسكرية في المنطقة ,وسرعان ما تم تهميشMNLA العلمانية من قبل إسلاميين لا يأبهون لتطلعاتها لإقامة وطن مستقل في إقليم" أزواد " ،بل ينصب شغلهم الشاغل على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية بصرامة، وبعد هزيمةMNLA في معارك بتمبكتو ,وكيدال ,وغاو ,وأماكن أخرى ، أعلن أنصار الدين وحلفاؤهم في 22 جوان 2012سيطرتهم على كل الشمال المالي ، وكانت حركة أنصار الدين قد تأسست في أواخر عام 2011 من قبل الزعيم الطارقي المخضرم إياد آغ غالي الذي كان أحد زعماء التمرد في تسعينيات القرن الماضي ,بل كان لسنوات عديدة شخصية محورية في سياسة المتمردين الطوارق [1]

ردود فعل القوى الإقليمية والدولية من الانقلاب:

طالب مجلس الأمن في هيئة الأمم المتحدة بعودة الحكم الديمقراطي وعودة الحكومة المنتخبة بصورة فورية، واوضح بيان صدر عن مجلس الأمن، بعضويته الكاملة، أن ''المجلس يعبر عن قلقه الشديد لانعدام الأمن والتدهور السريع للوضع الإنساني في منطقة الساحل ''، وأضاف البيان أن مجلس الأمن الدولي ''يدين بأقوى العبارات استيلاء عناصر من القوات المسلحة المالية على السلطة التي تتولاها حكومة منتخبة ديمقراطيا، ويدين الأفعال التي ارتكبها الجنود المتمردون ، أما مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي فقد وصف الوضع بأنه '' نكسه كبيرة لمالي''، وقرر تعليق عضويتها في جميع مؤسساتهـ....، أما الايكواس Economic Community of West African States قررت تعليق عضوية مالي كما قررت إرسال رؤساء خمس دول (ساحل العاج، بوركينا فاسو، بنين، النيجر و ليبريا) أما الاتحاد الأوربي فقد حذى حذو الاتحاد الإفريقي وقرر وقف كل معوناته التنموية إلى حين اتضاح الوضع الأمني'' وطالب بالعودة إلى الحكم الدستوري ، أما بريطانيا–المستعمر السابق لمالي – فقد قررت وقف معوناتها كما أدان وزير الدولة بالخارجية البريطانية الانقلاب وقال أن بريطانيا تدعم الشروط التي قدمتها مجموعة الاكواس والاتحاد الإفريقي يضاف لكل ذلك إن البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي قررا وقف معوناتهم لدولة مالي إلى حين انتهاء الأزمة[1]

[1] - فريدوم أونوها ، **مرجع سابق** . ص05.
[1] - محمد الأمين بن عائشة ، **مرجع سابق** .

واجمع ممثلوا الايكواس في اجتماع 11 نوفمبر 2012 لتشكيل قوة قوامها 3300 فرد لغرض استعادة شمال مالي ، مواصلين مع ذلك المفاوضات مع المتمردين الإسلاميين رغم مطالبة حركة أنصار الدين بالحكم الذاتي وتطبيق الشريعة الإسلامية ، وفي ذات السياق سمح مجلس الأمن الدولي في قراره رقم 2085 المعتمد بتاريخ 20 ديسمبر 2012 بنشر قوات فرنسية افريقية AFISMA في مالي لفترة أولية مدتها سنة واحدة [1] . ولم تتأخر القوات الفرنسية الإفريقية لتنفيذ القرار ، حيث نفّذت الطائرات الفرنسية أولى عمليات قصف ضدّ المجموعات الإسلامية المتطرّفة التي كانت بصدد الزحف نحو جنوب مالي في 11 جانفي 2013، وأرسلت بعد ذلك قوّات برّية تعدادها 2500 جنديّ شاركت معها وحدات الجيش المالي وقوّات من دول المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا وصل عددها إلى 3000 جنديّ، في أعقاب إعلان حالة الطوارئ في مالي وبناءً على طلبٍ رسمي من الحكومة الماليّة؛ الأمر الذي ساهم في أن تبرّر فرنسا تدخّلها بأنه يقع ضمن إطار مساندة دولة صديقة وليس انتقاصًا من سيادتها [2]،ورغم الادعاء الفرنسي بدحض مقاتلي تلك الحركات ونجاح مختلف العلمليات الجوية أو البرية ، هاهي و بعد سنتين من انطلاق حرب تطهير مرطقة أزواد في شمال مالي من الجهاديين، تأتي الهجمات الخاطفة التي قام بها عشرات المسلحين على بلدة" نامبلا "قرب الحدود مع موريتانيا في أقصى الغرب، والتي استهدفت معسكرًا للجيش المالي، وأسفرت عن قتل عدد من الجنود واختطاف آخرين ومصادرة كميات من الأسلحة والذخيرة .ثم تأتي بعد ذلك عملية اجتياح أخرى خاطفة وسريعة نفذتها نفس المجموعة المسلحة على بلدة "تنغ "بولاية" موبتي "في الوسط الغربي من مالي، في وقت كان فيه والي الولاية موجودًا في القرية محاطًا بتعزيزات أمنية كبيرة، وقد نجا بأعجوبة من الوقوع في قبضة المهاجمين، كل ذلك يأتي بالتزامن مع هجمات متكررة ومتلاحقة استهدفت قوات حفظ السلام الدولية في مالي "المنيسما" في منطقة أزواد، وأدت إلى مقتل عدد من الجنود النيجريين والسنغاليين والتشاديين، وقد تركزت تلك الهجمات في مدن وبلدات متفرقة من بينها" أسن " و"منيكا "و"بوريم "و"كيدال "و"آغلهو " وغيرها، وهي الهجمات التي تبناها تنظيم "المرابطون "بقيادة الجزائري المختار بلمختار الملقب" بلعور"، إضافة إلى" جماعة أنصار الدين"، وتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي[3].

إضافة إلى إقدام كتيبة الملثمين–أو من يطلقون على أنفسهم "الموقعين بالدم" بشن هجوم على محطة ضخ الغاز في عين أميناس النفطية في منطقة تيقنتورين بولاية إيليزي جنوب شرق الجزائر بتاريخ 16 جانفي 2013 ،وما أسفرت عنه من نتائج وخيمة من الجانبين ، الأمر الذي أدخل الجزائر بقوة على خط الوساطة لحلحلة أبعاد النزاع كما سنرى لاحقا.

---

[1] - فريدوم أونها ، **نفس المرجع** .ص07.
[2] - محمد الامين بن عائشة ، **مرجع سابق** .
[3] - محمد محمود ولد أبو المعالي ، **شمال مالي : بؤرة للتوتر العرقي – القبلي في لبوس سياسي**. مركز الجزيرة للدراسات ،2015، ص 03.

المبحث الثاني : المقاربة الأمنية الجزائرية في حل أزمة مالي

إن التداعيات سالفة الذكر ، مع ما أفرزته من إرهاصات نقل عدوى التفكك الإثني ، وسعي الجماعات الإرهابية تهديد مختلف المصالح الحيوية على الحدود الجنوبية الجزائرية ، ما دفع الجزائر إلى سلوك مسار مقارباتي أمني خاص لحماية حدودها من جهة ، ومساعدة دول الجوار في إطار مبادئ حسن الجوار المتعارف عليها ، وفي هذا السياق سنعرض إلى تعريف محددات العقيدة الأمنية الجزائرية ثم نتطرق إلى جهود الوساطة في إطار المقاربة الجزائرية لحل أزمة الفرقاء في مالي .

المطلب الأول : محددات العقيدة الأمنية الجزائرية

تجدر الإشارة بداية إلى أن العقيدة الأمنية لأي دولة يقصد بها مجموع الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة أمنها ،و على هذا الأساس تتبنى الدول تلك العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع مختلف التحديات والقضايا التي تواجهها..

فالعقيدة الأمنية تمثل تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها، كما يحدد كذلك أفضل السبل لتحقيقه. وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة وصناع القرار فيها ، كما يمكن أن تأخذ صيغة إيديولوجية إذ وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع، ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى [1] . وعلى هذا الأساس تقوم العقيدة الأمنية الجزائرية على محددات ثلاث : محدد تاريخي ، محدد جغرافي و ثالث إيديولوجي .

أ -**المحدد التاريخي** : حيث وبعد احتلال فرنسا للجزائر عملت بكل الوسائل لطمس الشخصية والهوية الجزائرية، بيد أن المقومات الشعبية أنجزت عملا معتبرا في تغذية العقيدة الجزائرية ، حيث ساهمت المقومات الشعبية في بناء مجموعة من الأطر الذهنية التي تطورت شيئا فشيئا إلى جانب النشاط السياسي في اتخاذ قرار العمل المسلح بعد أحداث 08 ماي 1945.[2]

ب – **المحدد الجغرافي** : تعد الجغرافيا عاملا محددا لهذا الأمن ، فالجزائر تحتل موقعا يعتبر نقطة تقاطع إستراتيجية متعددة الأبعاد : البعد المغاربي — البعد المتوسطي — البعد الإفريقي ، هذه الأبعاد خلقت

[1] -صالح زياني ، **مرتكزات عقيدة الأمن القومي الجزائري بين الثبات والتحول ،(ملتقى سياسات الدفاع الوطني بين الإلتزامات السيادية والتحديات الإقليمية)** ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، يومي 23 ، 24 نوفمبر 2014.

[2] - عبد الكريم باسماعيل ، **العقيدة العسكرية الجزائرية بين المحددات القانونية والتحديات الامنية الجديدة، (ملتقى سياسات الدفاع الوطني بين الإلتزامات السيادية والتحديات الإقليمية)** ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، يومي 23 ، 24 نوفمبر 2014.

عقيدة أمنية متنوعة حيث لعبت الجزائر على اعتبار موقعها دورا محوريا في دعم حركات التحرر أو مكافحة الإرهاب في ظل التحولات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر 2001[1]

ت – **المحدد الإيديولوجي** : ظل البعد الأيديولوجي يثقله أحد مرتكزات العقيدة الأمنية للجزائر منذ الأيام الأولى للاستقلال ،فقد مثلت الاشتراكية بمبادئها المضادة للاستغلال والاستعمار، مصدرا ذا قيمة لهذه العقيدة الأمنية وذلك لعدة عقود. كما كان لخيار الحزب الواحد، اقتداء بعد تجارب أخذت بها العديد من الدول، دوره في بلورة هذه العقيدة . إنه وبحسب هذه الإ يديولوجيا تم النظر إلى جبهة التحرير الوطني على أنها وعاء لتحقيق الوحدة الوطنية بعد الانشقاقات الأولى التي عرفتها الجزائر عقب حصولها على الاستقلال، وعليه، أكدت المواثيق الوطنية لسنوات 1964 و 1976 و 1986، وهي مراجع أساسية للأحكام الدستورية في الجزائر آنذاك، أن الاشتراكية كنظام وإيديولوجيا هي المنهج الوحيد الكفيل بتحقيق الاستقلال التام والقضاء على الاستغلال [2]، لقد رسمت الأيديولوجية الاشتراكية مبادئ وأهداف العقيدة الأمنية الجزائرية لفترة تقارب ثلاثة عقود منذ الاستقلال، ولعل من أبرز تلك الأهداف مناصرة حركات التحرر في العالم ونصرة القضية الفلسطينية، ودعم النزاع العربي مع إسرائيل والعمل على المحافظة على مكانة الجزائر كقوة إقليمية، وكذلك الاستعانة بالمؤسسة العسكرية، أو الجيش الوطني الشعبي في مجهودات التنمية الوطنية [3].

نصل مما سبق أن المرتكزات والعوامل التي ساهمت في تحديد طبيعة العقيدة الأمنية في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية الوقت الراهن كانت متنوعة . ونشير هنا أن شكل مختلف التهديدات ساهم في تحديد شكل هذه العقيدة. ويبقى أن الإطار العام لتلك العقيدة هو أنها انتقلت مع مرور الوقت من كونها تعتمد أكثر على المفهوم الضيق للأمن وهو الأمن الصلب إلى المفهوم الواسع للأمن وهو الأمن اللين وذلك في ظل التحولات التي تعرفها الجزائر داخليا والتي يشهدها العالم كذلك خلال العقدين الآخرين [4].

المطلب الثاني : الجهود الجزائرية لحل أزمة مالي

تلعب الجزائر دوراً هاماً في هيكل مكافحة الإرهاب الذي أنشأته الولايات المتحدة في منطقة الساحل، ومنذ مبادرة عموم الساحل في العام 2002، التي توسّعت لتتحوّل إلى الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب في العام 2005، إلى قيادة أفريقيا 2007 "أفريكوم AFRICOM "ومقرّها في شتوتغارت في ألمانيا، ركّزت الولايات

[1] - سفيان منصوري ، **مرجع سابق** ، ص 109 .
[2] - الطاهر بن خرف الله،**النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1982:بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية**، (ج1) الجزائر:دار هومة،2007،ص105
[3] - صالح زياني ، **المرجع السابق** .
[4] - صالح زياني ، **نفس المرجع** .

المتحدة على إقناع الجزائر باستخدام خبرتها في مكافحة الإرهاب ومكافحة التجسس في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة، وكتب **جون شندلر** ، وهو ضابط سابق في التجسّس المضاد في وكالة الأمن القومي، عن جهاز الاستخبارات العسكرية الجزائري، قائلاً إنه "يمكن القول إنه جهاز الاستخبارات الأكثر فعّالية في العالم عندما يتعلّق الأمر بمكافحة تنظيم القاعدة، كما أنه على الأرجح الأكثر قسوة" [1] . تتعامل الجزائر وفق إستراتيجية محكمة لإيجاد حل لأزمة شمال مالي بعيدا عن طبول الحرب التي تدقها دول «الإكواس» بإيعاز من أطراف دولية معينة وعلى رأسها فرنسا، حيث يرى الكثير من المتتبعين أن الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل للأزمة المالية من خلال ثلاثة محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي، حيث ترى الجزائر أن أي تدخل أجنبي تهديد لأمن واستقرار الجزائر، وهو ما جاء على لسان الوزير الأول السابق **أحمد أويحيى** في حـوار مع جـــريدة el moujahid المجاهد عندما قال: " أي تدخل أجنبي في مالي، سيمثل تهديدا أمنيا مباشرا للجزائر" وهـــو الكلام نفسه، الذي ذهب إليه **عبد القادر مساهل** الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية الذي قال بشكل واضح :" الوحدة الترابية لمالي غير قابلة للتفاوض "[2]. وعلى هذا الأساس انتهجت الجزائر ثلاثة مسارات لمحاولة وقف تداعيات أزمة شمال مالي:

1 – **سياسي** : من خلال عقد لقاءات لدراسة طرق التكفل بمطالب سكان المناطق الحدودية بجنوب الجزائر والتي يغلب عليها عنصر الطوارق وهو نفس العنصر العرقي للمتمردين شمال مالي،

2 – **أمني** : ويهدف لمنع تسلل الجماعات الجهادية نحو ترابها بفعل العملية العسكرية شمال مالي،

3 – **دعوي**: لتفادي تبعات الفكر المتطرف الذي انتشر في الساحل الإفريقي.

هذه الاعتبارات هي التي كانت وراء تحرك الدبلوماسية وفق مقاربة ثابتة منذ بداية الأزمة في شمال مالي، وهي مقاربة تعتمد من حيث الوسائل على ضمان حل سياسي سلمي يكون بين الماليين أنفسهم، وقد سعت الجزائر أيضا في هذا الإطار إلى تقريب وجهات النظر بين فصيلين طارقيين في الشمال هما "حركة أنصار الدين" و"حركة تحرير الأزواد "، الأمر الذي توج باتفاق بين الطرفين، وقع في الجزائر يوم 21 ديسمبر 2012، وهو الاتفاق الذي اعتبرته الخارجية الجزائرية «لبنة» في اتجاه الوصول إلى حل سياسي شامل مع سلطات باماكو فضلا عن كون هذا الاتفاق، الذي تم برعاية جزائرية، قد حقق أحد الأهداف المرجوة منه وهو عزل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا [1]، ورغم فشل الدبلوماسية الجزائرية في منع استصدار قرار مجلس الأمن

[1] -John Schindler, "**The Ugly Truth about Algeria**," The National Interest, sur net: .http://nationalinterest.org/commentary/the-ugly-truth-about-algeria-7146

[2] - محمد الأمين بن عائشة ، **مرجع سابق** .

[1] -عزيز ل.، **بين الحل السياسي والتدخل العسكري هكذا تعاملت الدبلوماسية الجزائرية مع "الأزمة في مالي"**، متاح يوم 2015/04/20 على الرابط : http://www.djazairnews.info/component/content/article/128--2012/49445-2012-12-31-03-37-22.html

الدولي الذي يجيز التدخل العسكري الأجنبي في مالي ،إلا أن مقاربتها للخروج من الأزمة في مالي تعد الأكثر نجاعة من خلال التأكيد على أن يكون الماليون المبادرين الأوائل في البحث عن حلول لمشاكلهم. و عليه فان تصور الدبلوماسية الجزائرية جمع حوله أغلبية القوى الكبرى لوجود مخرج للأزمة في مالي التي تحتل شمالها مجموعات مسلحة.

وبتاريخ 01 مارس 2015 و بعد ثمانية أشهر من المفاوضات، وخمس جولات من المشاورات الماراطونية، التي جرت تحت وساطة دولية برئاسة الجزائر، وقعت الحكومة المالية اتفاق «سلم ومصالحة» مع ثلاث مجموعات مسلحة في الجزائر لوضع حد للنزاع في شمال البلاد، بينما طلبت ثلاث مجموعات مهلة «معقولة» قبل التوقيع. ووقعت الحكومة بالأحرف الأولى على الاتفاق مع حركة «أزواد» العربية وتنسيقية شعب أزواد وتنسيقية الحركات والجبهات الوطنية للمقاومة، بينما طلبت الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة ازواد وحركة أزواد العربية المنشقة، مهلة قبل التوقيع. وتحفظت الحركة الوطنية لتحرير أزواد على بعض بنود الاتفاق، حيث قال أمين عام الحركة بلال آغ الشريف إن حركته «لن توقع على مشروع الاتفاق، لعدم الاتفاق النهائي على العديد من البنود المدرجة في مسودة الاتفاق». وقال آغ الشريف في تصريح للصحافة أن «حركته ترفض التوقيع على الاتفاقية قبل استشارة قواعدها» ولم تتضمن الوثيقة توقيع الأمين العام للحركة الازوادية 1. وفي ذات السياق أكدت الوساطة الدولية التي تقودها الجزائر أن « التوقيع بالأحرف الأولى، يعد مرحلة هامة كونه يمثل استكمالا لمسار التفاوض. فبعد التوقيع المقبل على اتفاق مالي ستفتتح مرحلة أخرى حاسمة أكثر. وسيتعلق الأمر بمرحلة تطبيق مختلف الورشات المتفق عليها و التي سيستدعي انجازها الالتزام الصادق والمستمر للأطراف و كذا تجندهم الدائم ، وأكدت الوساطة الدولية أنه علاوة على تحقيق الاستقرار في مالي فان هذا الاتفاق سيساهم دون شك في تعزيز الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للقضاء على ظاهرة الإرهاب وفروعه في منطقة الساحل. وركزت الوثيقة أيضا على مكانة المرافقة الدولية التي تمثل مكسبا وشرطا أساسيين لنجاح تطبيق الاتفاق مع الإضافة أنه لا يمكن الادعاء بأنه من شأن الاتفاق أن يسوي كل المشاكل المترتبة عن أزمة دورية عميقة و متعددة الأشكال في نفس الوقت وبشكل فوري. ويضيف البيان ذاته " لكنه يمثل خطوة حاسمة نحو السلام و المصالحة الوطنية و يمنح للماليين إطارا شاملا وفعالا للرد على التحديات العديدة السياسية والمؤسساتية والاقتصادية والأمنية التي يواجهها بلدهم اليوم"[1].

[1] -أنيس نواري ،**بعد ثمانية أشهر من المفاوضات وخمس جولات ماراطونية: الجزائر تنجح في انهاء الصراع المسلح في شمال مالي ، جريدة النصر** متاح على الرابط : http://www.annasronline.com/index.php?option=com_content&view=article&id=4329

[1] - م، ذ ، **الجزائر تنجح في تحقيق المصالحة بين الفرقاء الماليين يومية صوت الأحرار** ، متاح على الرابط : http://www.sawt-alahrar.net/ara/national/23239.html

المبحث الثالث : مستقبل الأزمة في مالي

حاولت من خلال الفصل السابق الإطلالة على البيئة المتأزمة لواقع الساحل الإفريقي وما يعتريه من مظاهر الفشل الدولاتي ، والتعدد الاثني و تفشي ظواهر الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالسلاح وغيرها من جهة ، والتكالب الدولي للقوى العظمى لاستنزاف المنطقة من جهة ثانية . وكان لهذه المظاهر انعكاسها الواضح على مختلف الدول بانتقال العدوى وفقا "**لنظرية الدومينو**" ، لنكشف اللثام في المبحث الأول من هذا الفصل عن الواقع المتردي لدولة مالي وما تعيشه من تفكك وانهيار لمعالم الدولة ، وتردي الأوضاع داخل نسيجها المجتمعي ...

ولقد كان من الضروري بمكان – لما يتطلبه البحث العلمي في مجال العلاقات الدولية – السعي لمحاولة الكشف وتوقع مستقبل الأوضاع الأمنية لهذا الإقليم ، نظرا لأهميته الكبيرة أولا لموضوع هذا البحث ، وثانيا إمكانية الاعتماد عليها كمرحلة لبداية موضوع آخر في نفس الميدان أي : الأوضاع الأمنية بمنطقة الساحل والشمال الإفريقي ..

وعليه يجدر بنا أولا ضبط بعض المفاهيم وتحديد الأدوات المنهجية التي سنعتمد عليها في دراستنا هذه وفي مقدمتها مصطلح :الدراسات المستقبلية وما يدور حوله من تساؤلات وغموض. .

إن التأكيد الأول في هذا المقام يشير إلى أهمية هذا المجال العلمي كمنهج للتفكير، ووسيلة لقراءة مشاهد من الممكن حدوثها على مسرح الحياة ، بل وآلية قد تسهم في تغيير ما هو ممكن تصور وقوعه ، وذلك بوسائل متاحة أو غير متاحة، لتحقيق مستقبل " مخطط بدلا من مستقبل تلقائي" ، وفي هذا السياق يقول "أبراهام لينكولن" : "إذا استطعنا أن نعرف مقدما من نحن ؟ وإلى أين نتجه ؟ نستطيع أن نختار بصورة أفضل، ما يجب أن نفعله، وكيف نفعله ؟ "[1]

فالاستشراف العلمي للمستقبل يقوم على فهم الماضي والحاضر معا، كما أنه لا يقدم تنبؤات ولا تفاصيل مؤكدة، فهو لا يتعدى محاولة الاقتراب من البديل الأفضل للمستقبل . وقد خلص أغلب المفكرين والعلماء في هذا المجال أن الدراسات المستقبلية تعتبر فرع علمي يقوم على التداخل بين العلوم الاجتماعية المختلفة[2]

ولقد إعتمدت في دراستي لمستقبل الوضع الأمني بمالي – كأداة منهجية –على منهج التحليل المستقبلي prospective Analyses والمسمى أيضا بالاستشراف ، وهو يعني " :القدرة على التوكيد على أن واقعة أو ظاهرة ما توجد .. أو وجدت أو ستوجد في وقت لم تكن ملاحظة ذلك الحدث قد أعطيت لنا" [1]

أما عن التقنية المتبعة في هذه الجزء من البحث، فقد فضلنا إستخدام تقنية المشاهد أو السيناريوهات، والسيناريو هو مجموعة من التنبؤات المشروطة "Conditional Forecasts" التي تنطلق من مفهوم: " ماذا

---

[1] - جمال علي زهران، **الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة**،**السياسة الدولية**،(المجلد 38 ،العدد 153)، جويلية2003 ،ص24 .

[2] - جمال علي زهران ، **نفس المرجع** ، ص 26 .

[1] -وليد عبد الحي ، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، الرباط ، عيون المقالات ، الطبعة الثانية ، 1992، ص32 .

...لو " ،أي ماذا يمكن أن يحدث لو تحققت عدة شروط ؟ فالمشهد إذا هو تصور ذهني وفكري لمجموعة من الحالات المتوقعة أو الممكنة لمسيرة ظاهرة ما، أي أنها وصف لمسار محتمل وبعبارة أدق :نقول أن الاستشراف هو دراسة لحالات إحتمالية لها شروط ومؤشرات معينة[1]

كما يمكن تعريف السيناريو بأنه وصف سلسلة من الأحداث التي يمكن وقوعها في المستقبل، ويتم إعداد السيناريو وتصويره عبر ثلاث مراحل: [2]

1-دراسة حقائق الوضع القائم.

2-إختيار إحدى التطورات المحتملة لهذه الظاهرة، أي تحديد مسار هذه الظاهرة مستقبلا عبر الأخذ بإحدى المسارات المحتملة لها.

3-تصور الآثار ومداها الناجمة عن مثل هذا المسار، أي بعد أن نختار المسار المحتمل نبدأ في تحديد التبعات التي ستلي ذلك الإختيار.

ويمكن القول أن أي دراسة إستشرافية تنطلق من ثلاثة سيناريوهات رئيسية محتملة:

1-السيناريو الخطي أو الإتجاهي :أي إستمرار الأوضاع الراهنة أو بقائها على حالها وهذا ليس معناه أن يكون المستقبل بالضرورة مطابقا للحاضر بل يمكن أن يكون هناك بعض التحسن أو التدهور.

2-**السيناريو الإصلاحي** :و يفترض حدوث نوع من التحول أو الإصلاح في الظاهرة المدروسة.

3-**السيناريو الثوري أو الكارثي** :أي حدوث تحول جذري أو راديكالي في الظاهرة المدروسة.

وعن الأفق الزمني المناسب والمختار لهذه الدراسة، فيمكن وصفه بالمستقبل المتوسط، والذي يتراوح ما بين خمسة إلى عشرين عاما، ويمكن إرجاع أسباب إختيار هذا المجال الزمني إلى عدة أسباب أهمها، الديناميكية حيث سيرورة الأحداث والمستجدات التي تتعاقب يوميا ، وقد تتغير من حين إلى آخر ، وسنحاول من خلال هذه الدراسة التركيز على أهم الصور والأشكال المختلفة التي يمكن أن يكون عليها المستقبل، أي إستشراف مشاهد (سيناريوهات مستقبلية بديلة) وهي على النحو التالي:

1-**السيناريو الاتجاهي** :إستمرار الوضع القائم في علاقة المد والجزر بين الحكومة المالية وحركات التمرد.

2-**السيناريو الإصلاحي** : تقارب وتوثيق العلاقات المالية – الأزوادية (تشكيل حكومة توافق).

3-**السيناريو الكارثي** :تقسيم مالي واستقلال اقليم أزواد .

[1] - جمال علي زهران ، **المرجع السابق** ، ص 29.

[2] - وليد عبد الحي ، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، **المرجع السابق** ، ص97 .

المطلب الأول : إستمرار الوضع القائم في علاقة المد والجزر بين الحكومة المالية وحركات التمرد

سنحاول في هذا المطلب أن نعرض توجها للعلاقات المالية – الأزوادية في المستقبل ، والذي نبنيه من تكرار مشهد التمرد والاتفاق في عديد المرات السابقة ، حيث وكما سلف الذكر في المبحث الأول فأصول وجذور التمرد الطارقي بمالي ليست وليدة الساعة ، وإنما تاريخية بتاريخ نشأة هذه الدولة ونيلها استقلالها ، ولاحظنا كيف أنه تتم العودة الى نقطة الصفر في كل مرة يتم الوصول إلى الحلقة الأخيرة من حلقات الاتفاق ..

وبعد الاتفاق الأخير – التوقيع بالأحرف الأولى – شيئا من الريبة يدفعنا إلى أن مشهد التمرد قد يعود إلى الواجهة من جديد ، وذلك من خلال مؤشرين اثنين :

أولهما: تزامن الأحداث مع رحيل شيخين قبليين تقليديين كانا يشكلان عمود فقري الحالة القلبية في المنطقة، وهما" انتالا أغ الطاهر "شيخ شيوخ قبائل" الإفوغاس "الطارقية، والمعروف بأمير" أدرار الإفوغاس"، والشيخ" باب ولد الشيخ سيدي المختار "شيخ شيوخ قبائل" كنتة "العربية، وقد عمدت تلك القبائل إلى اختيار كل من" محمد أغ انتالا "خليفة لوالده" انتالا أغ الطاهر"، و"محمد الأمين ولد باب "الملقّب" ميني "خليفة لوالده" باب ولد الشيخ سيدي المختار ."غير أن العارفين بالمنطقة وخارطتها الديمغرافية والاجتماعية، يؤكدون أن فجوة رحيل الشيخين التقليديين ستترك بصماتها على الوضع في أزواد، وعلى الاستقرار الداخلي فيه ، فالزعيم الجديد لقبائل الإفوغاس الطارقية" محمد أغ انتالا "عضو في البرلمان المالي، فضلًا عن كونه شقيق زعيم حركة المجلس الأعلى لوحدة أزواد" العباس أغ انتالا "الذي يقود تمردًا عسكريًّا وسياسيًّا ضد الحكومة المالية، ومطلوب للقضاء المالي، وكان أحد قادة جماعة" أنصار الدين "الجهادية ورئيس وفدها المفاوض، كما أنه مقرّب من زعيمها" إياد أغ أغالي "المطلوب دوليًّا بتهمة الإرهاب .أما زعيم قبائل كنتة الجديد" محمد الأمين ولد الشيخ سيدي المختار "فهو من المحسوبين على الحركة الوطنية لتحرير أزواد التي تقاتل ضد القوات المالية من أجل استقلال إقليم أزواد .وقد تم تنصيب الزعيمين الجديدين في مراسيم شهدتها مدينتا" كيدال "و"أنفيف"، وبحضور قادة حركات التمرد الأزوادية وغياب أي تمثيل للحكومة المالية، وهو ما يتوقع أن يرفع من وتيرة الاحتقان بين تلك القبائل،وبين القبائل الأزوادية الأخرى الموالية للحكومة المالية، كقبائل" الإيمغاد "الطارقية وبعض قبائل" عرب تلمسي[1] ."

ثانيهما : في توقيع الاتفاق بالأحرف الأولى في حد ذاته ، حيث وقعت الحكومة بالأحرف الأولى على الاتفاق مع حركة «أزواد» العربية وتنسيقية شعب أزواد وتنسيقية الحركات والجبهات الوطنية للمقاومة، بينما طلبت الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة ازواد وحركة أزواد العربية المنشقة، مهلة قبل التوقيع. وتحفظت الحركة الوطنية لتحرير أزواد على بعض بنود الاتفاق، حيث قال أمين عام الحركة بلال آغ الشريف إن

[1] - محمد محمود ولد ابو المعالي ، **مرجع سابق** ، ص 06 .

حركته «لن توقع على مشروع الاتفاق، لعدم الاتفاق النهائي على العديد من البنود المدرجة في مسودة الاتفاق». وقال آغ الشريف في تصريح للصحافة أن «حركته ترفض التوقيع على الاتفاقية قبل استشارة قواعدها» ولم تتضمن الوثيقة توقيع الأمين العام للحركة الازوادية.[1]

ورغم تقاعس **لعمامرة** من تأثير رفض التنسيقية التوقيع على الاتفاق، مشيرا بان موقف الرافضين لا يعني إطلاقا «عدم انخراطهم في الجهد المبذول لإحلال السلام في مالي» ، قائلا بان هذا الرفض ليس «تحفظا» من التنسيقية على الجهد الجماعي المبذول لإعادة الاستقرار إلى شمال مالي، معربا عن قناعته بان كل الأطراف المالية ستوقع على الاتفاق قريبا على الأراضي المالية [2] . ولكن من خلال المؤشرين سابقي الذكر يتبادر إلى الذهن السؤال : ماذا لو لم توقع بقية الأطراف في 15 ماي الداخل على الوثيقة النهائية للاتفاق ؟ ماذا لو رفض أهالي ومواطنوا إقليم أزواد ما جاء في مضامين الوثيقة ؟

إن سيناريو عودة المواجهات إلى الواجهة ، وتردي الأوضاع الأمنية بالمنطقة مرة أخرى أمر وارد ، وحينئذ تكون العودة من جديد إلى نقطة الصفر – إن لم نقل أسوأ–

المطلب الثاني : تقارب وتوثيق العلاقات المالية – الأزوادية (تشكيل حكومة توافق)

في هذا المطلب تتراء إلى العيان توجهات أخرى ، ومؤشرات تدفع إلى اليقين بالسيناريو الإصلاحي ، والتوجه نحو تشكيل حكومة توافق بين الحكومة الحالية وفصائل التمرد ، ويتجلى ذلك بداية من خلال التوقيع بالأحرف الأولى في 01 مارس 2015 ، حيث تجسد هذه الوثيقة "الالتزام الثابت بوضع حد للأزمة في مالي م ن خلال الحوار و تكريس المصالحة الوطنية في ظل الاحترام التام للسلامة الترابية و الوحدة الوطنية و الطابع العلماني و الجمهوري لدولة مالي."و يلتزم الأطراف في إطار هذا الاتفاق الذي سيتم التوقيع عليه قريبا بباماكو بتطبيق "كامل و بحسن نية" لأحكام الإتفاق مع الاعتراف بمسؤوليتها الأولى في هذا الشأن.كما تكرس الوثيقة "حكامة سياسية جديدة" تقوم على الإدارة الحرة التي تسمح للمواطنين "بمشاركة أفضل في تسيير شؤونهم على الصعيد المحلي مع الاستفادة من تمثيل أفضل على الصعيد الوطني"[1].

هذا وتجدر الإشارة إلى الإشادة الدولية التي ما فتئت تثني على الجهود الجزائرية في نجاحها الملفت لتقريب وجهات النظر وجمع المتناقضين والفرقاء إلى طاولة الاتفاق والانسجام ..

حيث أشاد وزير خارجية فرنسا **لوران فابيوس** بوساطة الجزائر التي سمحت بالتوصل إلى اتفاق سلام و مصالحة بين مختلف الأطراف في مالي، داعيا كافة مجموعات الشمال الذين تعاطوا بشكل إيجابي جدا مع هذه الخطوة إلى

---

[1] - أنيس نواري ،**بعد ثمانية أشهر من المفاوضات وخمس جولات ماراطونية: الجزائر تنجح في انهاء الصراع المسلح في شمال مالي ، مرجع سابق .**

[2] - **نفس المرجع** .

[1] - **التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلم و المصالحة في مالي : مرحلة هامة نحو تسوية نهائية للأزمة** ، متاح في 2015/04/25 على الرابط : http://www.mae.gov.dz/news_article/2891.aspx

الانضمام له دون تأخير ، ولفت فابيوس إلى أن الجزائر قد نجحت في جذب كافة الأطراف إلى نص اتفاق متوازن و مفيد لمالي و المنطقة ... ومن جانبها أبدت سفيرة الولايات المتحدة ارتياحها بعد التوقيع على اتفاق السلام في مالي، وقالت بان بلادها تحيي التزام كل الأطراف بمسار الحوار، ودعت الأطراف المالية إلى مواصلة الحوار والالتزام بالعمل المشترك من اجل إقامة مؤسسات مستقرة، كما ثمنت الجهود التي بذلتها الجزائر لإنهاء الصراع في مالي. [1]

وفي ذات السياق أشاد الممثل السامي للرئيس المالي للحوار **موديبو كيتا** ، بحنكة الجزائر واستعدادها الدائم في مسار تسوية الأزمة المالية، مؤكدا عقب لقائه بالجزائر العاصمة مع الرئيس الجزائرى **عبد العزيز بوتفليقة** . أنه حرص على تقديم الشكر للسلطات الجزائرية على مهارتها واستعدادها الدائم في مسار تسوية الأزمة في شمال مالي. وفيما يتعلق بالحوار المالي في الجزائر ، أشار إلى أن مالي هي التي طلبت . من خلال رئيسها إبراهيم بوبكر كيتا . مساهمة الجزائر لإيجاد حل لهذه الأزمة ، وأشاد المسئول نفسه بالمرحلة الأولى من الحوار المالي التي عقدت في الجزائر ،وتوجت بالمصادقة على خارطة طريق ووثائق أخرى، مضيفًا أنه كانت هناك مرحلة ثانية أكثر أهمية حيث أعربت الأطراف المعنية عن آرائها ومشاكلها.. مؤكدًا في الوقت ذاته أن الحوار وتبادل الرؤى هما السبيل الوحيد لحل الأزمة[2]. وفي هذا الصدد أعرب وزير الشؤون الخارجية المالي **عبدواللاي ديوب** عن ارتياحه للتوقيع بالأحرف الأولى على هذا الاتفاق مؤكدا أن اتفاق السلام في مالي جاء تتويجا للشجاعة السياسية" للأطراف المالية المشاركة في مسار الجزائر..

وأكدت الوساطة الدولية – التي تقودها الجزائر – أنه علاوة على تحقيق الاستقرار في مالي فان هذا الاتفاق سيساهم دون شك في تعزيز الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للقضاء على ظاهرة الإرهاب وفروعه في منطقة الساحل. وركزت الوثيقة – الممضاة في 01 مارس المنقضي – أيضا على مكانة المرافقة الدولية التي تمثل مكسبا وشرطا أساسيين لنجاح تطبيق الاتفاق مع الإضافة أنه لا يمكن الادعاء بأنه من شأن الاتفاق أن يسوي كل المشاكل المترتبة عن أزمة دورية عميقة و متعددة الأشكال في نفس الوقت وبشكل فوري. ويضيف البيان ذاته " لكنه يمثل خطوة حاسمة نحو السلام و المصالحة الوطنية و يمنح للماليين إطارا شاملا وفعالا للرد على التحديات العديدة السياسية والمؤسساتية والاقتصادية والأمنية التي يواجهها بلدهم اليوم" [1]

إن مؤشرات التقارب المحلي بين الفرقاء ،والاستعدادات الملاحظة إلى دفع عجلة التوافق وبناء حكومة وحدة وطنية مبنية على مشاركة الجميع ، آخذة بعين الاعتبار حقوق وواجبات جميع المواطنين دون تمييز أو إجحاف في حق أي طرف من الأطراف باتت ملامحها واضحة نوعا ما .. ما ينبئ أن احتمالات تجسيد هذا السيناريو على أرض الواقع ممكنة جدا في ظل الاهتمام الدولي بالقضية ، والدفع الإقليمي لهذا المسار خصوصا من دول الجوار.

---

[1] - أنيس نواري ، **مرجع سبق ذكره** .

[2] - **ممثل رئيس مالي يشيد بحنكة الجزائر في إدارة الأزمة بين الأطراف المتناحرة** ، متاح في 2015/04/25 على الرابط : http://www.albawabhnews.com/852919

[1] - م، ذ ، **الجزائر تنجح في تحقيق المصالحة بين الفرقاء الماليين. يومية صوت الأحرار** ، **مرجع سابق** .

المطلب الثالث : السيناريو الكارثي – تقسيم مالي واستقلال إقليم أزواد –

في هذا المطلب يلوح مشهد حدة التوتر والصراع إلى الواجهة ، وفقا للنزعة الراديكالية التي تغلب المصلحة .. وينطلق أصحاب هذا الإتجاه في دراسة المستقبليات على أسس الفكر الماركسي، ويبنون نظرتهم للمستقبل على أساس قناعتهم بحتمية التقدم، وبالتالي على أساس تصور ظهور تكنولوجيا جديدة فعالة، أو تنظيم إجتماعي جديد، أو مختلف تماما عن التنظيم الإجتماعي الموجود في الحاضر، يكون من شأنه إحداث تغير كيفي، من شأنه ألا يصبح المستقبل مجرد إمتداد للحاضر، بل يجب أن يتم النظر إليه على أنه يمثل نقيضا للحاضر ، إن لم يكن نقيضه في كافة جوانبه ففي بعضها على الأقل [1].

تاريخيا كانت مطالب المتمردين الطوارق تقتصر على تحسين ظروف العيش وتشجيع التنمية في الشمال المالي ، وهو ما كانت الحكومات المالية تجادل فيه بدعوى محدودية الموارد الاقتصادية للبلد كله ، هذا عدا مسألة الهوية والتمثيل في الحكومة والإدارات الحكومية ، وهو ما بذلت فيه الحكومة المالية جهودا معتبرة . إلا أن عودة المقاتلين الطوارق من ليبيا وسط أجواء الربيع العربي ، جعلهم – وهم الممثلون في الحركة الوطنية لتحرير أزواد – يرفعون سقف المطالب عاليا ويطارحون مسألة تقرير المصير والاستقلال علنا لأول مرة . حيث جاء في أول بيان تصدره الحركة أن الحركة قامت بالهجوم على القوات المالية كرد على الاستفزازات التي تقوم بها الحكومة في باماكو المتمثلة في عسكرة إقليم أزواد وبناء الثكنات وإرسال المزيد من القوات العسكرية للإقليم بدل التركيز على مستحقات السلام ، التي بموجبها إلتزمت الحكومة المالية ببناء الطرق والمدارس وتحسين ظروف عيش سكان الإقليم ، ولهذا تختلف مطالب الحركة عن سابقاتها في تسعينيات القرن الماضي التي تمكن النظام المالي من إخمادها . وكذا تلك التي أطلقها منتصف العام 2006 القائد العسكري الأزوادي **ابراهيم أغ باهنغا** ،لكونها استفادت من كل التجارب ولن تقبل الالتفاف مرة أخرى على مطالبها .كما جاء في تصريحات لرئيس مكتبها السياسي **محمود أغ غالي** ، حيث أكد أن المطلب الرئيسي للحركة هو الانفصال عن دولة مالي ، لأن سكان الإقليم يختلفون عرقيا وثقافيا عن بقية سكان البلاد [1] .

وبالعودة إلى وثيقة الاتفاق الأخيرة ، طالبت ثلاث حركات ازوادية منضوية تحت اسم تنسيقية الحركات الازوادية، «مهلة» قبل التوقيع على الوثيقة، وقال ممثل الأطراف الثلاثة غير الموقعة **إبراهيم اغ صالح** ، انه من «حق شعب الازواد» معرفة محتوى الاتفاق، معتبرا أن «اتفاقا لا يتم تقاسمه مع القاعدة ليس له حظوظ كبيرة في

[1] - جمال علي زهران ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 32 .
[1] -الحاج ولد ابراهيم ، **مرجع سابق** ، ص 05.

النجاح». وطالب «المجموعة الدولية بإمهالها الوقت والدعم اللازمين لتقاسم مشروع الاتفاق مع السكان في مهلة معقولة قبل التوقيع عليه»[1].

وفي سياق تسويق أشياء غير حقيقية عن مسار التسوية في مالي ، يقول الخطاب الرسمي الجزائري عن طريق الوكالة الرسمية تارة " إن كل الأطراف المشاركة في الحوار المالي وقعت بالأحرف الأولى على اتفاق السلام والمصالحة ، في أول مارس 2015 ، تحت إشراف الوساطة الدولية بقيادة الجزائر " . وتارة أخرى يذكر بأن ثلاثة تنظيمات فقط لم تنضم إلى الاتفاق ، وأنها " طلبت مهلة " لاستشارة قاعدتها النضالية قبل التوقيع عليه ، أما الحقيقة فهي أن هذه التنظيمات رفضت رفضا قاطعا وثيقة 01 مارس الماضي ، واشترطت إدخال تعديلات عليها مقابل التوجه إلى باماكو لإمضاء الاتفاق النهائي ، ولما أصرت الحكومة المالية على الوثيقة الأصلية ، أعلنت تنسيقية أزواد في بيان صريح ، بأنها غير مهنية بموعد 15 ماي المقبل [2].

وسواء كان إعلان التنسيقية رسميا أو تسويق إعلامي سياسي ، فإنه يضاف إلى جملة المخاوف التي تعتري مشروع الاتفاق ، والذي قد ينسف في أي لحظة ، وبالتالي تكون تداعيات مشروع الانفصال أقوى وهذا ما تصبو إليه أبرز حركات التمرد ، خصوصا الحركة الوطنية لتحرير أزواد وجماعة أنصار الدين .

[1] - أنيس نواري ، **مرجع سبق ذكره** .

[2] - حميد يس ، **اتفاق 15 ماي في مالي سيكون أحادي الجانب ، الترويج للجهد الجزائري يطغى عللا الأزمة في حد ذاتها** . **يومية الخبر الجزائرية** (العدد773، يوم السبت 25 أفريل 2015) .ص02.

خلاصة واستنتاجات الفصل الثالث

إنطلاقا مما سبق ذكره ، ووفقا لمختلف تجليات واقع الدولة المالية ومجريات الوساطة الجزائرية لحل النزاع المالي خلال الفترة 2010-2015 ، خلص الباحث إلى النقاط التالية :

- الوضع الأمني والسياسي المتردي والمتأزم لدولة مالي ، وما تتميز به من مختلف مواصفات الفشل الدولاتي الضارب في العمق ، وتشتت النسيج المجتمعي بالنظر إلى التعددية الاثنية التي تميزها.
- تنوع الحركات الانفصالية في مالي ، والتي وجدت ما يغذيها من مظاهر الأزمة من جهة ، والتنافس الدولي من جهة ثانية ، والتي راحت تحاول محاكاة تجارب الحركات الانفصالية والارهابية هنا وهناك ، مستفيدة من موجة الربيع العربي ، وسقوط نظام القذافي وما خلفه –خصوصا- في مجال تداول الأسلحة ..
- تقدم جولات الوساطة الجزائرية تقدما ملحوظا لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء ، والتي إستطاعت أن تنجح إلى حد ما بصفة شبه نهائية لحل الأزمة وهذا ما تبلوره وثيقة 01 مارس 2015 .وهذا ما يبرز الدور الجزائري المحوري بالمنطقة في ظل الانكشاف الأمني بعمقها الجنوبي .
- انطلاق الوساطة الجزائرية من مبدأ هام وهو ضرورة اقتناع اطراف النزاع المالي أن الحلول بأيديهم ولا يجب أن تخرج عن الاطار المالي ، وعليه ضرورة التأكيد على نقاط الالتقاء بين مختلف الفرقاء للوصول إلى حلحلة الأزمة وفك تشفيراتها .

الخاتمة

الخـــاتـمــة

من خلال حوصلة مختلف محطات هذا العمل ، حاول الباحث الوقوف عند جملة المفاهيم و العناصر المرتبطة بموضوع البحث " استراتيجية الوساطة الأمنية لحل أزمة اللا إستقرار بالساحل" ، ومن خلال ما سبق ذكره وقف عند النتائج التالية :

1 –إن مصطلح الأمن مفهوم شامل مرتبط بالحماية الكلانية (الفردية والجماعية) ضد مصادر التهديد الشاملة (سواء أكانت عسكرية ، اقتصادية ، ثقافية أو إيديولوجية .. أو غيرها) " ، ورغم ما اعتراه من تطورات عبر مختلف العقود التاريخية السابقة إلا أنه لا يمكن تقديم وصف دقيق وكامل لهذا المفهوم.

2 – ثم إن مفهوم الوساطة ، يتشابك هو الآخر علائقيا بمعية مفردات أخرى لا يفصل بينها الا بعض المسافات البسيطة ، وقد إعتبرها الباحث " عملية الانتقاء الدقيق لنقاط الالتقاء بين طرفي النزاع واحتوائهما من طرف ثالث ارتضياه حكما ، يعمل بمهارة ودبلوماسية فائقتين للخروج من الوضع النزاعي بأقل الخسائر الممكنة وبأكثر فائدة وتحقيق الأهداف للطرفين " .

3 – كذلك مفهوم الإستراتيجية ،أضحى هو الآخر توجها مهما لدى كل المؤسسات ،المنظمات والدول ليخلص الباحث أيضا إلى تعريفها : "عمل فني لتصور مستقبلي ،يبنى على رؤية ورسالة واضحتين لبلوغ هدف واضح "

4 –تحتل دول الساحل موقعا استراتيجيا كونه الخط الرابط بين الشمال والجنوب .على مساحة مهمة نحو 7.4 كم^2 ورغم شساعة مساحة الساحل (ضعف مساحة الهند تقريبا) إلا أن تعداد سكانه يعتبرا ضئيلا حسب آخر الإحصائيات 2014/2013 (لا يتجاوز تعداد سكانه 100 مليون نسمة)

5 –يشهد الساحل توترا رهيبا منذ العقدين الأخيرين من القرن الماضي (ما اصطلح عليه بساحل الأزمات)، ارتبط بجملة من المسببات أبرزها :

- تجلي مظاهر التشتت الاثني بدول المنطقة ، وتميزها بكل مواصفات الفشل الدولاتي
- التزايد الرهيب لتدخل القوى العظمى بالمنطقة فرنسا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، الصين و إسرائيل

6 – الوضع الأمني والسياسي المتردي والمتأزم لدولة مالي ، وما تتميز به من مختلف مواصفات الفشل الدولاتي الضارب في العمق ، وتشتت النسيج المجتمعي بالنظر إلى التعددية الاثنية التي تميزها.

7 – تنوع الحركات الانفصالية في مالي ، والتي وجدت ما يغذيها من مظاهر الأزمة من جهة ، والتنافس الدولي من جهة ثانية ، والتي راحت تحاول محاكاة تجارب الحركات الانفصالية والإرهابية هنا وهناك ، مستفيدة من موجة الربيع العربي ، وسقوط نظام القذافي وما خلفه –خصوصا- في مجال تداول الأسلحة ..

8 – تقدم جولات الوساطة الجزائرية تقدما ملحوظا لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء ، والتي إستطاعت أن تنجح إلى حد ما بصفة شبه نهائية لحل الأزمة وهذا ما تبلوره وثيقة 01 مارس 2015 .وهذا ما يبرز الدور الجزائري المحوري بالمنطقة في ظل الانكشاف الأمني بعمقها الجنوبي .

9 – انطلاق الوساطة الجزائرية من مبدأ هام وهو ضرورة اقتناع أطراف النزاع المالي أن الحلول بأيديهم ولا يجب أن تخرج عن الإطار المالي ، وعليه ضرورة التأكيد على نقاط الالتقاء بين مختلف الفرقاء للوصول إلى حلحلة الأزمة وفك تشفيراتها .

ومن خلال النتائج سالفة الذكر ، خلص الباحث لتقديم التوصيات التالية :

1 – الحل الأمني لمعضلات دول الساحل منوط بها لتستجمع شتاتها ، وتنهض بشعوبها فالإمكانيات البشرية ، الاقتصادية و القانونية متوفرة لتحتل المنطقة الصدارة – إن توفرت الإرادة السياسية لقادتها وشعوبها –

2 – إن الحل النهائي للنزاع بين أيدي مختلف الحركات الانفصالية والحكومة المالية ، وهذا ما ستتضح معالمه النهائية في 15 ماي الداخل – موعد التوقيع النهائي لاتفاقية السلام-

3 – ضرورة مضاعفة الجهود للإلتفاف حول المقاربة الأمنية الجزائرية لحل الأزمات التي تعرفها المنطقة ، بإعتماد السبل السلمية في الإطار الإفريقي .

4 – تكثيف الجهود لمحاربة الإرهاب بمختلف توجهاته وأصنافه ، والعمل على دعم مبادرة دول الميدان من خلال تعزيز آليات التنسيق العملياتي المشترك لدحض هذه الظاهرة واستئصالها .

5 – ضرورة تفكير صانعي القرار بالجزائر في تغيير عقيدتها الأمنية ، والتي لا يجب أن تبقى على موقف الحياد دائما فالأزمات المحدقة بمختلف الحدود تقتضي جهودا وآليات جديدة للتدخل ومنع تسرب الجماعات الإرهابية وصفقات السلاح .

6 – تنسيق الجهود أكثر لمجابهة مختلف الأزمات على الحدود الجزائرية (الأزمة المالية – الأزمة الليبية)

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة (باللغة العربية) :

لقد أضحت منطقة الساحل الافريقي من أبرز المناطق التي شهدت - ولا تزال- في السنوات الأخيرة إنتشار العديد من التهديدات الأمنية ، بحكم الموقع الجيوستراتيجي الذي تحتله دول المنطقة ، ما أنعكس واقعيا على الرغبة القوية في اعادة المستعمرات القديمة بالنسبة لدول الاتحاد الاوروبي وعلى رأسها فرنسا من جهة ، والرغبة في السيطرة وبسط النفوذ من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ..

هذا وتعتبر أيضا منطقة الساحل الإفريقي من المناطق الحيوية بالنسبة للأمن الجزائري ، نظرا للعمق الاستراتيجي الذي تمثله باتجاه الحدود الجنوبية ، الأمر الذي دفع الجزائر الى العمل على تقديم مقاربة أمنية خاصة بالمنطقة ، الغرض منها طبعا الوقوف ضد مختلف التهديدات الأمنية الناتجة عن تلك التوترات والصراعات التي تشهدها المنطقة ، والتي قد تشكل خطرا حقيقيا على الأمن القومي الجزائري في الامد القريب أو البعيد ..

Abstract :

Africa's Sahel region has become the most prominent areas Which has seen in recent years, the spread of many security threats ; By virtue of geostrategic location that is occupied by countries in the region , Reflected a realistic strong desire to restore the old colonies for the countries of the European Union, led by France on the one hand, and the desire to control and extend their influence by the United States ..

This is also the African Sahel region of vital areas for security Algerian, Because of strategic depth, which represents the direction of the southern border ; Which prompted Algeria to work on providing private security in the region approach , Purpose of the course to stand against various security threats resulting

from these tensions and conflicts in the region , And that may pose a real threat to the Algerian national security in the near or long term ..

Résumé

La région du Sahel de l'Afrique est devenue zones les plus éminents qui ont connu au cours des dernières années , la propagation de nombreuses menaces de sécurité , en vertu de l'emplacement géostratégique occupée par les pays de la région , reflète un fort désir réaliste de restaurer les anciennes colonies pour les pays de l'Union européenne , menés par la France d'une part et le désir de contrôler et d'étendre leur influence par les Etats-Unis ..

Ceci est également la région du Sahel africain des zones vitales pour la sécurité algérienne , compte tenu de la profondeur stratégique qui représente la direction de la frontière sud , ce qui a incité l'Algérie à travailler pour fournir approche particulière de la sécurité dans la région , dont le but , bien sûr tenir contre diverses menaces de sécurité résultant de ces tensions et des conflits dans la région , et que peut poser une menace réelle à la sécurité nationale algérienne dans le court ou à long ..

قائمة المراجع

أولا / المصادر

- القرآن الكريم .
- الحديث الشريف .

ثانيا / الكتب باللغة العربية

1 -ابراهيم عيد نايل ، **جرائم الإرهاب ، السياسية الجنائية في مواجهة الإرهاب في القانونين الفرنسي والمصري**.دار النهضة العربية 1995

2 -الأقداحي هشام محمود ، **العلاقات الاستراتيجية الدولية** .الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2014

3 -الطاهر بن خرف الله،**النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1982:بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية**، (ج1) الجزائر:دار هومة،2007.

4 -الميلي عمر ، **الأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومي : التحديات الراهنة .. والتطلعات المستقبلية**. القاهرة : المركز العربي ، 1996.

5 -بيير سيليريه ، **الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاستراتيجية (تر : أحمد عبد الكريم)** دمشق : دار الأهالي للنشر والتوزيع ، ط1 ، 1988.

6 -بني حمدان خالد محمد ، **الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي** .عمان – الاردن : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2009.

7 -بن عنتر عبد النور ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر، اوروبا والحلف الاطلسي**. الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، 2005

8 -جابر يوسف محمد يوسف ،ملخص كتاب (**المدخل الى فن التفاوض**) لـ محمد على و محمد الهزايمة .الدانمارك : الاكاديمية العربية المفتوحة . 2010.

9 -جاسم سلطان ، **التفكير الاستراتيجي والخروج من المأزق الراهن** . المنصورة : مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع ، ط2، 2010.

10 -وليد عبد الحي ، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، الرباط ، عيون المقالات ، الطبعة الثانية ، 1992

11 -زايد عبيد الله مصباح ، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة** . ليبيا : دار الرواء ، 2002.

12 -ماجد الحلو ، **علم الإدارة العامة** . الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ، 1987.

13 -نيوف صلاح ، **مدخل الى الفكر الاستراتيجي** . الدانمارك : الاكاديمية العربية المفتوحة ، د . ت . ط

14 -خالد سليم ، **دليلك في الوساطة- كيف تكون وسيطا ناجحا**- . فلسطين : مؤسسة تعاون لحل الصراع . (د.ت.ط) .

15 -روبرت ماكنمارا ، **جوهر الأمـــن ،** (تر : يوسف شاهين) . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، 1970

ثالثا / الكتب باللغة الجنبية

1- Bercovitch, Jacob. & Rubin, Jeffrey. Z., **Mediation in International Relations: Multiple Approaches to Conflict management**" , New york: st. Martin's press, society for the psychological study of socialissues(1992).

2- Juls Duval , **Les colonies et la politique colonial de la france** . paris , libraire de la société de géographie .1864.

3- Hopamann, Terrence. P. "**The Negotiation process and the Resolution of International Conflicts** " Columbia, SC: University of south Carolina press,(1996).

4- Victor-yves(ghebali),brigitte sauverviein,**european security in 1990: challenges and perspectives** (Under.geneva, 1995

رابعا / الموسوعات

1 - الكيالي عبد الوهاب ،**الموسوعة السياسية** . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ج1 ، 1990

2 - جمال علي زهران، **الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة**،**السياسة الدولية**،(المجلد 38 ،العدد 153)، جويلية2003 .

خامسا / القواميس باللغة العربية

1 - ابن منظور ، **لسان العرب**

2 -البعلبكي منير ، **المورد (قاموس انجليزي – عربي)** . بيروت : دار العلم للملايين ، ط 37 ، 2003.

3 -ابو الحسين ، **المقاييس (معجم مقاييس اللغة مادة وسط) تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون**. القاهرة : مطبعة مصطفى بابي الحلبي واولاده ، ج1 ، ط 2 ، 1977.

سادسا / القواميس باللغة الأجنبية

1- Le petit Larousse . France : Edition Larousse ; 2001

سابعا / مذكرات التخرج

1 - أبصير أحمد طالب ، **المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الافريقي** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2010/2009 .

2 - زغدار عبد الحق ، **اشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف دول الجنوب**. رسالة دكتوراه ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2009.

3 - حسام حمزة ، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2011/2010 .

4 - مستاك يحيى محمد لمين ، **قضية دارفور وأبعادها الاقليمية والدولية دراسة من2003 الى 2015** .مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، 2012/2011 .

5 - منصوري سفيان ، **السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الافريقي وانعكاساتها على الأمن الجزائري**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية . جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2013/2012.

6 - علاوة هوام ، **الوساطة بديل لحل النزاع وتطبيقاتها– أطروحة ذكتوراه في العلوم الاسلامية -** . جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2013/2012.

7 - على عشوي ، **سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي** . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، (جامعة الجزائر) ،1997/1996.

8 - قريب بلال ، **السياسة الأمنية للإتحاد الاوروبي من منظور أقطابه– التحديات والرهانات-** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية . جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2011/2010.

9 - رسولي أسماء ، **مكانة الساحل الافريقي في الاستراتيجية الامريكية بعد أحداث11 سبتمبر 2001**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2011/2010 .

10 - شيبى لخميسى ، **الأمن الدولى والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسى والدول العربية- فترة ما بعد الحرب الباردة (1991م – 2008م)**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم الدراسات السياسية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 2009

11 - خالد بشكيط ، **دور المقاربة الامنية الانسانية في تحقيق في الساحل الافريقي** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر 3) ، 2011/2010.

12 - ظريف شاكر ، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية– التحديات والرهانات-** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2009/2008 .

ثـامنــا / التقارير – المجلات (باللغة العربية)

1 - أحمد جلال عز الدين ، **الملامح العامة للجريمة المنظمة** (مجلة الفكر الشرطي). الإمارات العربية المتحدة : شرطة الشارقة ، ديسمبر 1994

2 - الحاج ولد ابراهيم ، **أزمة شمال مالي ..انفجار الداخل وتداعيات الاقليم** . مركز الجزيرة للدراسات .2012 .

3 - الحربي سليمان ، **مفهوم الامن ومستوياته وصيغه وتهديداته : دراسة في المفاهيم والأطر** ،المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد19(2008).

4 - الحسين الشيخ العلوي ، **تجمع الساحل الخماسي ..تنسيق في ظل التعقيدات** . مركز الجزيرة للدراسات ، سبتمبر 2014 .

5 - أميجين عبيد ، **انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الامنية في افريقيا** . مركز الجزية للدراسات . 2014 .

6 - بوحنية قوي ، **الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل الافريقي** .مركز الجزيرة للدراسات .2012.

7 - بوحنية قوي ، **الجزائر والانتقال الى دور اللاعب الفاعل في افريقيا :بين الدبلوماسية الامنية والانكفاء الامني الداخلي**.مركز الجزيرة للدراسات .2014

8 - بوحنية قوي ، **الجزائر والهواجس الامنية الجديدة في منطقة الساحل الافريقي المخاوف من استنساخ داعش في الساحل الازماتي** .مركز الجزيرة للدراسات .2014.

9 - جلال الأحدب ، **دراسة مقارنة بين قانون الاجراءات المدنية والادارية الجزائري وقانون المرافعات الفرنسي**. الجزائر : مجلة المحكمة العليا ، ع خ 2009.

10 - هيئة الأمم المتحدة ، **توجيهات الأمم المتحدة من اجل وساطة فعالة** ، نيويورك ، 2012.

11 - حمدي عبد الرحمن حسن ، **قضايا في النظم السياسية الافريقية** .القاهرة : مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، ط1، 1998.

12 - يحيى زبير ، **" الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل : منع الحرب ومكافحة الارهاب"** . مركز الجزيرة للدراسات ، نوفمبر 2012.

13 - مهدي محمد عاشور ، **دور الوساطة في حل منازعات الحدود الافريقية** . مجلة آفاق افريقية (م 13 ، ع38) ، 2013

14 - محمد حسين محمود ، **الجريمة العصرية ، مزيج رهيب من العنف والتكنولوجيا** ، مجلة الأمن العام المصرية ، العدد 70.

15 - محمد محمود ولد أبو المعالي ، **شمال مالي بؤرة للتوتر العرقي– القبلي في لبوس سياسي** . مركز الجزيرة للدراسات .2015

16 - محمد عبد الله ولد آدَا، **الوضع الامني بالساحل والصحراء بعد سنة من التدخل الفرنسي بمالي**. مركز الجزيرة للدراسات .2014

17 - محمود ابو العينين والسيد فليفل ، **التقرير الاستراتيجي الافريقي2006-2007** ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جويلية 2007 .

18 - سيدي اعمر بن شيخنا ، **المفاوضات المالية – الأزوادية في الجزائر : قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل**.مركزالجزيرة للدراسات . 2014 .

19 - عبد الكريم درويش ، **التدريب منظور علمي وعملي** . المجلة العربية للتدريب ، العدد الثاني ، 1988.

20 - عبد الكريم نافع ، **تنمية القادة أهميتها وعناصر مقاومتها** . القاهرة : مجلة الأمن العام ، العدد 88.

21 - عمر جفال ، "وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر " . **العالم الاستراتيجي** ، الجزائر : مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ، العدد 07 ، نوفمبر 2008.

22 - فريدوم أونوها ، **التدخل العسكري الفرنسي الافريقي في أزمة مالي والمخاوف الامنية المتفاقمة**.مركز الجزيرة للدراسات .2013 .

تـاسعــا / التقارير – المجلات (باللغة الاجنبية)

1- Emmanuel Sallebt. A review of past security events in the sahel 1967-2007.sahel and west africa club secretariat .2010.

2- Eurepean Parliement . A coherent Eu strategy for the sahel .2012.

3- Ismael maazaz .Monitiring de la stabilité régionale dans le bassin sahelien et en afrique de l'ouest .note d'analyse du GRIP , bruxelles , juillet 2014.

4- International stability of security and development (region in crisis : stabilizing mali and the sahel) , international journal of security and development . juin /july 2013

5- Mehdi Taje , sécurité est stabilité dans le sahel africain , **collège de défonce de l'OTAN**, vdc occasional paper ; Rome , 2006

6- Mehdi Taje " Vulnerabilities and factors of insecurity in the Sahel", **West African Challenges No. 1**, August 2010.

7- Mehdi Taje , l'importance stratégique du sahel , dans (la sécurité du sahara et du sahel), **cahier de CEREM** , n° 13 , paris ,2009 .

8- **Programme des nations unies pour le développement humain**, Rapport Mondial sur le développement humain 1992 (PNUD 1992), Paris : ECONOMICA,1992

9- Philippe Hugon ,¨la France et l'Afrique :vers une nouvelle équation stratégique ¨ , Dans ; Jean DuFourocq (éditeur) **, les défis stratégiques africains exploration des racines de la conflictualité , cahier de l'IRSEM**.

تاسعا/ الدوريات – المقالات (باللغة العربية)

1 - مهدي سحر ، **بحوث ودراسات في مفهوم الأمن القومي (جريدة الاتحاد)**، متاح على الرابط : بتاريخ 2014/12/06 الساعة : 22:25
http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=22433

2 - النعناعي محمد عبد المنعم ، **نحو وعي سياسي – الأمن القومي أبعاده وصياغته** – بتاريخ 2014/12/10 على الساعة 21.35 ، على الرابط :
http://da3watonaa.blogspot.com/2010/01/blog-post_08.html

3 - اللحيدان حمد بن عبد الله ، **مفهوم الأمن الوطني ومقوماته**. صحيفة الرياض اليومية - العدد15642 ، بتاريخ 2015/01/05 على الساعة 10.25 ، على الرابط :
.http://www.alriyadh.com/625802

4 - يزيد الاحيدب ، **مفهوم الأمن القومي** . بتاريخ : 2015/01/27 على الساعة 04.35 ، على الرابط :
http://ahmedwahban.com/aforum/viewtopic.php?f=11&t=38731

5 - عبد الجليل زيد المرهون ، **أمن الخليج بين نظريات ثلاث**. صحيفة الرياض اليومية العدد 13766، بتاريخ 2015/01/27 على الساعة 22.15 ،على الرابط : http://www.alriyadh.com/135135

6 - عرفة خديجة ، **مفهوم وقضايا الأمن الانساني** . متاح بتاريخ 2015/01/15 على الرابط : www. boulemkahel.yolasite.com/.../

7 - عز الدين بن سالم ، **طبيعة التفاوض** . متاح على الرابط 2015/01/15 : https://arabmediation.wordpress.com/2012/01/06/%

8 - مجهـول ، **القانون الدولي العام** . متوفر بتاريخ 2015/01/18 على الرابط : http://forum.brg8.com/t150379.html

9 - سمر أو ركبة ، الوساطة لحل المنازعات الدولية . متاح بتاريخ 2015/01/18 على الرابط :
http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/229301.html

10 -....، **التدخلات الإسرائيلية في السودان ودول محيطه الغربي**، متاح في 2015/03/15 على الرابط :
http://www.sudaress.com/sudanile/42924

11 -.....، **العلاقات الإسرائيلية الإفريقية.. من إثيوبيا لأوغندا.. جبل صهيون يسدّ منابع النيل**، متاح في 2015/05/18 على الرباط :
www.cairodar.com/310613/html

12 -امحند برقوق ، **منطق الأمننة في ساحل الأزمات** .متاح في 2015/03/20 على الرابط : http://politics-ar.com/ar2/?p=3003

13 -..... ، **خبراء يحذرون 80 ألف كلاشينكوف في منطقة الساحل الإفريقي**، متاح على الرابط (**2015/03/20**):
http://www.alarabiya.net/servlet/aa/pdf/2d0de2e5-2fd7-4431-b4b2-cc335a5351a7

14 -..... ، **حرب مالي تعطل أهم طرق تهريب الكوكايين من دول الساحل الأفريقي إلى أوروبا** متاح على الرابط **(2015/03/22):**
http://www.france24.com/ar/20130310
15 -مجهول ، **مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والدولية** . متاح على الرابط (2015/03/25) :
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Darfur/sec21.doc_cvt.htm
16 -سيد يباب، **طوارق الفضاء الصحراوي بين الهوية والتهميش**، متاح يوم 2015/04/12 على الرابط :
http://www.alarabiya.net/articles/2012/03/02/198074.html20/04/2013
17 - منى حسن علي، **مفهوم الأمن الإنساني**. متاح بتاريخ 2015/01/15 على الرابط : sudanpolice.gov.sd/pdf/55555.pdf
18 -محمد الأمين بن عائشة ،**الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي** .المركز الديمقراطي العربي ،متاح يوم 2015/04/15 على الرابط :
http://democraticac.de/?p=8205
19 -أنيس نواري ،**بعد ثمانية أشهر من المفاوضات وخمس جولات ماراطونية: الجزائر تنجح في انهاء الصراع المسلح في شمال مالي ، جريدة النصر** متاح على الرابط : http://www.annasronline.com/index.php?option=com_content&view=article&id=4329
20 - -م، ذ ، **الجزائر تنجح في تحقيق المصالحة بين الفرقاء الماليين يومية صوت الأحرار** ، متاح على الرابط :
http://www.sawt-alahrar.net/ara/national/23239.html

عاشرا / الدوريات – المقالات (باللغة الاجنبية)

1- David DOMINIQUE, **Sécurité : l'après New York**, Paris, Presses des sciences politiques, 2002.
2- Piere(vilanova),"**nouvelles menaces:le propleme de la perception".**
3- charles philippe david , afef benessaiech ,**la paix par l'intégration : théories sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité , Revue Etudes internationales** , N° 02 , 1997
4- Bérangère Rouppert, **La Stratégie de l'UE pour le développement et la sécurité au Sahel 2011-2013**: Des efforts continus à pérenniser, Note d'Analyse du GRIP, 17 avril 2014, Bruxelles sur net : http://www.grip.org/fr/node/1268
5- jules Duval,¨ **Les colonies et la politique coloniale de la France**¨, Paris : Arthus Bertrand,1864 , sur net : http://www.manioc.org/patrimon/FRA11039 (22/02/2015).
6- France Soir ,¨ **Sarkozy –Kadhafi : les révélations de medipart** ¨, sur net : http/www.francesoir .fr /actualite /politique/revelation medipart-sarkozy-doit-s-explique-par-le camp-hollande-227449-html. (23/02/2015).
7- André Bourgeot . Sahara de tous les Enjeux , 2011/3 n° 142 . sur net : http/www.cairn.info/revue.herodote-2011-3-page-42.html
8- l'express , **"'état des lieu des bases militaires françaises en Afrique"** sur net :le 02/03/2015 . http://www.lexpress.fr/actualite/monde/afrique/etat-des-lieu-bases-militaires-francaises-enafrique-835100.html
9- VALERIE NIQUET , ¨ la stratégie africaine de la chine¨ ;**revue des revues de janvier 2007**,(publication initiale dans politique étrangère , 2eme semestre 2006), p 02 .
10- Rotberg.I.Rotberg, "**the new nature on nation state failure," the Washington quarterly**, Summer,2002. <http//:www.twq.com/2summer/rotberg.pdf>, p.85
11- - Christophe Carmarans, Mali: les principaux acteurs de la crise, sur net le 16/04/2015 : http://www.rfi.fr/afrique/20121212-mali-reperes-principaux-acteurs-crise-/
12- John Schindler, "**The Ugly Truth about Algeria**," The National Interest, sur net: .http://nationalinterest.org/commentary/the-ugly-truth-about-algeria-7146

حادي عشر / محاضرات – ملتقيات

1 شليغم عبير ، **التحديات التي تواجه بناء الأمن في الجزائر- نموذج النزاع في مالي- (ملتقى سياسات الدفاع الوطني بين الإلتزامات السيادية والتحديات الإقليمية)** ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، يومي 12 ، 13 نوفمبر 2014.

2 شمسة بوشنافة ، **استراتيجية الاتحاد الاوروبي للأمن و التنمية في منطقة الساحل(استراتيجية من اجل الساحل): الرهانات و القيود . (ملتقى التهديدات الامنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة)** ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، يومي 27 ، 28 فيفري 2013.

3 ديدي ولد السالك ، **التدخل العسكري الموريتاني في مالي ، استراتيجية امنية وطنية أم تنفيذ لأجندات خارجية ؟. (ملتقى سياسات الدفاع الوطني بين الإلتزامات السيادية والتحديات الإقليمية)** ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، يومي 12 و 13 نوفمبر 2014.

4 مصطفى صايج ، الجزائر والأمن الجهوي : التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الجهوي **(ملتقى سياسات الدفاع الوطني بين الإلتزامات السيادية والتحديات الإقليمية)**، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، يومي 12 و 13 نوفمبر 2014.

5 آلان غريش ، الرهانات الجيوسياسية في الشرق الأدنى والمغرب سبع سنوات بعد الحادي عشر سبتمبر **وقائع الملتقى " العالم العربي : صدام الحضارات أو استراتيجيات هيمنة ؟** .الجزائر : منشورات ANEP .2008 ، ص 52

6 عمر فرحاتي ، **اثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي (ملتقى سياسات الدفاع الوطني بين الإلتزامات السيادية والتحديات الإقليمية)** ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، يومي 23 ، 24 نوفمبر 2014.

7 -صالح زياني ، **مرتكزات عقيدة الأمن القومي الجزائري بين الثبات والتحول،(ملتقى سياسات الدفاع الوطني بين الإلتزامات السيادية والتحديات الإقليمية)** ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، يومي 23 ، 24 نوفمبر 2014.

8 عبد الكريم باسماعيل ، **العقيدة العسكرية الجزائرية بين المحددات القانونية والتحديات الامنية الجديدة(ملتقى سياسات الدفاع الوطني بين الإلتزامات السيادية والتحديات الإقليمية)** ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، يومي 23 ، 24 نوفمبر 2014..